قاسيون

العدد 402
السبت 2 أيار 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (8.765.700) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

تحية من الشيوعيين السوريين للطبقة العاملة السورية في عيدها..



من أرشيف قاسيون

عاش الأول من أيار يوماً للنضال الطبقي والتضامن الأممي

الافتتاحية

الليبرالية الاقتصادية تنسف الأمن الوطني

يُقاس نجاح السياسات بالنتائج التي تحققها، وليس بالإعلان عن النوايا التي تريد الوصول إليها.. فالخطة الخمسية العاشرة كانت تريد مثلاً محاربة الفقر عبر تخفيض مستوياته المعلن عنها آنذاك، ومع اختلافنا حول طريقة قياس الفقر التي اعتمدت مؤشرات تعتمدها المؤسسات الدولية وتطبقها في كل أنحاء العالم بغض النظر عن المكان والزمان، فإن الخطة الخمسية العاشرة أعلنت أنها تريد تخفيض حد الفقر الأدنى الذي كان يشمل نحو ١١ ٪ من السكان، وكذلك حده الأعلى الذي كان يضع في دائرته ٣٠ ٪ منهم.. ولكن التقديرات الأولية اليوم- بعد مضي أكثر من نصف مدة الخطة- تقول إن حد الفقر الأدنى قد ارتفع إلى ١٤ ٪ وحده الأعلى ارتفع إلى ٤٤ ٪ من السكان، ولن تفلح حجة أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد سببت هذه النتائج، لأن هذه التقديرات قد بنيت على أرقام ما قبل اندلاع الأزمة بقليل..

وهذا يعني شيئاً واحداً فقط لا غير، وهو الفشل الذريع للسياسات الاقتصادية الانفتاحية الليبرالية التي عمقت مشكلات الاقتصاد والمجتمع، ولم تفلح في حل أية مشكلة منها، ابتداءً من الفقر إلى البطالة وصولاً إلى حجم الاستثمار في قطاعات الاستثمار الحقيقي..

والسؤال الكبير هو: كيف يجب أن نقرأ هذه النتائج في ضوء الظروف المعقدة التي تعيشها منطقتنا وبلادنا؟!

منذ انطلاق الهجوم الإمبريالي العام وخاصةً الأمريكي- الصهيوني بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، حاول بأشكال مختلفة أن يأخذ بلادنا من الخارج عبر ممارسة كل أشكال الضغوط السياسية والعسكرية، ففشلت كل محاولاته الواحدة تلو الأخرى بفضل صلابة شعوب المنطقة وبلادها التي حمت بصدورها العارية خط المقاومة والممانعة..

وكذلك حاولت هذه المخططات أخذ البلاد سياسياً من الداخل، ففشلت كذلك بفضل الحس الوطني الرفيع الذي يتمتع به شعبنا، والذي أمّن الحد الضروري من الوحدة الوطنية التي تتطلب المزيد من التعزيز والتصليب..

فبقي الحل الوحيد أمام أصحاب هذه المخططات، وهو تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على أمل أن يخلق ذلك مع الوقت تلك الأرضية الضرورية لإحداث حالة من عدم استقرار اقتصادي واجتماعي يسمح في نهاية المطاف بجني ثماره السياسية.. أي أنهم يريدون الحصول على النتائج نفسها التي لم يستطيعوا الوصول إليها بالوسائل القاسية سابقاً..

من هنا، لابد من الوصول لاستنتاج أن الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد هما جزء أساسي من أمنها الوطني، ويتم استهدافهما اليوم لخلخلة الأمن الوطني بالمعنى الواسع للكلمة..

لذلك لابد من القول إن السياسات الليبرالية في الاقتصاد قد دخلت في تناقض مباشر ومستعص مع الأمن الوطني للبلاد، وهي بالنتيجة، وبغضِّ النظر عن النوايا تؤدي إلى نقل الصراع إلى داخل البلاد، ورفع حدته في المجتمع، وهذا الأمر هو نتيجة موضوعية لهذه السياسات التي أثبتت بالنتائج هذه الحقيقة المعروفة سابقاً..

والأمر كذلك، أصبح السؤال المطروح: ألا يستدعي الوضع وقفةً جديةً لمراجعة هذه السياسات وإعادة النظر فيها جذرياً ووضع استراتيجية بديلة تتوافق مع مصالح الأمن الوطني للبلاد، وتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات العالمية التي لم تعد بحاجة إلى إثبات بعد فشل السياسات الليبرالية الاقتصادية وانهيارها نهائياً في كل مكان؟!..

إن جوهر أية استراتيجية اقتصادية بديلة يجب أن يستند إلى تحقيق نموٍّ عالٍ للاقتصاد الوطني مع تحقيق عدالة اجتماعية رفيعة المستوى، الأمر الذي لن يتحقق دون تأمين الموارد الداخلية لهذه العملية التي سيكون مصدرها الأساسي مكافحة الفساد والنهب في الاقتصاد الوطني عبر أوسع انفتاح على الأكثرية الساحقة من الشعب المتضررة من المنحى الاقتصادي الجاري في البلاد، ما يؤمن أكبر رقابة ممكنة على جهاز الدولة الذي أضحى وضعه يتطلّب إصلاحاً مؤسساتياً عميقاً.. وفي ذلك ضمانة لتحقيق كرامة الوطن والمواطن.

■■

في عيد العمال العالمي
تحية للعمال.. وللعاطلين عن العمل

◄ **فائق اليوسف – دبي**

لعل خير تعريف مختصر للكادحين هو أنهم: وقود الحضارة الإنسانية، وأساس ازدهار ومعيار تقدم المجتمعات، وهم الطبقة المظلومة التي تسعى وتنتج ليل نهار، ويتوقف عليها في كل زمان ومكان مدى أي تطور أو تغيير، هذه الطبقة العاملة، التي تصارع من أجل تأمين لقمة العيش، هي الترجمان لأية فكرة أو نظرية تتحول إلى واقع.. فأية نقلة في التطور البشري، لم تجر بالعمق، إلا بسواعد وعلى أكتاف الكادحين، الذين ما قالوا مرة: «كفى للظلم والذل» إلا واستطاعوا الحصول على مرادهم..

أولم يكن إطلاق هذه عبارة في إطار الاحتجاجات على عدد ساعات العمل التي انطلقت في شيكاغو في الأول من أيار عام ١٨٩٢، وتوقف العمال حينها عن العمل، منعطفاً هاماً في تاريخ النضال ضد الاستغلال، حيث أصبح ذلك اليوم، فيما بعد، يوماً للعمال العالمي؟؟

لقد سقط بعد ذلك التاريخ الآلاف من الطبقة العاملة على طريق الحرية والعدالة الاجتماعية، وتم تحقيق بعض الإنجازات والانتصارات، ولكن النكسات التي تلتٍ ذلك، جعلت واقع العمل اليوم لا يختلف كثيرا عن الماضي، خصوصاً مع تعاظم الاستغلال الرأسمالي، الذي كثيرا ما يتم بمباركة أطراف من الحكومات المحلية المتحالفة مع المراكز الإمبريالية..

فاليوم، تقوم الحكومات الرأسمالية، بغض النظر عن الشعارات التي تختبئ خلفها، بالتعامل مع الطبقة العاملة بصورة همجية، حيث يقذف بالعمال خارجا ما أن يستغني عنهم أرباب عملهم الأشبه بالديدان الشريطية التي تتغذى من أحشاء الإنسان، وتمنع تطوره ونموه، ويرافق ذلك زيادة جنونية في الأسعار تمنع العامل حتى من تأمين ما يلزمه لتجديد قوة عمله أو المحافظة عليها، وهذا بحد ذاته ينذر بكارثة إنسانية كبيرة..

يمرّ هذا اليوم، دون أن تدرك بعض الحكومات أن هناك نسبة كبيرة من العمال عاطلة عن العمل، تتخاطفها شوارع وساحات المدن، وتعجز عن تأمين لقمة عيش كريمة لها ولأسرها..

فيما مضى كان تقدم الحضارات يقاس بمقدار تقلص نسبة العمالة مقابل ازدياد فرص العمل، لكن في ظل تبدل المفاهيم، كيف يمكن توصيف العلاقة بينهما اليوم، ونحن أمام هذه الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل، وانعدام فرص العمل؟!.

ثمة عمال لا ينالون أبسط حقوقهم، ورغم ذلك يضطرون للاستمرار في أعمالهم، التي يمكن أن تكون الشاقة، لقاء أجور زهيدة، مخجلة..

تحية للطبقة العاملة العاطلة عن العمل، وتسعى ليل نهار لإيجاد فرصة عمل كريمة تصونها وأسرها من السؤال.

تحية للعمال، الذين لم يتمكنوا من قضاء يومهم العالمي مع أسرهم.

تحية للعمال وللعاطلين عن العمل الذين تضيق بهم سبل المعيشة للاحتفال بهذا اليوم..

تحية للعمال الذين حالفهم الحظ، وخرجوا تحت ضغوط الأهل، إلى أحضان الطبيعة ليحصلوا على قسط من الأوكسجين..

■■

«أنفلونزا الخنازير».. «هستريا السمك».. و«بهاق الخبز»...!

لماذا ظهرت «أنفلونزا الخنازير» اليوم؟ ولماذا في المكسيك؟ وما دورها في تشتيت انتباه شعوب الأرض عن مشاكلهم الناجمة عن أزمة النظام الرأسمالي العالمي ومفاعيلها؟ وأيهما أفضل من وجهة نظر المصالح الرأسمالية الإمبريالية، أن تموت أعداد ضئيلة من الناس مع هلع يصيبهم كلهم، أم أن تتفتح عيون الجميع على حقيقة ما يجري؟ وما قصة هذا التواتر في ظهور الفيروسات والأمراض القاتلة التي تسهم في إبادة أعداد متلاحقة من الجنس البشري، وبانتقائية جغرافية متبدلة؟ ولماذا دون سواها تؤكد بعض الدول، ومن بينها الكيان الصهيوني، امتلاك العلاجات أو العقاقير واللقاحات المضادة؟ الخ..

قبل أن يتهمنا أحد باعتمادنا «نظرية المؤامرة»، نذكّر باختفاء كل التغطية الإعلامية الأمريكية لأنباء وصول الطرود التي تحمل مسحوق الجمرة الخبيثة، إلى بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بعد أحداث ١١ مباشرة، والتي أريد منها في حينه تعريض الأمريكيين العاديين لمزيد من الخوف وبالتالي تقبل كل إجراءات «إدارة بوش لمكافحة الإرهاب ودفعه عن الأراضي الأمريكية»، اختفت هذه التغطية حالما ذكرت إحدى المحطات الأمريكية، ولمرة واحدة فقط، أن مصدر «الجمرة» كان مختبرات وزارة الدفاع الأمريكية...!

اليوم، الأمريكيون يعيشون تحت وطأة التداعيات المباشرة والملموسة للأزمة الدولارية والعقارية، وإن انتشار أنباء تفشي مرض قاتل على حدودهم مباشرة سيدفعهم على الأقل للقول: «الرمد أحسن من العمى... والعيشة بفقر أحسن من الموت فطيس كالخنازير..».. وعلى المستوى الثاني فإن اتخاذ المرض من المكسيك قاعدة انطلاق هو سلاح ضد بلدانٍ أمريكا اللاتينية والوسطى التي تنتشر فيها النظم المناهضة للسياسات الأمريكية... وثالثا ورابعا موجهة لبقية شعوب الأرض..

تحتٍ عنوان «القيامة الوهمية ومصالح الاحتكارات» كتب د. ثائر دوري في نشرة كنعان الالكترونية بحثاً استهله: «في البداية كان هناك جنون البقر، ثم الحمى القلاعية، ثم الجمرة الخبيثة، ثم السارز، ثم انفلونزا الطيور، والآن انفلونزا الخنازير، فكلما تأزمت أوضاع العالم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتركزت أنظار الناس على بؤرة المشاكل الحقيقية يتم تفجير قنبلة دخانية بعيداً عن بؤرة الأحداث لتشتيت الانتباه».

وفي أواخر شهر كانون الأول ٢٠٠٦، حذر خبراء أمريكيون من جامعة هاردفارد في بحث نشرته مجلة لانسيت الطبية من «أن أي انتشار لوباء الانفلونزا على صعيد عالمي قد يؤدي إلى مقتل نحو ٦٢ مليون شخص... وإن التقدم الطبي لن يحول دون تكرار ما حصل في العام ١٩١٨ حين مات ٥٠ مليون شخصٍ بل أن الوضع سيتفاقم خصوصا بالنسبة لعدد القتلى»، مؤكدة أن الدول الأفقر ستكون الأشد تأثرا، وهو ما تغذيه عوامل مثل انتشار الايدز والملاريا.

وفي ٢٣/ ٠٤/ ٢٠٠٩، أي قبل أسبوع تقريبا، مرت الأنباء مرور الكرام على خبر «اختفاء عبوات فيروسية خطيرة من مختبرات الجيش الأمريكي»، في قاعدة «فورت ديتريك» في منطقة فريدريك بولاية ميريلاند. غير أن المتحدث باسم الوحدة، كريستوفر غراي قال ببساطة إن التحقيقات الأخيرة «لم تعثر على أي دليل بوجود نشاط جنائي». وحسب الخبر الذي أريد منه فيما يبدو تحضير البشرية لظهور فيروس قاتل آخر، فإنه «يُعتقد أن العبوات تحتوي على فيروس يعرف باسمه العلمي (التهاب الدماغ الخيلي الفنزويلي) Venezuelan Equine Encephalitis، وهو فيروس يصيب الخيول بالمرض، ويمكن أن ينتقل إلى البشر بواسطةٍ البعوض»...!

ومن يعرف ربما سيتحفوننا غداً بفيروس «هستيريا السمك».. أو «جلطة البطاطا» أو «بهاق الخبز»..!

■ **ع. بوظو**

بصراحة

الأول من أيار.. والتحديات العمالية

◄ جهاد أسعد محمد

قد لا تتذكر الطبقة العاملة السورية عبر السنوات والعقود الماضية، مرور أية مناسبة لعيد العمال عليها وكانت أوضاعها بخير، أو على الأقل، على مستوى طموح العمال وأسرهم وحركتهم النقابية، فطالما كانت هذه الطبقة الكادحة المنتجة آخر من يستفيد من الانفراجات، وأول من يتضرر من الأزمات والنكبات التي طالما تكرر نزولها بالبلاد.. بيد أن المناخات التي تحاصر مناسبة الأول من أيار هذا العام هي الأقسى بلا شك، وليس لها نظير لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون، بحكم أن الظروف التي تشكل خلفية مرورها محلياً وعالمياً مختلفة، ويؤدي تفاعلها في المحصلة إلى استمرار تدهور أوضاع العمال بصورة متسارعة، ووصول أحوالهم وأحوال المنتجين عموماً، المعيشية والنفسية والحقوقية إلى مستويات من البؤس والتردي ليس لها سابق أو مثيل..

فعلى الصعيد الداخلي، تمر المناسبة تحت الظلال الثقيلة للحكومة المتفاخرة بتخليها عن دورها الرعائي الذي لم يستفد العمال تاريخياً إلا من بعض مزاياه، وانغماسها عبر فريقها الاقتصادي بالسياسات الليبرالية التي أثمرت بطالة وفقراً وغلاءً وقرارات ومشاريع قرارات وتوجهات تحابي أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال، وتلحق ضرراً فادحاً وخطيراً بالطبقة العاملة وبمواقع عملها، يأتي على رأسها مشروع تعديل قانون العمل، ومشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، وتثبيت الأجور المتزامن مع تحرير الأسعار والتجارة والأسواق، وإجراءات الخصخصة بأشكالها ومسمياتها المختلفة، ومحاولة تحرير سعر صرف الليرة، والتراخي في إطلاق عملية الإصلاح الإداري، وإهمال مشروع تطوير القطاع العام الصناعي.. وتوقف الاستثمار الحكومي بصورة شبه تامة والامتناع عن فتح جبهات عمل جديدة وتراجع الإنفاق.. وترافق كل ذلك مع التضييق على الاتحاد العام لنقابات العمال، والتعامي عن مطالبه وتوصيات مؤتمراته المركزية والفرعية، ومحاولة إقصاء ممثليه في اللجان الوزارية عن المشاركة في اتخاذ القرارات.. إن هذه التوجهات والقرارات المباركة من المؤسسات الدولية والشركاء الكبار، وبغض النظر عن الشعارات التي تتوارى خلفها، صبت جميعها في خانة إفقار العمال أكثر فأكثر، خاصة مع تفاقم الفساد وتمركزه، وعززت قلقهم وتعاظم مخاوفهم على مستقبلهم، الأمر الذي سرعان ما انعكس سلباً على معيشة أسرهم وتعليم أبنائهم وصحتهم..

أما على الصعيد الدولي، فإن بدء تفجر الأزمة الاقتصادية، ربما النهائية، للرأسمالية العالمية، وتداعياته على العالم بأسره، وانتقال حمّاه إلى بعض المواقع والفعاليات الاقتصادية في بلدنا، جعل الفريق الاقتصادي في الحكومة يتخذ منه شمّاعة لتعليق فشله عليه للتهرب من المحاسبة والمساءلة (فيما لو حدثت)، وذريعةً لاتخاذ جملة جديدة من الإجراءات والقرارات التي تؤدي في المحصلة إلى مزيد من التردي في أوضاع الطبقة العاملة، وقوة العمل المهمشة الباحثة عما عما يسد رمقها، وها قد بدأ يتردد هنا وهناك عن احتمالات موجة تسريحات في صفوف العمال، خصوصاً بعد إعلان الحكومة عن قرارها بإغلاق ١٤ شركة صناعية خاسرة بحجة الهدر الذي تسببت فيه لميزانية الدولة، وتحويلها إلى وزارة السياحة، لطرح مواقعها للاستثمار في القطاع السياحي..

وهكذا، يمر عيد العمال على الطبقة العاملة السورية، وهي في هذا الإطار حالها يشابه حال الطبقة العاملة في معظم أرجاء الجنوب الفقير، وقد اتحد ضدها، وتكامل، الظرف الداخلي الممثل بالسياسات الحكومية، مع الظرف الخارجي الذي يعنونه سعي الرأسمال العالمي المعولم، العسكري الطابع غالباً، للخروج من أزمته المستعصية عبر نهب الأمم الصغيرة والضعيفة أكثر فأكثر حتى لو اقتضى الأمر إنزال القوات فيها، لتكون النتيجة المزيد من التهاون والاستخفاف بإرادة الشرائح المنتجة عموماً والعمال على وجه الخصوص، مما يتطلب البدء جدياً بخلق آليات حقيقية لمواجهة هذه الهجمة ذات الرأسين، وهذه ليست مهمة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي فحسب، وإنما هي مهمة كل الشرفاء في جهاز الدولة وخارجه، ومهمة القوى النظيفة في المجتمع بفعالياتها المتنوعة.. وإلا، فإن الأمور ماضية نحو أخطار عظيمة ومريعة جداً.. سياسياً واقتصادياً واجتماعياً..

■■

مؤتمر اتحاد الجمعيات الحرفية في طرطوس:

آلام كثيرة.. أحلام مؤجلة.. وغياب تام للجهات المعنية

متابعة: محمد سلوم



انعقد المؤتمر السنوي لاتحاد الجمعيات الحرفية في طرطوس في ظل غياب الجهات المسؤولة، وانسحاب بعض مدراء المؤسسات المعنية من النقاش بعد سير أعمال المؤتمر، مما ترك انطباعاً سيئاً عند البعض، وتوتراً عند البعض الآخر..

● **الحرفي محمد ناصر (جمعية الحدادة والميكانيك):**

منذ سنوات طالبنا بمخرج آمن للمنطقة الصناعية، وتسمية شوارعها وساحاتها، ولم ينفذ شيء من هذا حتى الآن. إن ضريبة الدخل عالية بالنسبة للدخل، ورسوم النظافة أعلى من المحافظات الأخرى، ونحتاج في المنطقة الصناعية لوحدة إطفاء، مساحتها ٣٣ هكتاراً. ولا يوجد في المنطقة سوى عاملي نظافة فقط. ومازالت القروض من البنوك قصيرة الأجل.

● **الحرفي محمد سليمان (جمعية النجارة والأساس الخشبي):**

يجب إيجاد حل مناسب لمشاكل شبكة الكهرباء في المنطقة الصناعية بسبب كثرة الأعطال، كما نطالب بتقليل ساعات التقنين. والجميع يشتري مياهاً للشرب لأن المياه الموجودة غير صالحة. ضريبة المالية مجحفة بحق الحرفيين، وكذلك ضريبة الدخل ورسوم النظافة، في الوقت الذي أصبح العمل ضعيف المردود. ثمة قفزة في التعامل تسجل للمصرف الصناعي، لكننا نتمنى زيادة أمد القروض والابتعاد عن الإنذارات. أما عن خطوط الاتصال الهاتفي فهي تشبه خيوط العنكبوت، ووصلاتها متناثرة على الأرض مما يترك الكثير من التشويهات والأعطال. وبالنسبة لمجلس مدينة طرطوس فنحن ندفع كل ما يطلب منا، ورغم ذلك فالإنذارات لا تمهلنا سوى ١٥ يوماً فقط، تحت طائلة ختم حوانيتنا بالشمع الأحمر، إن هذا ظلم وتعسف من الجهات المعنية، فهم المقصرون بحقنا، وليس العكس.

● **عيسى العدي (جمعية المجازين):**

استغرب عدم حضور المدراء المعنيين لهذا النقاش، فهذا استخفاف بالحرفيين. نتكلم مثلاً عن المالية، فهل هناك مندوب مالية حتى يسمعنا؟ مع من سنتكلم؟!!

في جمعيات التعاون السكني، يدفع للمالية صاحب الشقة التي تقل مساحتها عن الـ ١٣٠ متراً مربعاً ١٠٠٠٠ ل.س كقيمة تخمينية، أما إذا كانت مساحتها فوق الـ ١٣٠ متراً مربعاً، فتصل رسومها حتى ١٢٠٠٠٠ ل.س كقيمة تخمينية، وهذا غير معقول!! لا نستطيع أن نأخذ براءة ذمة إذا لم ندفع رسوم النظافة من بداية السنة. أمهلونا حتى الشهر السادس على الأقل.

● **بدر بركات (جمعية الالكترونيات):**

المصرف العقاري كان يقرض الحرفيين دون الحاجة إلى كفلاء، نرجو إعادة هذا الشكل من القروض، ويجب التأكيد على إلزامية الانتساب للجمعيات الحرفية، ورفع سقف صرف الأدوية والمعاينات الطبية في صندوق المساعدات الاجتماعية. أحد الزملاء أصيب بحادث أثناء زيارته لأقربائه في فرنسا، وأصبح الآن عاجزاً، وكلفته العمليات جراحية أكثر من ٨٠٠ ألف ليرة سورية، ولم يقبض أي شيء حتى الآن من صندوق المساعدات الاجتماعية.

● **محمد سلوم (جمعية الالكترونيات):**

إن أي تنظيم يعمل على تمثيل وصيانة مصالح أعضائه. ولكي نخطو بالتنظيم الحرفي خطوات للأمام يجب أن نجد البنية التشريعية والقوانين الناظمة التي تدفع الحرفيين للانتساب لجمعياتهم، مدعومة بمكاسب يجنيها هذا الحرفي في ضمن تنظيمه. وهذا ما يشعره بأن وجوده في التنظيم أفضل من وجوده خارجه. قبل مؤتمر الهيئة العامة للجمعية قمت بالاتصال بأكثر من ١٥٥ زميلاً حرفياً مسجلاً على قائمة جمعية الالكترونيات، القسم الأعظم منهم لا يعرف شيئاً عن اتحاد الحرفيين، ولا يعرف ماذا يعني أن يكون داخل التنظيم الحرفي أو خارجه، وبعد أن اتضحت الصورة لديهم، كانت المفاجأة أن حضر زميل واحد إلى المؤتمر، إذ أن هناك تسيباً عمره سنوات لن يحل بمكالمة هاتفية أو حضور مؤتمر هيئة عامة، وعلى قيادة الاتحاد أن تقوم بجولات ميدانية على المناطق والالتقاء بالحرفيين، وتقديم الكوادر النشيطة التي لديها رؤية وترغب بالعمل.

نحن لدينا حق في صندوق نقابة المهندسين، حيث أن أي بناء تصدق مخططه نقابة المهندسين تأخذ عشرات الآلاف رسوماً عليه، في حين أن الذي يقوم بكل الأعمال لهذا البناء منذ البداية وحتى النهاية هم الحرفيون، وكثيراً ما يتعرضون للمخاطر، ولا يأخذ اتحاد الحرفيين أية رسوم على ذلك، فإما أن يكون لدينا حق في هذا الصندوق قانونياً، أو أن يستصدر قانون يمنحنا حقنا ويضاف إلى صندوق الاتحاد.

منذ عدة سنوات صدر قرار وزير الإدارة المحلية بتحصيل رسوم النظافة من الحرفيين المنتسبين إلى الاتحاد، والمرخصين أصولاً بالحد الأدنى للرسوم، ورغم تعميمه على الوحدات الإدارية لم ينفذ هذا القرار في مدينة طرطوس، فقمت بكتابة المذكرات وجمعت تواقيع الحرفيين وقدمته إلى البلدية، وكتبت بالصحف عن ذلك، وانتظرت سنتين حتى طبق القرار، وبعد عام واحد، أي بتاريخ ١/١/٢٠٠٩، اتخذت البلدية القرار بالعودة إلى الحد الأعلى ونفذ القرار باليوم نفسه!!

● **فراس شلدح (جمعية الحرف اليدوية):**

نطالب بإيجاد سوق دائم للحرف اليدوية في طرطوس القديمة، والسفينة الفينيقية التي أدهشت العالم هي من صناعة حرفيي هذه المحافظة، ويجب الاهتمام أكثر من ذلك بالمعارض الحرفية التي تقام سنوياً.

● **علي قاسم (جمعية طحن وتكسير الأحجار):**

في المؤتمر نسمع كلاماً يثلج صدرنا، لكننا لا نرى آثاره على أرض الواقع. منذ ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لم تنفذ أية مذكرة رفعناها، وجاءنا تعميم وزارة الزراعة بإيقاف الكسارات، وفي حال إغلاقها سيزداد عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي سيزداد سعر الرمل والبحص لأنه سيأتي من محافظات أخرى، ووزارة الزراعة تعطي إنذار الإغلاق دون توفير البديل، فمن أين سنعيش؟

● **محمود عزيز حسين (جمعية اللحامين):**

نطالب بتعبيد الطريق المؤدي إلى المسلخ، وتأمين سيارتين بشروط صحية لنقل اللحم، ومتابعة أمور الذبح غير الصحية خارج المذبح.

● **نسيم كباس (جمعية معاصر الزيتون):**

مشاكل المعاصر مع التموين كثيرة، ولجنة التموين بإمكانها أن تغلق المنشأة وأن تسوقنا إلى المحكمة العسكرية في أية لحظة. أما طريقتها في أخذ العينات ففيها خطأ كبير، فالعينة يجب أن تأخذ نتائجها حسب نوعية الزيتون، وهناك زيتون سيء ونتائج اختباراته سيئة، وإذا أخذت عينة منه فستكون غير مطابقة للمواصفات، وإذا كان حظ المنشأة سيئاً، وصادف أن أخذت اللجنة العينة منها فسينظم ضبط وتغلق المنشأة.

● **محسن القرضي (جمعية الأفران):**

نطالب بإعادة مخصصات المازوت كما كانت للقطاع الخاص والعام، والمساواة بينهما: فقد ازدادت أجور كل شيء: النقل، الأكياس، الملح.. ولم يعد سعر ربطة الخبز يتناسب مع التكلفة، نريد أن نعيش، ولذلك يجب إيجاد حلول، فلا تجبرونا على أن نمد يدنا إلى جودة صناعة الرغيف!! ويجب عدم إغلاق الأفران بموجب الضبوط التموينية، وضم أصحاب التنانير والمخابز السياحية للاتحاد.

ردود

● **-فايز سويقات (رئيس مكتب العمال والحرفيين في قيادة فرع الحزب):**

من نتائج الثورة العلمية التكنولوجية، تزاحم البضائع المصنعة، والبقاء للأفضل. أريد أن أسأل: لماذا يذهب صاحب سيارة من طرطوس إلى محردة ليصلحها هناك، ولا يصلحها بالمنطقة الصناعية في طرطوس؟ لماذا مهنيو طرطوس لا يعملون؟ أما المهنيون من خارج المحافظة فينجحون في عملهم في طرطوس؟ لماذا يأتي عمال من خارج المحافظة ليعملوا هنا، وابن المحافظة يشرب الأركيلة؟!!

وفي رده على إغلاق الكسارات قال: في كل منطقة بها كسارة لا يوجد رئيس جمعية أو مختار إلا ويطالب بإغلاقها، طرطوس مساحتها صغيرة وكلها غابات، ومزدحمة بالسكان، وبعد الدراسة وجدنا أنه لا يوجد مكان يصلح للكسارات إلا في جرد القدموس، وهذا مكلف جداً.

القانون يُعدَّل حسب الضرورة، وتوجد منشآت يعترض الناس عليها، لكن صاحب المنشأة أيضاً لديه الحق أن يعيش هو عائلته، نحن كقيادة سياسية نبحث عن آليات للتوافق بين الاثنين، الموضوع يناقش لكن لا أعدكم بالحل.

أحد الحرفيين رد على كلام السويقات بالقول: إذا كان كلامك صحيحاً فلماذا لم يغلق مقلع مرقية رغم خطورته، في حين أغلق مقلع قرقفتي؟!!

● **ممثل مؤسسة المياه**

قال: شبكة المياه مهترئة، ويوجد خزان واحد في المنطقة الصناعية، واغلب الأعطال سببها الوصلات المنزلية. فقاطعه رئيس الاتحاد قائلاً: يوجد ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ عامل بالمنطقة الصناعية كلهم يشترون مياه الشرب، رغم أن الحرفيين هم الذين دفعوا ثمن إنشاء مشروع جر المياه إلى مجلس المدينة، ومع ذلك يدفعون مرة ثانية إلى مؤسسة المياه!!

● **إحسان عطايا (رئيس الاتحاد العام للحرفيين):**

غداً في الساعة العاشرة تماماً سندشن مشفى الحرفيين في دمشق، وسيعود بالفائدة على الحرفيين، وصندوق المساعدات الاجتماعية. أما صندوق تعويض الوفاة فسيستحدث في الفترة القادمة، يوجد حوالي مليون حرفي سيصبحون تحت مظلة الاتحاد، وقد أصدرنا طابعاً حرفياً بقيمة ١٠ ل.س. نسعى لأن يكون قانون التنظيم الحرفي مواكباً لطموحات الإخوة الحرفيين، ونطالب بإلغاء القانون ٢٥٠.

معلومات

اتحاد الجمعيات الحرفية في طرطوس: يضم ١٧ حرفة، و١٠٠٠٠ منشأة اقتصادية صغيرة ومتوسطة، ويقدر عدد العاملين في نطاق المنشآت الحرفية بحوالي ٣٠٠٠٠ عامل، وبحدود ٥٥ مهنة وحرفة تلبي حاجة السوق المحلية، يُصدَّر بعضها إنتاجه إلى خارج المحافظة وخارج القطر، مثل صناعة زيت الزيتون، وصناعة الألبسة الجاهزة، وصناعة السفن التي يتميز بتصنيعها حرفيو طرطوس.

المنطقة الصناعية: تبلغ مساحة المنطقة الصناعية في طرطوس ٩٨ هكتاراً، وتبلغ المساحة المخصصة للمقاسم ٣٣ هكتاراً، وعدد المقاسم الإجمالي ١١٨٦ مقسماً، وتحاول الجهات المعنية الآن إقامة منطقتين صناعيتين في كل من بانياس وصافيتا والدريكيش.

■■

مؤتمر الاتحاد المهني لنقابة عمال العتالة والخدمات بدمشق

● **مداخلة النقابي محمد خير محمد**

يأتي انعقاد مؤتمرنا هذا بعد أن حققت النقابات مكاسب جزئية للعمال، ومنها إلغاء توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /٢٦/ لعام ٢٠٠٤، وعودة العقود إلى النقابات، وقد تمّ ذلك بفضل الجهود التي قام بها الاتحاد العام والاتحاد المهني.

إننا نثني على هذه الجهود ونأمل استمرارها، حتى لا يأتي يوم تعود فيه العقود إلى المقاولين والسماسرة، ونؤكد على الدور الكبير للاتحاد العام والاتحاد المهني، مذكرين بالتوصية الحادية عشرة للمؤتمر العام الخامس عشر، المنعقد بتاريخ ١٧ إلى ٢٠ أيلول ١٩٦٨، و التي أعطت نقاباتنا أحقية إبرام العقود مع الجهات العامة، ونصّت على ضرورة إيجاد التشريع اللازم لتحريم مبدأ المناقصات على أجور اليد العاملة، وعدم إخضاعها لمبدأ العرض والطلب المحرم دولياً، وخاصةً أجور عمال العتالة، وإيجاد الصفة الملائمة للحد الأدنى للأجور.

إننا نعيش أوضاعاً مأساوية، إذ أننا معرضون للبطالة في أية لحظة، ونحن نتساءل: هل الحكومة والمشرعون والاتحاد العام يعجزون عن إيجاد آلية عمل تحفظ حقوق العمال، وتحديد هوية رب العمل، إذ لا يجوز أن تكون النقابة رب عمل.

إننا نؤكد على ضرورة متابعة وضع التأمينات الاجتماعية للعمال، وخاصةً ما يتعلق بتأمين إصابة العمل، حيث يتم دفع ٥٪ من أجور العاملين في حال إصابة العمل، استثناءً لقرار وزارة العمل بهذا الخصوص، حيث كانت هذه النسبة سابقاً ٣٪، و٤٪ من الراتب كتأمين عجز ووفاة وشيخوخة، وهذا الأمر يهم عمالنا، وقد وعد المدير العام للتأمينات في عام ٢٠٠٦ وفي مثل هذا المؤتمر بإيجاد حلول، والليوم لم ينفذ الوعد.

إننا نرجو من قيادتنا النقابية العمل على إيجاد عقود مركزية في مؤسسات القطاع العام، وخاصة الاستهلاكية والعمرانية.

إننا نطالب الاتحاد العام بأن يتمّ السماح لعمالنا بالتسجيل على السكن العمالي، أسوةً ببقية عمال القطر، وإيجاد الآلية المناسبة والضمانة اللازمة لخدمة هذه الشريحة في الحصول على السكن العمالي، علماً أن عمالنا في المؤسسة الاستهلاكية يعملون براتب ثابت من ٧٥٠٠ ل.س شهرياً إلى ٧٨٠٠، ويتجاوز عددهم ٦٠٠٠ عامل على مستوى القطر.

ألم يحن الوقت لإنصافهم بعد؟!!

■■

جديد مسيرة «تطوير» القطاع العام الصناعي:
أبطال إنتاج وقيادات نقابية في لوائح «العمالة الفائضة» !!

◄ علي نمر- زهير مشعان

بينما كان عمال الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب يستعدون للاحتفال بعيد الأول من أيار، أصدرت إدارة شركة الفرات للغزل بدير الزور لوائح بأسماء العمالة الفائضة بناءً على طلب وزارة الصناعة، هذه اللوائح التي جاءت بمثابة الضربة القاضية لجهود الإتحاد العام لنقابات العمال، و بالوقت نفسه استخفافاً بالنضال العمالي، بعد أن حوت اللوائح أسماء قادة نقابيين مازالوا على رأس عملهم!! والأكثر غرابة في القضية ورود اسم عضو المكتب التنفيذي في الإتحاد العام لنقابات العمال، وعضو المكتب التنفيذي في اتحاد عمال المحافظة، ورئيس مكتب نقابة عمال الغزل في الشركة، وأسماء لأبطال إنتاج في الشركة، إن وجود هذه الأسماء في القوائم إن دل على شيء، فهو يدل على أن من وضع وحضَّر تلك اللوائح ليس له أية علاقة من قريب ولا من بعيد بكل ما يجري في الشركة، وبالتالي يفضح كل الإجراءات التي جرت على هذه الشاكلة ضمن شركات القطاع العام، فيما يخص تحديد أعداد العمالة الفائضة والملاك العددي لكل شركة. وما زالت الحقائق تؤكد في الوقت ذاته النتائج السلبية، والدوافع الخفية لكتاب رئاسة مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٢ تحت الرقم ١/١٥٤٢ والمتضمن مطالبة وزارة الصناعة بإرسال قوائم بأسماء من سُمّوا بالعمال الفائضين، ليصار إلى نقلهم إلى الجهات (الإدارية) العامة، في إطار الإجراءات المتخذة لـ«تطوير الصناعة الوطنية».

وهنا لا بد من طرح مجموعة من الأفكار والتساؤلات، فالقول إن تطوير الصناعة الوطنية يجب أن يشمل القطاعات كافة (القطاع العام والخاص والمشترك) يناقضه الواقع بشكل صريح، فكلنا يعلم أن القطاع الخاص لا فائضاً لديه، وإن وُجد فهو يستغني عنه مباشرة دون أن يحاسبه أحد، والقطاع المشترك انتهى بأغلبه، فلم يبق إلاّ القطاع العام الصناعي وهو المقصود حتماً من كل القرارات التي صدرت، وهو قطاع لا يمكن إلاّ أن يكون منتجاً. ولو قبلنا مؤقتاً أن لديه فائض، فهل الحل يكون بنقله إلى الجهات الإدارية، أم الاستفادة من خبراته وتوسيع القطاع الصناعي المنتج، وبالتالي زيادة الإنتاج؟ لذا فإن التساؤل الأهم هو: هل الجهات الإدارية تعاني من نقص في العمالة؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، لماذا لا يجري استيعاب البطالة التي تضرب أطنابها في كل مكان وكل اختصاص؟ وهل من المعقول أن ننقل كادراً فنياً اكتسب خبرته عبر سنوات من الجهد، ونخسره في عمل إداري؟

ألا يتناقض كل ذلك مع إصلاح القطاع العام والمحافظة عليه، وهو الذي يتآكل منشأة بعد منشأة، ويرقد في حالة موت سريري أدخلته الحكومة فيها عمداً. وكما قال أحد النقابيين في معمل السكر: لولا هذا القطاع لما كان أحد من الحكومة في منصبه، ولما كنا نحن قادة نقابيين!!

يبدو أن جميع القرارات والقوانين التي صدرت قد فعلت فعلتها بشكل عكسي في المعامل والشركات الموجودة في المحافظة ومدنها، والواقع الحالي لكل منها أكبر دليل على ما وصلت إليها الأمور، ففي معمل كونسروَة المياذين الذي كان من أنجح المعامل في سورية، أدى عدم توفير مستلزمات الإنتاج له من مديرية الصناعات الغذائية ووزارة الصناعة إلى توقفه تماماً، وهو يعيش الآن على السيروم المغذي بانتظار موته نهائياً، ناهيك عن حرمان عماله الكثير من حقوقهم نتيجة التوقف، لتعتبرهم الوزارة من العمالة الفائضة، رغم أنه قد قدمت عدة دراسات شاملة وذات جدوى اقتصادية لإعادة تشغيله وتطويره، لكن لا حياة لمن تنادي؟!!



أما معمل السكر بدير الزور فقد تمّ فيه ضرب عُصفورين بحجر واحد كما يقول المثل: الفلاح المنتج، والمعمل وعماله، وذلك بتبديل عروة الشوندر المبكرة الألمانية التي أجريت عليها التجارب الناجحة، بالعروة البلجيكية، فلم يعط الدونم المزروع بتلك العروة أكثر من طن واحد بدلاً من سبعة، بنسبة حلاوة تبلغ ٨٪ بدلاً من ١٨٪، مما أدى إلى تدمير مواسم الفلاحين دون أن يُعوضوا شيئاً إلى الآن رغم المطالبة!! وبلغت خسارة معمل السكر يومياً حوالي ٥ مليون ليرة، فضلاً عن الانعكاسات السلبية على المعمل نتيجة تشغيله على الماء فقط، والتي أدت إلى حرمان العمال من الحوافز والإجازات وغيرها من تعويضات العمل. والأدهى من ذلك تجربة «الديفيزيون» التي كلفت حوالي ٤٦٠ مليون ليرة، وفشلت للمرة الثالثة، ويعود سبب فشلها إلى الشركة الدانمركية المنفذة، والتي قبضت ٩٠٪ من قيمة العقد ولم تنجز شيئاً، وكل ذلك سيؤدي إلى القضاء على المعمل وسيجعل عماله عمالاً فائضين، حسب القرارات الارتجالية التي أصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب العمال!!

وبالعودة إلى معمل غزل الفرات، فقد كان هذا المعمل يعمل بأربع ورديات، وبناءً على الكتاب الآنف الذكر من رئاسة مجلس الوزراء، ألغيت الوردية الرابعة وتمّ رفع قائمتين بأسماء عمال اعتبروا فائضين، إحداهما «خُلّبية» كما يصفها العمال، ضمت أسماء بعض العجزة والمرضى للتمويه، والثانية «حقيقية» تضم ٤٢٧ عاملا من خيرة الفنيين والنقابيين، ومنهم عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام بدمشق برهان عبد الوهاب، واسمه موجود في القائمة التي لدينا، وهذا يتنافى مع قانون التنظيم النقابي للعمل النقابي، والقانون ٥٠/. وقد صرح قائد نقابي، فضل عدم ذكر اسمه، لـ«قاسيون»: إن القائمة قد أعدت بتكليف من إدارة الشركة لاثنين من الإداريين، أحدهم معاون مدير التخطيط الذي كان سابقاً يعمل حارساً في المعمل وآخر لديه عقوبة من التفتيش ويوجد كتاب من الوزير بعدم تسليمه أي عمل، وأكد المصدر أن أحدهم زور لابنه شهادة ثانوية ووظفه بالمعمل نفسه. مضيفاً أنه وأمام شبح النقل إلى مكان آخر، والحرمان من المكتسبات التي حققها العمال بعرق جبينهم، والخوف الذي تولد مما جرى تداوله حول قانون التأمينات المقترح، والذي يخفض تأميناتهم من ٧٥٪ إلى ٦٢٪، قدم ١٣٢ عاملاً منهم استقالاتهم. لتكون النتيجة المرَة حرمان المعمل من خيرة كوادره الفنية التي اتبعت سابقاً دورات خارجية وداخلية على الأجهزة التي رُكبت حديثاً... لا يختلف اثنان بأنه لا توجد طريقة أفضل من هذه الطريقة لتدمير القطاع العام الصناعي، وليس لتطويره كما تدّعي الحكومة !!

كما صرح محمد الياس عضو مكتب نقابة الغزل في الشركة لـ«قاسيون»: إن كل الأخطاء التي ارتكبت تم مناقشتها في المؤتمر، ومع ذلك لم يتغير شيء، مؤكداً أن وزارة الصناعة ومنذ سنتين تثير قضية العمالة الفائضة دون أية معطيات، وان الوزارة لم تكلف نفسها مجرد السؤال عن الأسماء التي أرسلت إليها، وتصرفت حسب اللائحة. ودحض الياس المبررات التي قدمها متخذ القرار حين أكد وجود لائحتين، مشيراً أن المعمل ليس لديه الملاك العددي، وهذا يؤكد إننا بحاجة إلى العمالة.

إنّ كل هذه الإجراءات الحكومية، والممارسات الإدارية تؤكد أن الغاية ليست تطوير القطاع العام الصناعي، وإنما تدميره!! وهذه الإجراءات والممارسات لا تنعكس على العمال فقط، وإنما على الدخل الوطني وعلى اقتصاد الوطن ككل، و على الشعب وأمنه الغذائي والاجتماعي، وعلى المواقف الوطنية التي يعتبر القطاع العام سندها الأساسي. وهنا ننوه بأن البعض من المتملقين لا يزال يدافع عن الحكومة، ويتهمنا بأننا نتهجم عليها!!

في المقابل فإن أغلبية أفراد الشعب قد باتت تدرك أن كثيراً مما تقوم به الحكومة من إجراءات هو تنفيذ لأجندات الصندوق والبنك الدوليين، والليبرالية العالمية المتوحشة، وحلفائها من ليبراليي الداخل، ومن تشابكت مصالحهم معهم!!

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: هل ستمر هذه الإجراءات مرور الكرام على الاتحاد العام لنقابات العمال ؟ أم ستكون البداية لتحرك عمالي منظم يضع حداً لكل هذه التطاولات؟!!

■■

بمناسبة تعديلات قانون العاملين الأساسي:
إلى متى الاستخفاف بحقوق العمال ؟!!

◄ حسان منجة

قانون العاملين الموحد الجديد هو الضمانة المفترضة، والسند القانوني والحقوقي للعاملين في القطاعات الاقتصادية كافة، وخصوصاً في القطاع الخاص الذي يزداد فيه استغلال حاجة العمال، فها هي تعديلات مواد قانون العاملين، التي خُطت بالأحرف الأولى عبر محاضر الجلسات المتتالية، قد خُصصت لانتزاع حقوق العامل السوري، وجعله فريسة سهلة بيد صاحب العمل، فمن أهم بنوده: العقد شريعة المتعاقدين، وحق صاحب العمل في إنهاء العقد غير محدد المدة، وبالتالي جواز التسريح التعسفي دون أي مبرر.



يتبين من خلال البندين الأولين أن القائمين على إعداد المشروع يسعون بشكل واضح وفاضح إلى تغليب مصالح ربّ العمل على مصالح العامل، حيث اعتبرت أوساط في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي تعد أحد الأركان الأساسية في الإعداد للمشروع، أن القانون النافذ أغفل مصلحة ربّ العمل، فمنذ متى بات ربّ العمل في سلة أولويات الوزارة؟ ولماذا تحاول الوزارة حماية مصالح أصحاب الملايين، بل المليارات في القطاع الخاص؟ الذي تبلغ قيمة تهربه الضريبي سنوياً ٢٠٠ مليار ليرة حسب الأرقام الرسمية!!

فالتسريح التعسفي يمثل وحدهُ انتهاكاً عظيماً لحقوق العمال، واستخفافاً بمصالحهم، خصوصاً في القطاع الخاص، الذي يجرد العامل في أحيان كثيرة من أبسط حقوقه، بدءاً بحرمانه من التسجيل لدى مؤسسة لتأمينات الاجتماعية، حيث أن ٩٥ ٪ من عماله خارج المظلة التأمينية لهذه المؤسسة، كما يجبر العاملين على توقيع استقالاتهم المسبقة عند توقيع عقد العمل مباشرة. يأتي ذلك عموماً بالتزامن مع الجولات الوهمية (قبضنا، مشينا وما سألنا) التي تقوم بها لجان التأمينات الاجتماعية.

لقد جاءت التعديلات بالدرجة الأولى تحت إشراف خبراء مكتب العمل الدولي والبنك الدولي، وفي ضوء قانون العمل الفرنسي والمصري والعراقي والأردني، وهذه التعديلات تعطي لصاحب العمل، ما تعطيه اللغة للشعراء من رُخص، من خلال إقرارها بجواز إنهاء العقد غير محدد المدة، وبالتالي جواز التسريح التعسفي دون أي مبرر ، دون أن يكون للنقابة حق التدخل لوقف هذا التسريح، وهذا يذكرنا بإدارة فندق الفورسيزون التي صرفت منذ عدة شهور ٢١ عاملاً من الخدمة دون أن يكون للعمال المسرحين الحق في الاعتراض على هذا التسريح، الذي جاء دون أي تبرير من الإدارة، لأن هذه المنشأة السياحية الكبرى مستثناة من المرسوم ٤٩ ، وهذا الاستثناء يعني إباحة الطرد التعسفي.

أما إذا درسنا واقع العمال في البلدان التي تم استقاء مواد القانون منها، والتي يعتبر القائمون على المشروع أن تجاربها هي (تجارب ناجحة)، فإنه يمكن القول، إنه في منتصف عام ٢٠٠٨، قامت شركة الحفر المصرية للبحث والتنقيب عن البترول بفصل ٣٢٠ عاملاً بشكل تعسفي، بعد فترة عمل تتراوح ما بين ٦ سنوات و ٢٥ سنة بعقود دائمة، حيث فؤجئ العمال بقرار المنع من الدخول إلى مواقع الشركة، ودون إبداء أية أسباب تذكر للفصل التعسفي، وهذه حادثة فصل واحدة من مسلسل الفصل التعسفي اليومي للشركات المصرية المختلفة.

من جانب آخر، كشف تقريرٌ حقوقي أن الإضرابات والاعتصامات داخل صفوف العمال المصريين منذ بداية عام ٢٠٠٧ وحتى منتصف شهر تموز من العام ذاته وصلت إلى ٢٨٣ احتجاجًا بالقطاعات الثلاثة (الحكومي- الخاص- الأعمال العام)، وتنوعت أشكال الاحتجاجات في هذه القطاعات الثلاثة، حيث كان هناك ١١٧ حالة تجمهر، و٨٥ اعتصاماً، و٦٦ إضراباً ٦٦، و ١٥ تظاهراً.

وهنا لا بد من سؤال المقتبسين والمولعين بالتجارب العربية والدولية: لماذا تأخذون منها ما يتناسب مع مصالحكم ومصالح الطبقة المخملية التي تنتمون إليها وتجردون العامل السوري من حق التظاهر والاحتجاج والإضراب أسوة بشقيقه المصري، وهو الحق الذي يعد أبسط أشكال تعبير العمال عن سخطهم من الإجراءات الحكومية؟؟

أما بالنسبة لموضوع العقد شريعة المتعاقدين، فبإمكاننا القول إن العامل هو الطرف الأضعف في أي عقد عمل محتمل، خصوصاً بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أن الإتحاد العام لنقابات العمال الرافض أصلاً للتعديلات الجارية على بعض المواد، وهذه إحداها، اعتبر وجود مبدأ العقد شريعة المتعاقدين إلغاءً للقانون فعلياً، لأن ما ينصُّ عليه العقد المتفق عليه بين ربِّ العمل والعامل، هو الأساس وليس القانون!!

وهنا لا بد من السؤال: هل الاتحاد العام لنقابات العمال، ومن ورائه جمهور العاملين المستضعفين، وكل المهتمين والمتابعين، على خطأ؟؟ ووحدها وزارة الشؤون الاجتماعية تعرف الحقيقة المطلقة!! وتحسم منفردة ما إذا كان القانون مناسباً للعمال أم لا؟!!

أربعة أشهر .. بلا رواتب
معاناة العمال المؤقتين والموسميين في «الثروة السمكية» بدير الزور

أربعة أشهر بلا رواتب.. رغم المطالبة المستمرة، والوعود المتكررة!! هذه حال العمال المؤقتين والموسميين في دائرة الثروة السمكية بدير الزور التي فصلت عن مديرية الزراعة ووزارتها بعد أن أحدثت الهيئة العامة للثروة السمكية. وقد تقدم بعض العمال بشكوى إلى قاسيون، فالتقت بقسم منهم، وأكدوا أن عدد العمال المؤقتين يزيد عن الـ٨٠ عاملاً، والموسميين يبلغ عددهم أكثر من ٦٠، ومنذ أربعة أشهر لم يقبضوا رواتبهم، وطالبوا مراراً وتكراراً، ولغاية تاريخه لم يستجب أحد لهم، وقال بعض منهم: «صرنا نهرب من البقال وصاحب البيت بسبب تراكم الديون علينا، ولم يعد بإمكاننا أن نتدبر أمورنا المعيشية، وأجور المواصلات، وفواتير الكهرباء والماء المرتفعة» والعاملات اشتكين من عدم قدرتهن على تأمين الحليب والعلاج والأدوية لأطفالهن.

آخرون قالوا: «طالبنا كثيراً وللآن لم يستجب لنا أحد، لأن المسؤولين يركبون السيارات الفارهة، ويسكنون الفلل الفخمة، ولا يهمهم أمرنا ..»

«قاسيون» إذ تنقل معاناة هؤلاء العمال، تتوجه أيضاً إلى المدير العام للهيئة، ورئيس مجلس الوزراء، لإعطاء هؤلاء العمال حقوقهم!! كما تستغرب موقف أحد الإداريين الذي حاول منعها من اللقاء بالعمال بحجة مراجعة رئيس الدائرة، بدلاً من أن يساعد العمال على المطالبة بحقوقهم، ويبدو أن الخوف من المسؤولين أقوى من المبادئ وحقوق ومعاناة العمال!؟

■■

مأساة عمالية..
برسم مؤسسة التأمينات!!

تسبب انهيار جدار أسمنتي مسبق الصنع بوفاة ثلاثة عمال يعملون في منطقة جديدة الشيباني في ريف دمشق، وإصابة الرابع بكسر في الحوض وفي العمود الفقري..

الحادث وقع نتيجة انزلاق مفاجئ للتربة في موقع العمل، حيث كان العمال منهمكين في تركيب أجزاء من المنازل مسبقة الصنع في تلك المنطقة.

والضحايا هم:

١ – كانيوار جميل الذياب – قرية تل أيلول – ناحية الدرباسية – محافظة الحسكة .

٢ – عبد الرزاق أحمد درويش – قرية كربطلي – ناحية الدرباسية – محافظة الحسكة.

٣ – عاصم محمود حاج شيخي – ناحية الدرباسية – محافظة الحسكة.

وأما الجريح فهو: أحمد علي حسو – ناحية الدرباسية – محافظة الحسكة.

«قاسيون» تورد أسماء الضحايا لتضعها برسم مؤسسة التأمينات الاجتماعية، فهذا الحادث الأليم ليس إلا مثالاً صغيراً عن المآسي الكبيرة التي يتعرض لها عمال الوطن، في ظل ضعف المظلة التأمينية، وعدم قدرتها على التعويض على العمال وعائلاتهم -وخاصةً عمال ورشات القطاع الخاص- في حال إصابتهم أو وفاتهم أثناء العمل

■■

سياسات الحكومة تسعى لرفع تكاليف الإنتاج
معوقات الزراعة السورية تنعكس سلباً على الأسعار والأسواق الداخلية



◄ يوسف البني

تؤدي السياسات الحكومية، عن قصد أو عن غير قصد، إلى تدمير القطاع الزراعي في سورية، دون أدنى اهتمام بتأمين مستلزمات الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. فمع أن الزراعة السورية تعاني منذ سنوات موجة من الجفاف، جاءت القرارات الحكومية التي لم يكن آخرها تحرير أسعار السماد إلا الضربة القاضية التي تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وتحميل الفلاح عبئاً لا طاقة له به. وهذا سيؤدي مرة أخرى إلى تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن والقمح، الذي تعمل سورية على استيراده حالياً بعد أن كانت الدولة العربية الوحيدة المصدرة له، لتعويض العجز الناتج عن قلة الإنتاج، وسد الخلل الحاصل عن بيع جزء من المخزون الاستراتيجي الهام.

وفي طريق موازية أدت السياسات الليبرالية للفريق الاقتصادي إلى تراجع نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، لمصلحة حصة الريع والأرباح، وإذا أضفنا إلى ذلك الارتفاع الجنوني للأسعار الذي شهدته الأسواق الداخلية في سورية، قبل التراجع الملحوظ بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببت الكساد الحالي والركود، كل ذلك عمق الأزمة الداخلية الناتجة عن انخفاض القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، وعمق الفوارق الاجتماعية وأدى إلى عجز الكثير من الأسر السورية عن تأمين مستلزمات السلة المعيشية اليومية، وخاصة بعد رفع الدعم عن المحروقات الذي أثر كثيراً على القطاعين الصناعي والزراعي، وتأثرت الصادرات السورية بسبب ارتفاع التكلفة، وأدى ذلك إلى الارتفاع الحارق للأسعار الذي طال جميع النواحي المعيشية اليومية للمواطن السوري.

سياسة ذر الرماد في العيون

أخذ الفريق الاقتصادي يصور لنا منذ سنوات أن اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي سيكون هو سفينة النجاة، وأن تحرير التجارة والأسعار سيخلق جو المنافسة، وأن تنفيذ تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو السبيل الوحيد لتحسين الاقتصاد الوطني، ولكن بعد الانهيارات الاقتصادية التي لم يرتبط بها الاقتصاد السوري، وبعد ثبوت فشل نهج تحرير التجارة وتخلي الدولة عن دورها الرعائي، فوجئنا بقولهم: «الاقتصاد السوري محمي ومتين لأننا لم نندمج، وإلا لكانت الأزمة الاقتصادية قد امتدت إلى بلدنا».

ولكنهم بسرعة نسوا هذا الدرس، وعادوا إلى تنفيذ تعليمات البنك الدولي، وحرروا أسعار السماد، وتخلوا مرة أخرى عن جانب هام من دور الدولة الرعائي، وأطلقوا أيدي التجار ليتحكموا ويحتكروا كما تسول لهم أطماعهم ونزعاتهم نحو الربح الفاحش، وكان لهذا القرار الانعكاس السلبي المباشر الذي عانى منه الفلاحون مع بداية زراعة هذا الموسم.

ومع أن هذا الإجراء قد طال الفلاحين فقط حتى الآن، ولم تنعكس بعد مفاعيله على أرض الواقع المعيشي والسوق الداخلية، ولم تظهر آثاره بعد على الحياة اليومية، إلا أن هناك توجساً كبيراً بين المواطنين، وخوفاً من أزمة قادمة نجهل معالمها، تضاف إلى أزمة الركود الاقتصادي وجمود حركة البيع والشراء في السواق الداخلية، واقتصار التسوق على الحاجات الضرورية جداً، رغم ما تشهده الأسواق من تراجع في الأسعار، ولجوء الكثير من المحلات لإعلان التنزيلات في أسعار جميع السلع، وخاصة الأقمشة والألبسة والمواد الغذائية والتموينية.

خوف وترقب لأزمة كبيرة قادمة

كانت لـ«قاسيون» جولة في الأسواق المحلية، بين تجار الجملة والمفرّق والمستهلكين، وعلى صعيد المنتجات كافة، من ألبسة وأقمشة وأدوات منزلية وكهربائية، وكذلك العقارات والمطاعم، إضافة إلى المواد الغذائية والتموينية. وتنقل استشفاف المستقبل وتصوراته، على ضوء القرارات الحكومية وانعكاساتها. فمع أن الأسعار تشهد هذه الأيام انخفاضاً ملحوظاً ومستمراً، وتتسابق المحال للإعلان عن نسب عالية في التنزيلات، ومنح حسومات كبيرة للمتسوقين، إلا أن الأسواق الداخلية السورية تشهد حالة ركود واضحة، حيث انخفض الطلب بشكل كبير على المنتجات كافة، والحركة الشرائية لدى المواطنين ضعيفة، وتشهد حالة من الجمود أدت إلى وقف حركة تداول السلع. كل ذلك بسبب السياسات الحكومية التي أدت إلى انخفاض القوة الشرائية لدى المواطنين، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتغير أنماط الاستهلاك، وارتفاع مستوى التضخم في الاقتصاد السوري بشكل كبير. ومن أبرز الأسباب التي ساهمت في خلق هذه الحالة، رفع الدعم عن أسعار المحروقات، الذي أثّر بدوره على أسعار المواد الاستهلاكية كافة، حتى تلك التي لا يدخل المازوت في إنتاجها، بسبب تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على أجور النقل.

ـ المواطن حسن ع. قال: «قبل أن تنزل المحاصيل ذات التكاليف العالية، هذا إن كان هناك محاصيل أساساً، حال السوق الآن تقول: «الجمل بليرة وما في ليرة». العروض كثيرة والتنزيلات كبيرة على الأنواع المختلفة، ووصلت حتى ٧٥٪ في بعض الأحيان، وهناك انخفاض في أسعار المواد الاستهلاكية اليومية كالزيت والسمنة والرز وبعض المواد التموينية، ولكن دخل الأسرة لا يكاد يكفيها الضروريات فقط، ومع أن معظم أرباب الأسر يعملون عملاً إضافياً أو أكثر، إلا أن السوق حوت يبتلع كل الناتج دون بركة، ونحن نضطر للتقنين والتقتير، واستجرار المواد ذات الضرورة القصوى فقط».

ـ صاحب محل سمانة وبقالة قال: «أكيد هناك أناس في الحكومة يريدون تدمير البلد! كيف يحررون أسعار السماد ويزيدون على الفلاح تكاليف الزراعة؟! الآن، ورغم التراجع الملحوظ في أسعار المواد الاستهلاكية كالزيت والسمنة والرز، إلا أن المستهلك بات يبحث عن مفرق المفرق، فقلما يضطر أحدهم لشراء علبة سمنة أو زيت، وإذا اضطر لذلك فإن يبحث عن أرخص الأنواع، متجاوزاً الجودة والطعم والشروط الصحية، كما كثرت أضعافاً مضاعفة ظاهرة «البيع بالدَّين» وتسجيل الحساب إلى آخر الشهر، وحين يأتي آخر الشهر يتم تسديد جزء بسيط من الحساب، ثم يتتابع الاستجرار والتسجيل إلى آخر الشهر، وهكذا ...»

ـ صاحب محل ألبسة قال: «في السنوات السابقة، كنا بمجرد إعلان التنزيلات في نهاية الموسم على الألبسة الصيفية أو الشتوية، تزداد بشكل كبير حركة البيع والشراء، وكانت فترة التنزيلات محدودة، إلا أنه في هذه السنة ومنذ بدايتها بدأت المحلات بالتخفيضات الدائمة والمستمرة، وبنسب كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى ٧٥٪، ومع ذلك فإن نسبة البيع قليلة جداً، وقد تتحسن حركة البيع والشراء عند بداية الشهر، أي حين تقاضي الأجور والرواتب، ومع ذلك تبقى كمية البيع قليلة نسبياً، عما كانت عليه في السنوات السابقة، هذا حالنا الآن فما بالك إذا أتى الموسم القادم بما يحمله لنا من ارتفاع في التكاليف وقلة في الإنتاج؟ أتوقع أن الناس ستأكل بعضها، اللّه يجيرنا».

ـ صاحب مشغل للألبسة قال: «أصبحت أكثر من ٩٠٪ من المواد أسعارها محررة، ومن حق التاجر طبعاً أن يربح ولكن (بنور اللّه) ودون طمع أو جشع، علماً أن كثيراً من التجار حالياً يضطرون للبيع بسعر التكلفة، وفي بعض الأحيان يبيعون بخسارة، كي يتخلصوا من بضائع قد لا تباع في العام القادم، وإذا بيعت فقد لا ترد ثمنها. وإن أسباب الجمود في السوق يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف القدرة الشرائية عند المواطن، وخاصة ذوي الدخل المحدود وتآكل رواتبهم عند الضروريات فقط، وهذا بسبب السياسات التي يتبعها المخططون الاقتصاديون لهذا البلد، الذين أفقروا المواطنين وجوعوهم، وبات أكثر من خمسة ملايين مواطن يعيشون تحت خط الفقر».

ـ المواطن عثمان س. قال: «نحن في بلد منتج للدواجن ولحوم الضان، ونفتخر أن لحم الخروف السوري ذو نوعية جيدة وسمعة ممتازة على مستوى العالم، ولكن أسعار اللحوم عندنا غالية تكسر الظهر، والتجار لا يهمهم سوى تفريغ ما تبقى في جيوب المواطن، الذي يعاني أصلاً من تدني الرواتب والأجور، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية. والآن يطلعون علينا بقرار تحرير أسعار السماد، ألا يكفيهم ما دمروا من زراعتنا، ألا يكفيهم ما دمروا من ثروتنا الحيوانية، فبسبب سياسات هذه الحكومة، التي جاءت أخطر من الظروف المناخية المتغيرة وقلة الأمطار وموجة الجفاف التي طالت الثروتين النباتية والحيوانية، وفَقَد أكثر من ١٥٠ ألفاً من المزارعين ثرواتهم الحيوانية، وتراجع إنتاج القمح إلى أقل من النصف... أطماع التجار ليس لها حدود، وليس لها ضابط ولا رادع، والمواطن يقف بين مطرقة الغلاء وسندان تدني الأجور والرواتب»

ـ المواطن هيثم ز. قال: «سياسات كهذه تدعو إلى تحرير الأسعار، وغياب السياسات الحمائية بسبب النظام الاقتصادي الذي يسير حسب تعليمات البنك الدولي، وعدم فعالية أجهزة المراقبة، كل ذلك يجعل التجار يتحكمون بالأسعار حسب مقتضيات مصلحتهم الخاصة وطمعهم وروحهم الاحتكارية، فالأسعار ارتفعت أكثر من ارتفاع الأسعار العالمية، حتى لو كانت البضائع بالتكاليف البسيطة، ولكن الأسعار الداخلية لبعض المواد الهامة لم تنخفض بالنسبة نفسها التي انخفضت بها الأسعار العالمية، بحجة أن رأسمالها عال، لذلك فالتاجر يربح ربحاً مضاعفاً مرتين، مرّة حين ترتفع الأسعار، ومرة حين تنخفض، لأنه يحافظ على المستويات المرتفعة للأسعار»

التاجر حسام ن. قال: «السوق في حالة جمود منذ أشهر، فالطلب خفيف والبضائع تملأ المستودعات، والمواطن لا يملك المال لينفقه، فالغالبية العظمى من المواطنين، من ذوي الدخل المحدود، ومع ذلك تطلع الحكومة كل يوم بقرار يزيد الطين بلّة. ورفع تكاليف الإنتاج الزراعي لن ينعكس إلا أزمات وارتفاعات جديدة في الأسعار، ما يهدد بنشوء مشاكل وتوترات اجتماعية».

> **. يجب الاهتمام بقطاعي الإنتاج الحقيقيين الزراعة والصناعة، وعلى الحكومة التراجع عن سياسة تحرير التجارة ورفع الدعم عن الأسعار، واستعادة دورها الرعائي**

حتى الحركة السياحية تراجعت

ظاهرة الركود وضعف الحركة في الأسواق ترافق مع انخفاض طبيعي في الحركة السياحية، مقارنة مع الأعوام السابقة، وكان السبب الرئيسي في ذلك تحرير الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة، وخاصة ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات، كما أثر ذلك على ارتفاع أسعار المواد الأولية، مقابل انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الخارجية. وكانت حركة السياحة قد عانت في السنة الماضية من جمود وتراجع كبيرين عبرت عنهما عروض شركات الطيران، التي خفضت أسعار تذاكرها بشكل كبير، وإذا استمرت الحكومة بسياسة تحرير الأسعار فإن قطاع السياحة سيتأثر سلباً، وستكون هذه السياسة عائقاً في طريق تطوره وتقدمه، هذا القطاع الذي يُعتَمَد عليه في تأمين القطع الأجنبي، بعد انخفاض إنتاج النفط. إن سياسة تحرير الأسعار المستندة إلى تعليمات البنك الدولي هي سياسة مدمرة للاقتصاد بكل مقوماته، الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية. وإن استمرار الحكومة بانتهاج هذه السياسة يعني أمراً واحداً محتوماً، هو جرنا نحو الهاوية، وإلحاقنا بركب الانهيارات الاقتصادية، التي لا يتحملها اقتصادنا الضعيف أساساً، بسبب ممارسات النهب والفساد وتدمير وخصخصة منشآت ومكتسبات القطاع العام... وبناء عليه فإن ملامح وصول تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية إلى اقتصادنا قد باتت وشيكة، تحملها إلينا تعليمات البنك الدولي، وتنفذها الحكومة بتحرير التجارة وإقامة سوق الأوراق المالية، وتوقيع الشراكة الأوروبية.

إن أهم عوامل مواجهة الأزمة الاهتمام بقطاعي الإنتاج الحقيقيين، الزراعة والصناعة، ومن هنا فإن على الحكومة التراجع عن سياسة تحرير التجارة ورفع الدعم عن الأسعار، وعليها استعادة دورها الرعائي لضبط المعادلة الاقتصادية، وتقريب الفجوة الكبيرة بين الأجور والأسعار، وتخفيض الأعباء عن الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي ذي الطابع الحيوي الهام، برعاية وضمان صندوق الدعم الزراعي، للوصول إلى إنتاج استراتيجي وفير، بتكاليف مقبولة، يستطيع الفلاحون تحمُّلها، وتعود عليهم بمردود يضمن إعادة إنتاج المواسم مرة أخرى، وفي ذلك ضمان لأمن الوطن والمواطن. ■■



> **انخفاض الأسعار الذي تشهده الأسواق ليس دليل انتعاش اقتصادي، بل أوجبه الركود الذي سببه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن السوري**

مطبات

ذلك الأمان

◄ عبد الرزاق دياب

ماضويون.. ربما، والتفاتة كسيرة تشدنا دوماً إلى الوراء، الذكريات، الزمن الذي تركناه خلفنا، وتركَنا وحيدين في مواجهة اللحظة الراهنة متسلحين بالتذكر.

ماضويون لأن اللحظة التي انصرمت من عمرنا تتواجه مع واقع اللحظة الراهنة على النقيض، ونقف معها مشدوهين من الفارق، تلك أيامنا وهذا الألم.

نهاية الثمانينيات، امرأة في كامل ألقها تستطيع أن تغرق جيشاً من الرجال ليس بغمزة عين فقط أو رمشة من هدب طويل، امرأة بكامل حضورها الإنساني اللذيذ، امرأة تتحدث عن الشعر واللغة المقاتلة، وتغني لأولئك البائسين الحالمين، وثلة من غواة الكلام الممنوع.

في ذلك الوقت لم يكن (للبنطال) حضور كاسح للإغراء الذي يتشابه اليوم، كل الأجساد تتطابق لدرجة معرفتك بالتفاصيل الصغيرة عن الجسد المتهاوي أمام ناظريك بارداً وعادياً، كانت التنورة فسحة للخيال، واستراق النظر إلى جزء عار يثير الأمكنة والخيول التي تصهل في الشباب، وكان للعشق وقتها لغة مغموسة بالحياء، كنا شرقيين لدرجة الوثوب في الخيال على حلم امرأة محتشمة.

ازدادت الآن مساحة البرود، ثمة نساء كثيرات، إثارة طارئة، سراويل تحت الخصر، إباحية مضجرة، وسائل جديدة للإثارة لكنها ليست إنسانية، فجور تحركه المنشطات، ولحم يشبه الشمع، وفتيات لا يعرفن من الكلام سوى لغة التشظي خلف طاولات الكافيتريات الجديدة، والحدائق التي كانت موعداً مسروقاً، واللقاء في ظل شجرة في آب صارا... للسخرية.

كل شيء تغير، لم تعد وعود الرجال بمستقبل قادم يبنى درجة درجة يثير شغف شريكة مفترضة، ولا انتظار حالم أهم من رجل جاهز للدفع، ولا البيت الدافئ أحن من رخام بارد في (فيلا) بضواحي المترفين، والوطن فسحة استثمار، فرصة للرخاء.

على خطى إنساننا الذي تغير، تغيرت القيم، تساقطت قرابات ليست شرعية، الجوار، الصداقة، الزمالة، الوجوه التي تعرف بعضها بقرابة الشارع، الابتسامات المتبادلة تعبيراً عن الود دون مصالح، انهزمنا في جوهر أخلاقنا، وصارت تقربنا لغة المنفعة، المصلحة التي من أجلها نتعارف ونبتسم ونتصافح، من أجلها يمكن أن يجلس الأعداء مبتسمين، أن تنبض القلوب للطعنات، أن تباع الضمائر في سبيل رشوة من عابر بالكاد نتذكر لمسته، ونبرة صوته.

ثم جاءت المتغيرات االكبرى، مؤسسات منخورة بالفساد، منظرون للنهب بحجة الشطارة، فاسدون يتعالون بشرف الشعارات، مدراء على قدر كراسيهم وكروشهم، وخطط تنتظر خططاً، قرارات لا تعني أحداً إلا بقدر مصلحته فيها، مشاريع للبنية التحتية تلد بعضها وتتعارض لتحقيق الاختلاس بدافع العمل، تواقيع مدفوعة الثمن، أرصدة في البنوك بأسماء الزوجات والأولاد، والخدم، والمكان المناسب يبتهل لرجل يملؤه عن جدارة.

تقهقرت المعامل التي كانت أمان فقراء الوطن، أجهز عليها على الورق، لا يخلو يوم من خسارات لشركات القطاع العام قبل الأزمة وبعدها، تقارير وهمية عن إنجازات وهمية، ومخصصات على حساب الموازنة لإحياء ميت من موته، ومستقبل مجهول للعاملين الذين ظنوا أنهم أنجزوا انتصارات واستيقظوا على واقع البطالة.

سقط التعليم المجاني بضربة واحدة، وازدهرت مدارس الدفع، المدارس الخاصة، صار حلم الجامعة بعيد المنال لمن لا مال له، وقريب من أولئك المحصنين بقوة الليرة، التعليم المدفوع الثمن من روضة الأطفال إلى الدكتوراه، التعليم الذي في النهاية مقدر لمن لأبيه شركة، أو كرسي كبير، أو واسطة لا ترد، أما فقراء الجامعات الحكومية، ومدارس الدولة سينتظرون منة المسابقة الرسمية، أو فرصة لا تتكرر لوظيفة خارج الوطن.

توحشت الشوارع الأمامية والخلفية، بالأحرى صارت كلها شوارع خلفية، عدا الشوارع الهادئة الخالية من المارة والذين ينتعلون الأحذية، زمر من العاطلين في مناطق المخالفات، قطيع من المتشردين الباحثين عن بيت يسلبونه، عابر ينتشلونه، وربما جريمة من أجل مئات الليرات، اتسعت رقعة الجريمة، الفقر الذي أطاح بالحكمة والعقل، الفقر الذي يدفع الغريزة للانتصار من أجل البقاء مهما كان الظلم الواقع، من أجل علبة دواء، زجاجة حليب، ربطة خبز، لذة مستوطنة.

الأمان ذلك البيت الذي لا خوف فيه، ولا يد آثمة تنال من سكينته، الأمان المفقود المبرر، من أين يأتي من لا عمل له ولا أمل بما يملأ الجوف، من أين لاقتصاد لا يرى سوى من هم في الواجهة، في الضوء، من أين له أن يدفع الروح إلى الهدوء واليد إلى ألا تتطاول على غيرها، من سوف يحمي جموع العاطلين من الذهاب في الرذيلة أو الجريمة كحل نهائي.

الأمان لقمة في فم جائع إن فقدت.. صارت سكيناً في يد مجرم. ■■

قاسيون - العدد 402 السبت 2 أيار 2009

رئيس الاتحاد العام للفلاحين حماد عبود السعود:

رفع الدعم شكل من أشكال إجهاض الإنـجازات الزراعية..

واستهداف لمواقف سورية السياسية



◄ حاوره: جهاد أسعد محمد

لوحظ في السنوات الأخيرة تراجع كبير في الخطط الزراعية والإنتاج الزراعي بسبب السياسات التي تتبعها الحكومة تجاه الزراعة، وهذا مؤشر خطير سرعان ما سيتهدد الأمن الغذائي، وبالتالي الأمن الوطني، وستكون له تداعيات خطيرة سياسياً واجتماعياً..

حول المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي توجهت «قاسيون» إلى السيد حماد عبود السعود رئيس الاتحاد العام للفلاحين ببعض الأسئلة، فوافانا بالأجوبة التالية:

• تعد الزراعة في سورية من الحصون المنيعة، التي ساهمت في صون البلاد من جميع المحن التي مرت بها في العقود الأخيرة، ولكن دورها اليوم في تراجع مستمر. ما قراءتك لهذا التراجع؟

في الحقيقة، كانت الزراعة السورية وماتزال الحصن المنيع لاقتصادنا الوطني، لأننا أولاً وأخيراً بلد زراعي بامتياز، والزراعة السورية حققت جملة من الأهداف التي تشكل أساس القوة في اقتصادنا وفي موقفنا السياسي، فعلى سبيل المثال مازالت الزراعة السورية تسهم بنحو ٣٧٪ من مكونات الاقتصاد الوطني. وهي تؤمن الغذاء لأبناء شعبنا. وبات معروفاً لكل العالم أن سورية من أوائل الدول في العالم الثالث التي حققت أمنها الغذائي، كما أن الزراعة السورية، بشقيها النباتي والحيواني، تؤمن مادة تصديرية تدعم اقتصادنا الوطني بالعملة الصعبة، ومعروف على سبيل المثال، أن الأغنام السورية تصدر للخليج وتؤمن عملة صعبة بكميات لا بأس بها، وقد شبه الكثير من الاقتصاديين غنم العواس بأنها «نفط لا ينضب».. إضافة لهذا، تؤمن الزراعة المادة الأولية لعدد كبير من الصناعات التحويلية، مثل صناعة حلج ونسج وخياطة القطن، وصناعة الزيوت والكونسروة وغيرها. ومثل هذا الدور مازال قائماً، ولا يمكن أن يتم التراجع عنه، وقد حققت الزراعة السورية هذا النجاح، بتقديرنا، جراء جملة من العوامل، أبرزها رعاية الحزب وقيادته، وعلى رأسها القائد الخالد حافظ الأسد، للزراعة والفلاحين، حيث كان هذا الدعم يتم بأشكال مختلفة، وعلى رأسها تحمل الحكومة لجزء من الفارق بين الأسعار الحقيقية لمستلزمات الإنتاج، وبين أسعار بيعها للفلاحين، وذلك ابتغاء منح الفلاحين أسعاراً مجزية تساعدهم على الاستقرار في أرضهم، وحثهم على العمل والإنتاج. وهذا فعلاً ما تحقق، حيث شهدت سورية تلك القفزة الكبيرة في مجال الإنتاج الزراعي.

أما ما يحدث اليوم فهو، كما تقول الحكومة، إعادة لأسلوب الدعم، ولكننا نعتقد إن قرار إعادة توزيع الدعم لم يكن مدروساً بشكل صحيح، لا من حيث التأثيرات على الإنتاج الزراعي أو كلفته، أو أثره على المنافسة مع الإنتاج الزراعي العربي أو الأجنبي. فعلى سبيل المثال، نحن -في المنظمة الفلاحية- نرى أن رفع أسعار المحروقات وتحرير أسعار الأسمدة، رغم محاولة الحكومة التعويض عبر صندوق دعم الإنتاج الزراعي، سيكون له تأثير سلبي، لأنه سوف يحد من استخدام هذه المواد في الزراعة بسبب عدم توفر السيولة النقدية لدى الفلاحين. وهذا ما حدث عندما تم رفع سعر المحروقات، فقد توقف العديد من الفلاحين عن ري الأقماح لعدم توفر السيولة، وكانت النتيجة سيئة.

المنظمة الفلاحية رفضت تحرير أسعار الأسمدة، والأمر الآن بات على مسؤولية الحكومة.

الأمر الثاني، إن هذه المواد باتت محصورة وفق جدول الاحتياج، أي وفق نسب تحددها وزارة الزراعة. وثمة خلاف دائم بين وزارة الزراعة، التي تؤكد أن هذه الكميات كافية وفقاً لدراساتها العلمية، وبين الفلاحين الذين يؤكدون أن خبرتهم وتجربتهم تؤكد عدم كفاية هذه الكميات. والفلاح الآن أمام خيارين:

الأول أن يشتري بقية احتياجاته من الأسمدة من السوق الحرة وأسعارها غالية.

الثاني أن يلتزم بالكميات المعطاة له، وتجربته تشير إلى عدم كفايتها.

الأمر الثالث، ثمة زراعات تبدو حتى الآن بدون دعم صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وهي هامة، كالخضار والفواكه، وخاصة أنها تشكل الغذاء الأساسي للمواطنين.

• قامت الحكومة مؤخراً بتحرير أسعار السماد، كيف تنظرون إلى هذا القرار؟ وهل جرى التشاور معكم حوله قبل اتخاذه؟

في الحقيقة أبلغتنا الحكومة، قبل الإقدام على تحرير الأسمدة، عن نيتها في اتخاذ هذا القرار، ونحن بالتالي قدمنا رأينا للحكومة عن طريق مذكرات خاصة بهذا الشأن بيّنا فيها موقفنا الرافض لتحرير أسعار الأسمدة، للأسباب التي ذكرناها قبلاً، وقياساً على ما لمسناه من آثار لتحرير أسعار المحروقات. لكن الحكومة كان لها رأيها، الذي يقول بضرورة التحرير. ونحن في مجلس الاتحاد العام للفلاحين، الذي عقد منتصف نيسان، وعلى لسان أعضاء المجلس، تحدثنا بشفافية وصراحة عن رأينا في هذا الموضوع، والأمر الآن بات على مسؤولية الحكومة.

• تحرير أسعار السماد يأتي ضمن سلسلة من القرارات والإجراءات الخاصة بالزراعة، لعل أهمها رفع الدعم عن المحروقات الذي جرى العام الماضي بالتوقيت نفسه برأيكم إلى أي مدى صبّت هذه القرارات في مصلحة الزراعة السورية والمزارع السوري؟

كنت في معرض الإجابة على السؤال الأول قد بينت رأي المنظمة فيما يتعلق برفع أسعار المحروقات. ونحن في الاتحاد العام للفلاحين نعتقد أن شعار رفع الدعم عن الزراعة السورية شعار خاطئ، فأكثر دول العالم دعوة لرفع الدعم مثل الدول الأوروبية واليابان وأمريكا إلخ، تدعم زراعتها، ومعروف أن اليابان تدعم كل بقرة بعشرة دولارات كل يوم، وثمة خلاف جوهري بين أوروبا وأمريكا حول دعم الزراعة الأمريكية. فلماذا يطالبوننا برفع الدعم؟! إننا نعتقد أن رفع الدعم شكل من أشكال إجهاض الإنجاز الكبير الذي حققته سورية في المجال الزراعي. ومحاولة لاستهداف مواقفها السياسية، من خلال تجريدها من مصدر قوة قرارها السياسي. لقد صمدنا في الثمانينات والتسعينات أمام الحصار الاقتصادي، ولم نركع، لأننا امتلكنا رغيف الخبز. ولذلك نحن نعتبر أن مسألة دعم الزراعة، ليست مسألة اقتصادية فحسب، بل هي مسألة وطنية بامتياز.

• هل سيتمكن صندوق دعم الزراعة من تلبية حاجات الفلاحين المتزايدة؟

صندوق دعم الزراعة تجربة وليدة، وعلى الصعيد العملي لم يباشر عمله. نحن نتمنى أن يكون عامل استقرار ودعم للزراعة السورية، وليس عامل إرباك. على كل حال لابد من الانتظار، ومنح الصندوق فرصة ليباشر عمله، لنحكم عليه من خلال الواقع والممارسة.

• أبدى العديد من رؤساء الوفود الفلاحية، في مجلس الاتحاد العام الذي عقد مؤخراً، استياءً كبيراً من السياسات الزراعية المتبعة كيف تفسرون هذا الاستياء ودوافعه؟ وما هو المطلوب من الاتحاد اليوم؟

مَن تابع جلسات مجالس الاتحاد العام للفلاحين، سوف يلاحظ أن أهم سمة في مناقشات المجلس هي الصراحة والشفافية والصدق، والتعبير عن القضايا والمشاكل بصورة مباشرة، ودون مواربة، وهذا جزء من طبيعة الفلاح نفسه، الذي يتصف بالصدق بالتعامل، وأعضاء المجلس عبّروا عن استياء ومخاوف، وربما عدم فهم لنوعية وأهداف الإجراءات الحكومية وسياستها، دوافعهم في ذلك المسؤولية الكبيرة التي يحملونها على عاتقهم، وهي تحقيق الأمن الغذائي للوطن، والدفاع عن مصالح الفلاحين وحقوقهم.

أما بالنسبة لنا في المنظمة الفلاحية فنحن نشعر أن واجباتنا تزداد يوماً بعد يوم، وبات علينا الاعتماد على أنفسنا، وتقديم العون والمساعدة لفلاحينا، بكافة السبل والأشكال، ولهذا يناقش الاتحاد العام، وبصورة دائمة، سبل تطوير عمله، للارتقاء بهذا العمل من جهة، ولمواجهة التحولات والتغيرات من جهة ثانية. ■■

مقدمات لتقنين طويل.. أم لرفع التسعيرة؟



◄ ح منجه

أشار وزير الكهرباء إلى أن الاستهلاك غير المنتج في سورية (المنزلي والإنارة العامة والدوائر الرسمية) شكل نحو ٥٥ ٪ من استهلاك الطاقة، في حين بلغ الاستهلاك الصناعي نحو ٣١٪، والتجاري نحو ٨ ٪ ، والزراعي نحو ٦٪، مضيفاً أن مبدأ الشرائح في الفواتير ساهم في تخفيض الاستهلاك، وخاصة المنزلي.

إن هذا التصريح يؤكد بشكل واضح التحامل الحكومي على الاستهلاك المنزلي، وكأنه هو الشعرة التي كسرت ظهر البعير، ويتجسد ذلك بشكل أوضح من خلال وضع الاستهلاك المنزلي والإنارة العامة والدوائر الرسمية ضمن شريحة وسوية واحدة، لتكون نسبة استهلاكه الأكبر بين القطاعات المختلفة، في حين يبقى الاستهلاك الصناعي بالمرتبة الثانية بعيداً عن دائرة النقاش، علماً أن الفاتورة الشهرية لأحد مصانع اللاذقية مثلاً بلغت ٢،٥ مليون ل.س، أي أن هذه الفاتورة تقابل استهلاك نحو ١٠ آلاف أسرة سورية، كما أن هناك مصانع تستهلك كهرباء بحدود ١٠ ملايين ليرة سورية، فكم سيكون استهلاك منطقة صناعية كاملة كمدينة حسياء مثلاً؟؟ فما مبرر الهجوم الذي يُشن على المواطن واستهلاكه المنزلي.. هل الغاية تهيئة الناس لتقنين طويل قادم يشابه ما ساد خلال فترات طويلة في بلادنا، أم هو مقدمة لرفع التسعيرة؟

إن مبدأ الشرائح قد يساهم في خفض الاستهلاك، ولكن ليس المنزلي بكل تأكيد، لأن بيوت ذوي الدخل المحدود وهم غالبية الشعب السوري، لن يزيد استهلاكها عن ٢٠٠٠ ك.و.س، وإذا ما زاد استهلاكها عن هذا الرقم في فترات محددة، فيجب أن تُسأل الحكومة عندها عن الإجراءات التي اتخذتها لتجبر المواطنين على رفع استهلاكهم، علماً أن ١ بالمئة فقط من إجمالي عدد المشتركين المنزليين في سورية يزيد استهلاكهم عن ٢٠٠٠ ك.و.س، وهذا يناقض تصريحات الوزير ذاته، الذي اعتبر أن الوزارة رفعت تعرفة الكهرباء للشرائح العالية ووسعت الشريحة الدنيا المستفيدة من الدعم الحكومي للكهرباء بقدر أكبر، وبالتالي فإن تأثير الانخفاض سيظهر بشكل طبيعي على الشرائح التي تم استهدافها، لا على سواها.

وهنا لابد من طرح عدد من الأسئلة المشروعة: كيف انخفض استهلاك الطاقة الكهربائية بسبب التسعيرة الجديدة، في الوقت الذي يستمر فيه التقنين وانقطاع التيار الكهربائي؟!

ثم ألا يمكن الترشيد إلا من خلال رفع أسعاره المحلية لمستوى الأسعار العالمية؟ وهل أوقف تحرير المازوت ورفع أسعاره لمستوى الأسعار العالمية تهريبه إلى الدول المجاورة؟؟ ولماذا لا نعالج قضية التهرب الكهربائي الموازي بتجاوزه التهرب الضريبي بديلاً من رفع الأسعار؟ وماذا عن الفاقد الكهربائي الكبير البالغ ٢٥ ٪ في سورية.. وهو ضعف المعايير العالمية؟!

إذا كانت الحكومة ووزارة الكهرباء حريصتين على الطاقة، لماذا لا يقرران بناء منازل موفرة للطاقة (منزل سلبي) التي تنتشر بكثرة في بلدان أخرى لا ترى الشمس إلا في المناسبات، وعندها لا يشعر المواطن السوري بقلق كبير إزاء قيمة فاتورة الكهرباء، أو تشعر الحكومة بأنه ثقل كبير عليها؟؟. ■■

ديـر الزور.. بين قسوة الطبيعة وإهمال المسؤولين

عندما يستيقظ أي مواطن من أهالي محافظة ديرالزور، أول سؤال يتبادر إلى ذهنه ويوجهه لمن استيقظ قبله قبل أن يلقي تحية الصباح: هل الجو مغبر؟ أو هل هناك عجاج؟! إذ لا يكاد يمر أسبوع إلا وتخيم أغلب أيامه بعجاجها على محافظة ديرالزور، من البوكمال إلى مركز المحافظة، أي على طول ١٣٠ كم، فتحدث إصابات ربو وحالات اختناق، وخاصة عند الأطفال والشيوخ، وتشحب وجوههم كأنهم قد خرجوا من قبورهم. عائلات كاملة مصابة بأمراض القلب والشرايين، ومرض الكبد الفيروسي أصبح يدق ناقوس الخطر بقوة، وخاصة في قرى مدينة البوكمال، أصبح الموت أمنية للكثيرين، بسبب العجاج والعواصف الرملية، التي تمتد ساعات طويلة، بل أياماً متواصلة، والحكومة تقف مكتوفة الأيدي، في الوقت الذي تدعي التخطيط لتنمية المنطقة الشرقية. وكلنا نتذكر المستثمر الأجنبي الذي حضر مؤتمر الاستثمار في ديرالزور، ومات بسبب العجاج.

تقر الحكومة وترصد المبالغ اللازمة لجر مياه نهر الفرات إلى مدينة تدمر، بذريعة أنها منطقة أثرية ذات مردود اقتصادي سياحي. ناسيةً أن محافظة ديرالزور تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وجزءاً أساسياً من سلتها الغذائية.

على سكان المحافظة أن يتحملوا تلوث البيئة نتيجة وجود حقول النفط، ويتحملوا العجاج الذي لو أرادت الحكومة إيقافه، أو على الأقل التخفيف منه، لفعلت، من خلال جر قناة أو قنوات من نهر الفرات إلى بادية المحافظة، والقيام بزراعة الأشجار الحراجية والمثمرة كمصدات رياح، لوقف عملية التصحر التي وصلت إلى البيوت، ناهيك عن المردود الاقتصادي لهذه العملية إذا ما تمت زراعة النخيل مع تلك المزروعات، وإيجاد المراعي الطبيعية التي تجعل قطعان الغنم مستقرةً وأعدادها متزايدة، مع وجوب توفير المادة العلفية لها.

لماذا لا يدخل هذا في حساب أصحاب القرار؟ قد يقولون لا توجد السيولة اللازمة. والجميع يعلم أن وقف الهدر وضبط أموال الفاسدين المعلن عنها كافية للقيام بمثل هذا المشروع.

يكفي هذا التناسي!! فلا شوارع ولا طرقات ولا مشافي ولا معامل ولا مصانع ولا منشآت، فقط ما بين المقهى والمقهى مقهى، لا مياه صالحة للشرب ولا هواء صحياً، فقط طابور العاطلين عن العمل في ازدياد. بيئة ملوثة مليئة بالأمراض، فماذا أبقوا لنا في هذا الوطن؟!

أصبح سكان محافظة دير الزور أمام أمرين أحلاهما مر: إما الهجرة وإما الموت البطيء، لكننا لن نموت إلا ونحن واقفون كنخيل الفرات دفاعاً عن هذا الوطن بوجه كل من يتربص به ويخطط لإخضاعه وإذلال مواطنيه، وخاصة من ينفذ توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولتبقَ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، رغم أنف من أبى.

البوكمال. تحسين الجهجاه

حين يهوي السنديان



شيعت محافظة السويداء يوم الجمعة ٢٠٠٩/٤/٢٤، بمشاركة وفد من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وعدد كبير من الأهل والرفاق والأصدقاء، الرفيق الشيوعي القديم المربي الأستاذ سعيد البني «أبو وليد» عن عمر مليء بالنضال والتضحيات ناف عن خمسة وتسعين عاماً..

وألقيت في حفل التأبين كلمات مديرية التربية بالسويداء، وأصدقاء الفقيد، وآل الفقيد التي ألقاها شقيقه، وجاء فيها: «... قرن من الزمان رسمه أبو وليد وطرزه على صفحات أيامه بالعمل في ثلاثينات القرن المنصرم، بالكتاتيب يحمل أبجدية اللغة العربية ومبادئ الحساب والقراءة، مستخدماً طرافته وبراعته للابتعاد عن تقديم لغة المستعمر الفرنسي على اللغة الأم.

سخر من سياسة المستعمر وأحكامه الجائرة بحق البؤساء، وكاد أن يدفع حياته ثمناً لواحدة من هذه العقوبات. ظلت روح الدعابة الموشاة بالجد والثبات على المبادئ الأخلاقية تحكم سلوكه طوال حياته، ففي خمسينات القرن الماضي وأمام أكبر شخصية أمنية زارت قرية امتان، وهو عبد الحميد السراج، وقف ليقول: في هذه القرية محرومون من الماء النظيف والهواء النقي. وفي اليوم التالي صدر قرار بمنع البيادر غرب القرية، ونقلها إلى شرقها، لما تسببه من تلوث بيئي.

انتسب أبو وليد إلى الحزب الشيوعي السوري في خمسينات القرن الماضي، وتشبع بأفكار الآباء الروحيين للاشتراكية، وانحاز إلى مبادئ العدل والمساواة، وعشق الجمال والحرية وقدسية الإنسان، وظل حتى أخر صفحة من تاريخه، بالرغم من تكسر الأحلام الطوباوية على قناعاته الفكرية، يحب الخير والمبدئية، بسيطاً في فلسفة الأشياء، قريباً من الناس، بعيداً عن الصلف والجاه».

هو ذا أبو وليد، وهذه هي رحلة عمر عاشه ثابتاً على مبادئه الماركسية، معارضاً لكل أنواع الانقسام والاستزلام، حالماً بإعادة توحيد صفوف الحزب، ولكنه رحل قبل أن يتحقق الحلم..

الخلل في القرار الاقتصادي: قصور معرفي.. أم عجز فني.. أم نوايا مضمرة؟!

لاشك أن فتح ملف «كيف يصنع القرار الاقتصادي في سورية؟»، ساهم في تقديم أجوبة كثيرة ومتنوعة حول القرار الاقتصادي السوري، ومقدماته، وآلياته، ونتائجه... إذ شارك في النقاش مجموعة واسعة من الباحثين الاقتصاديين والمهتمين أدلوا بدلوهم فيه، بعضهم قال ربما، كل ما يريد قوله بشفافية وموضوعية وجرأة، وبعضهم اتبع أسلوب التورية في تقديم إجاباته لأسباب تتوزع بين الذاتي والعام، وبعضهم ناور متجنباً مباشرية السؤال، ناهيك عمّن اعتذر عن المشاركة، أو تهرّب، أو أصر على أنه لا جدوى من طرح الأسئلة..
ولكن في العموم جاءت الآراء المشاركة لتعزز فكرة أن أوضاعنا الاقتصادية – الاجتماعية ليست على ما يرام، وأننا بتنا بحاجة ماسة لتصحيح مسار الاقتصاد...
ولإيجاد صيغة جديدة للسؤال، ومن ثم الإجابة عليه، وفي محاولة أولى لتلخيص ملف «كيف يصنع القرار الاقتصادي في سورية؟»، أقامت قاسيون ندوة اقتصادية مصغرة دعت إليها كل من د. نبيل مرزوق الاقتصادي المعروف، ود.عابد فضلية الأستاذ في جامعة دمشق، والأستاذ ربيع نصر الباحث الاقتصادي الشاب، الذين قدموا مساهمات في الملف المذكور.. وجرى النقاش التالي معهم بحضور إدارة تحرير الصحيفة وعدد من المحررين:

● د. نبيل مرزوق:
هناك خلل أساسي في منح الصلاحيات لأصحابها

● د. عابد فضلية:
المشكلة في القرار هي أنه غالباً ما يأتي متأخراً

● ربيع نصر:
اتخاذ القرار ناقصاً وفي غير توقيته يؤدي إلى الخطأ

بين النوايا..والنتائج

- قد يكون من الأهمية طرح السؤال التالي: لماذا تكون النوايا في القرار الاقتصادي في بادئ الأمر شيئاً وتتحول عند التنفيذ إلى شيء آخر؟! ومثال ذلك موضوع الدعم الذي كان شعاره إعادة توزيع الدعم على مستحقيه على أساس أن جزءاً هاماً من الدعم كان يذهب إلى غير مستحقيه، ولكن عملياً، وبالتدريج تم رفع الدعم ولم يعد توزيعه بشكل واضح حتى اللحظة! وكذلك الأمر بالنسبة لاقتصاد السوق الاجتماعي؛ كان الشكل الذي بدأ فيه الأمر يقتضي زيادة الدور الاجتماعي للدولة، أو أن يبقى على الأقل في حدوده، ولكن ما حصل خلال التنفيذ وبالنظر للمؤشرات الأساسية في الصحة والتعليم مثلاً، نلاحظ تراجع دور الدولة من حيث حصة الفرد من هذين القطاعين الخ لذلك، وللربط بين القرار وتنفيذه مع الأخذ بعين الاعتبار المسافة الواقعة بينهما، يجب طرح السؤال التالي: القرار الاقتصادي بمحصلته النهائية بالشكل الذي ينتج به، بغض النظر عن طريقة إعلانه الأولى التي يمكن أن تختلف مع نتائجه النهائية، ما سبب خروجه بهذا الشكل، هل هو قصور معرفي أم عجز فني، أم نوايا مضمرة؟!

● ربيع نصر:
أرى أن القرارات الاقتصادية قبل عام ٢٠٠٥، كانت عبارةً عن ردود أفعال تجاه ظروف معينة.. فمثلاً مع وجود النفط وتوفر المساعدات تمت زيادة الإنفاق، وعندما ضعفت الإيرادات النفطية وانخفضت المساعدات تم تخفيض الإنفاق، وإذا انتبه المسؤولون أن هناك ضغطاً على البنى التحتية في الريف مثلاً كان يتم تعزيز هذه البنى، وهكذا... بمعنى أنه لم يكن هناك تصورات شاملة أو استراتيجيات بعيدة المدى. والخلفية الأساسية كانت تعد الإنفاق الحكومي لاعباً أساسياً في دور الدولة بالمجتمع، وهذا النهج استمر فترات طويلة، وبرأيي أن التحول في القرار الاقتصادي بدأ أثناء الإعداد للخطة الخمسية العاشرة، حيث لم يكن لدى الجهات الحكومية قبل ذلك تصور بعيد المدى حول ما يمكن لهذه القرارات أن تنتج، والمثال الأبسط على ذلك أنه في نهاية الثمانينيات عانت سورية من أزمة قمح مست الأمن الوطني فمنح الدعم لمادة القمح بشكل كبير، وفي ١٩٩٤ أصبح الناتج أربعة ملايين طن من القمح حيث طغت زراعته على معظم الأراضي، ما أضر بمحاصيل أخرى مثل العدس والشعير والذرة..الخ، وهذا الضرر أدى إلى عجز في هذه الزراعات وهو مستمر إلى هذا اليوم، بعد ١٩٩٤ تم اتخاذ قرار بإنشاء الصوامع لتخزين فائض الإنتاج القمحي.. وكان هذا في حينه تعبيراً عن حجم التناقض الكامن بين الإجراءات من جهة واتخاذ القرارات من جهة أخرى، ويسمى هذا عجزاً فنياً. والمثال الثاني على هذا العجز وقصور الرؤيا هو المنطقة الشمالية الشرقية الفقيرة التي كانت تعاني من أزمة اجتماعية والتي تم- بناءً على ردة فعل- الاستعانة بمساعدات المنظمات الدولية لتنميتها، وكانت النتيجة في آخر الدراسات حول الفقر زيادة الفقر في المنطقة الجنوبية!.

لقد بدأ التكتيك الفني للقرارات الاقتصادية مع الخطة الخمسية العاشرة، باعتماد نظرة أكثر بعداً بالمعنى الاستراتيجي، ولكن الهدفين الذين تطرحهما الخطة هما هدفان متناقضان شكلاً: النمو والعدالة الاجتماعية، فالدولة التي تريد تحقيق هذين الهدفين يجب أن يكون لديها مؤسسات فعالة على جميع المستويات، بمعنى أنه عندما يتم رفع أسعار الأسمدة الزراعية لتحويل الدعم إلى مستحقيه فإنه يجب أن يكون هناك جهاز مؤسساتي متطور جداً وقادر على تحقيق هذا الهدف!. وهذا هو الخلل في الخطة الخمسية العاشرة؛ وهو عدم إجراء الإصلاح المؤسساتي، ولذلك فإن نتيجة القرار الاقتصادي ستأتي بالنتيجة مشوهة أو غير منفذة بالشكل المطلوب، بغض النظر عن النوايا.

تأخر اعتماد الاستراتيجيات

● د. نبيل مرزوق:
أوافق أن الحكومة لم تقم على امتداد فترة زمنية طويلة بالتعامل مع استراتيجيات، فجاءت السياسات قصيرة المدى ومحدودة التأثير والفعل ومرتبطة بالحدث الآني بشكل أكبر. وربما بدأت محاولات التغلب على هذه الإشكالية في الخطط السابقة للخطة العاشرة لكنها لم تنجح، لأن ذلك مرتبط بالقرار الاقتصادي وآلية صناعته، فالتشوه في آلية صنع هذا القرار هو ما قادنا إلى هذه النتائج. نحن لدينا دستور، وهناك آليات محددة فيه لصياغة السياسات ووضع الاستراتيجيات، وتوكل المهام للجهات المختصة مثل التشريعية والتنفيذية، وبالتالي فإن هذه الآليات تحصر المسؤولية على التخطيط والتنفيذ..الخ، ولكن تمت مصادرة هذه الآليات ومنعت من أخذ دورها، فعُطّل دور مجلس الشعب، ومُنح دوره للقيادة القطرية التي اعتبرت الأساس والموجه لكافة السياسات والاستراتيجيات، فحتى حين إصدار قرار بزيادة الأجور أو الأسعار يتم انتظار رأي وقرار القيادة القطرية.

إذاً تم هنا تعطيل آلية صنع القرار وفق ما ينص عليه الدستور، وهذا أوقعنا في مشكلة أخرى وهي غياب المسؤولية عن القرار الاقتصادي وتنفيذه، ويمكن القول إن القرار السياسي في هذا المجال موضوع بيد القيادة القطرية والجبهة الوطنية التقدمية، فهل فعلاً القيادة القطرية هي المسؤولة عن القرار الاقتصادي؟.. إذا كانت هي المسؤولة فيجب أن يكون هناك آليات محددة تخولها القيام بهذا الدور، والمفترض أن تمتلك الأدوات التنظيمية والمؤسساتية بما يتيح لها أن تكون مؤسسةً قادرةً على وضع استراتيجية وسياسات اقتصادية بعيدة المدى، لكن مع الأسف لا تمتلك القيادة القطرية هذه المؤسسات التي يمكن أن تنشط في المجال البحثي وإعداد الدراسات لتشكيل الرؤى بعيدة المدى، وهذا لا يمكّنها من صناعة قرارات اقتصادية بعيدة المدى، مما يتطلب إعادة صياغة وتحديد المسؤوليات حول وضع استراتيجيات القرار الاقتصادي في سورية وتنفيذه، ومن المفهوم أن هيئة تخطيط الدولة- بحكم مسؤوليتها- هي الجهة المناط بها إعداد الخطة ووضع استراتيجيتها، إلا أنها تتلقى التوجيه والمحاور الأساسية من القيادة السياسية العليا، ولكن لا يمكن إهمال أن القيادة السياسية العليا بحاجة إلى جهات بحثية ودراسية تساعدها على وضع الرؤى بعيدة المدى.

- إن في ذلك وجهة نظر تستحق الوقوف عندها وبحثها، ولكن السؤال: أليس تحديد رقم النمو هو قرار استراتيجي سياسي؟

د. مرزوق: طبعاً، ودور هيئة تخطيط الدولة هو دور فني لترجمة توجيهات القيادة السياسية والاستراتيجيات إلى إجراءات وخطط.

- ولكن من حدد النمو في الخطة الخمسية العاشرة؟ وهل كان القرار سياسياً؟

د. مرزوق: لا، لقد حدده الطاقم الفني، وهذا يؤكد أن القيادة السياسية بحاجة لجهات بحثية تقوم بتحريض الأفكار والآراء وتقديمها.

- ولكن الجهات السياسية لم تحدد أمراً من صلب اختصاصها وهو رقم النمو، وتركتها للجهاز الفني؟!

د. نبيل مرزوق: إن راسم السياسة لديه صلاحية التوجيه، ولكن لا يمكن له أن يوجهه لوحده، ولذلك يستند إلى مجموعة من الباحثين والمؤسسات التي تعطيه التوجه ليتخذ بدوره القرار السياسي، وهذا التوجه يصدر عنه توجيه سياسي يتحول عبر المؤسسات التنفيذية إلى خطط واستراتيجيات وأرقام محددة، وهذا غائب في صناعة القرار السوري. لقد أورد الدستور في المادة الثامنة نقطةً واحدةً تقول إن الحزب هو قائد الدولة والمجتمع، ولكن ترجمة هذه النقطة غير واضحة بما يكفي، وفي الوقت نفسه أعطى الدستور صلاحيات لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب والجهات التنفيذية، وقد تعطلت كل هذه الصلاحيات عبر الترجمة الخاطئة للنقطة الواردة في المادة الثامنة من الدستور.. وهناك اليوم حاجة لإنشاء مؤسسات ووضع آلية جديدة لصنع القرار، أي هناك حاجة لإعادة الأدوار الفعلية للهيئات والمؤسسات، لأن غياب المسؤولية المباشرة عن القرار يمثل إشكالية كبيرة، ومثال ذلك في وزارة الإدارة المحلية هناك مجلس المدينة المسؤول عن التخطيط وتنفيذ الخطة ووضع الموازنة..الخ، ولكن في الوقت نفسه فإن موازنته مرتبطة بوزارة الإدارة المحلية..

(**د. عابد فضلية:** حتى تمويله يتم بإعانات من الخزينة العامة، وسنة يوافقون على الإعانات وأخرى لا يوافقون..).

د. مرزوق: قانون الإدارة المحلية يعد هذا المجلس مسؤولاً عن خطته وتنفيذها وتتم محاسبته على هذا الأساس، ولكن كيف يمكن سؤال المجلس عن وضع الخطة بشقيها المالي والتنفيذي وتتم محاسبته، وليس لديه صلاحية في التمويل؟!.. إن هناك خللاً أساسياً في منح الصلاحيات لأصحابها بشكل سليم، لذلك لا يمكن تحديد المسؤول عن القرار.

خطة متفائلة أم متواضعة؟

- إذاً، ليس هناك تحديد للمسؤوليات والصلاحيات والحدود الفاصلة بين مختلف الهيئات صاحبة العلاقة بطريقة صياغة القرار الاقتصادي.

● د. عابد فضلية:
إذا اعتبرنا أن المشكلة في النوايا فلا دليل يثبت ذلك أو يلغيه، وإذا قلنا إن القصور الفني هو السبب فهذا قد يكون الغالب، إن المشكلة في القرار هي أنه غالباً ما يكون متأخراً نتيجة التريث أو التمحيص أو لسبب آخر، وحتى إن كان القرار سليماً، فإن مجيئه متأخراً يجعله قليل الفعالية. والمشكلة الأخرى هي أن إلغاء هذا القرار أو تجميده يأتي متأخراً عن زوال أسباب ومسوغات اتخاذه بالأصل. وبرأيي فإن الواقع يؤكد أن القرارات السياسية عادةً ما تكون أبعد وأسبق وأسمى من الجهات المنوط بها التنفيذ، فالإدارة السياسية واعية ولديها حس بالمسؤولية، ولكن هناك أحياناً فجوة بينها وبين التنفيذ النهائي، وهذه المشكلة تكمن في الحلقات التنفيذية الدنيا، سواء عن سوء فهم أو جهل أو قصور فني أو سوء نية..الخ..

ثمة مشكلة أخرى، عند إصدار مرسوم أو قانون بعد دراسته وتمحيصه لا ترسل مع مسودة القانون مسودة التعليمات التنفيذية له، إما بقصد أم بغيره، وهذا يؤدي لتكون التعليمات التنفيذية غير منسجمة مع روح القانون، ثم تأتي تعليمات تنفيذية للتعليمات التنفيذية منحرفةً أيضاً ومختلفة عن روح القانون وبشكل أشد، وقد نصل في النهاية نتيجة لهذه السلسلة إلى آليات تنفيذ لم يردها المشرع أساساً عند إصدار هذا القانون. لذلك أرى أنه من الضروري أن يرفق مع المرسوم أو القانون دائماً وأبداً مسودة تعليمات تنفيذية ليتم إقرارها مع إقرار القانون نفسه، وبذلك نضمن على الأقل تفسيراً جيداً لهذا القانون، وأن يكون شفافاً ومفصلاً وواضحاً بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالخطة الخمسية العاشرة فإن الخطط الخمسية هي أعلى قرار اقتصادي في الدولة، وإذا تحدثنا عن الخطة الخمسية العاشرة فيمكن القول إنها وضعت بشكل ممتاز، وإذا تم تناولها بمعزل عن الواقع الاقتصادي السائد، ستنال كثيراً من الرضى كخطة نموذجية واسعة ومحيطة.. فقد وضعت الطريق العريض لسيرورة التطور الاقتصادي في البلد، ولكن كانت الخطة متفائلة جداً جداً، وأعطت القطاع الخاص أكثر من حجمه الحقيقي، ووضعت له مهام أكبر منه دون التأكد من قدرته على تحقيقها، كأن يشغل سنوياً ٤٠ ألف وظيفة، دون توفر الآليات التي تضمن ذلك..

الخطة وضعت مؤشرات متفائلة لا يمكن وضع آليات لتنفيذها، إضافةً إلى أن مهام الخطة خلال السنوات الخمس تتطلب بالمقارنة مع الواقع السوري خمسة عشر عاماً لتحقيقها، وتتطلب كذلك حجم وزارات مضاعف ثلاث مرات عن حجم الوزارات السورية الحالي، إلى جانب إمكانات تبلغ عشرة أضعاف الموجود لدى هذه الوزارات، لذلك وضعت هذه الخطة وكأنها لم تأخذ بعين الاعتبار واقع المؤسسات والجهات العامة والخاصة، ووضعت كأنها أمنية يراد تحقيقها، وكان من أهدافها ما يصعب تحقيقه جداً.. وهناك نقطة أخرى مهمة، وهي أن الخطة رُسمت بناءً على مؤشرات الواقع الاقتصادي السوري، لكن دون أن توضّح كيفية تنفيذ الأهداف المطلوبة، ولم تنطلق مما يمكن إصلاحه في الاقتصاد السوري، أي كانت الخطة متفائلة جداً وهي نظرياً ممتازة بحق، ولكنها لم تكن متأكدة من مصادر تمويل تنفيذ ما تهدف إليه، إذ لم تضع برامج تمويل كفيلة بتنفيذها.

وبالنسبة للقيادة السياسية والفجوة بين الرؤيا السياسية وبين التنفيذ، من المعروف أن القيادة السياسية تضع الرؤى ولكن ليس من مهماتها، ولا تسعى، لتكون لديها أدوات لوضع خطط تنفيذية لهذه الرؤى، فالحكومة هي المسؤولة عن ترجمة هذه الرؤى إلى خطوات تنفيذ فعالة، وإذا كان هناك تقصير فإنه إما أن يكون من الحكومة أو أن الرؤى تكون سابقة، بمعنى أنها تحريضية مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى، ولذلك عند وجود تقصير في التنفيذ فربما يعود للخطط الموضوعة أو إلى تفاؤل الرؤى السياسية بهدف دفع الجهات التنفيذية نحو فعالية أعلى. وعندما يتم وضع الخطة ويطلب تنفيذها، فإنه من المفترض أن جميع أجهزة الدولة تعمل بشكل كامل في سبيل تحقيقها مع التزام بالمسؤولية الوطنية، ولكن يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أن هناك بعض الشرائح لديها مصالح في عدم تنفيذ هذه الخطط أو في تشويه تنفيذها لاعتبارات مختلفة..

إن عدم الخروج بنتائج من القرارات الاقتصادية كما أرادت لها الإرادة السياسية، يتعلق إلى حد ما بالسلطات التشريعية في مراقبة تنفيذ وتطبيق الخطط الموضوعة بما ينسجم مع الإرادة السياسية.

عوائق الإصلاح

- إذاً المطلوب هو إصلاح الجهاز الحكومي؟

● ربيع نصر: بل أكثر، إن الإصلاح يجب أن يكون على مستوى الدولة وعلى مستوى المجتمع الأهلي، فمؤسسة السوق مثلاً خارج الحكومة وهي بحاجة إلى إصلاح.

- ولكن هل الجهاز الحكومي يقبل الإصلاح /كمؤسسة/ بسهولة، إذا انطلقنا من منطقه وآلياته والمصالح المتكونة فيه؟ أليس هناك حائط دائم أمام إصلاح هذه المؤسسة؟! ولنأخذ مثلاً قضية الفساد ضمن خطط الإصلاح؛ كيف تتم معالجتها؟ إذا ترك للقوى في جهاز الحكومة أن تحل موضوع الفساد، فهل تستطيع أن تقوم بذلك؟ ومن الأقوى في جهاز الدولة هل هي القوى النظيفة أم قوى الفساد؟! أليس هذا سؤال يستحق الوقوف عنده؟!

ثم إذا كانت الخطة، وهي القرار الاقتصادي الأعلى، بمثابة أمنية كما وصفها د.عابد، أو متفائلة. فكيف يمكن أن تتم محاسبة المقصرين في تنفيذها إذا كانت الخطة بالأصل تعاني من مشكلة في التعامل مع الواقع؟! وكيف ينعكس ذلك على القصور الفني الموجود أصلاً؟

● ربيع نصر: فيما يتعلق بالنوايا، أرى أن أي قرار اقتصادي لابد أن يعكس مصالح معينة، وطلب الإصلاح هو طلب لتغيير خارطة المصالح، فالإصلاح بالدرجة الأولى هو اعتراف بالخلل في تنفيذ المصالح الموجودة بدرجة كبيرة.. وبالنسبة لهذه النقطة أرى أن هناك ثغرتين أساسيتين تجب الاستفادة منهما، لاسيما وأن الخطة اعتمدت بناءً على هاتين الثغرتين؛ أولاً: هل القرار الاقتصادي يعكس كل المصالح الموجودة على الخارطة السورية؟ فهناك من له صوت قوي وقدرة على تمثيل نفسه بالدرجة المطلوبة مثل كبار رجال الأعمال والحكومة وغيرهم...الخ، والمأمول من الإصلاح الانتقال إلى مرحلة تنموية أرقى في البلد تتوفر فيها أقنية لإيصال صوت من لا يملكون القدرة على تمثيل أنفسهم بالدرجة المطلوبة، وهم ربما يمثلون ٨٥٪ من المجتمع ولهم مصالح بتغيير الوضع الاقتصادي الحالي، خصوصاً أن هذه الأقنية ضعيفة في سورية، وهذه مشكلة كبيرة.. ثانياً: هناك تساؤل حول الطرح الجديد الذي تنادي به القيادة السياسية والداعي إلى تطوير الآليات القديمة جذرياً، وأنا هنا أختلف معكم بأن رقم النمو كان قراراً فنياً، فصحيح أن القرار كان فنياً، ولكن من تبنى هذا القرار المتفائل؟ إنها القيادة السياسية فهي من تبنّى قراراً متفائلاً حسب التوصيف.

مشكلة الأولويات

ـ هل كانت الخطة متفائلة فعلاً!

ربيع نصر: إن حجم الإمكانات المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة يمكن معها وصفها بالمتفائلة، ولكن التفاؤل له شروط، فحتى ضمن الخطة هناك ما يسمى بشروط ما قبل تنفيذ الخطة، وبرأيي إن الخطة الخمسية العاشرة كانت متفائلة ولكن ليست حالمة، والسبب بسيط، فقد كان مطلوباً أن يبقى الاستثمار العام بحدود ١٤٪ من الناتج الإجمالي المحلي دون زيادة، ولكنه نقص الآن إلى ٩٪، وقد قلنا فيما مضى إنه لا يمكن للقطاع الخاص أن يعوض الاستثمار العام، ولذلك يجب أن يبقى الاستثمار العام بنسبة ١٤٪ من الناتج، وبالتالي إذا حقق الاستثمار الخاص زيادةً بنسبة ١٠٪ فإنه سيضاف إلى الاستثمار العام ليصبح ٢٤٪ وهذا معدل جيد، ولذلك كان يجب أن يتم تمويل الاستثمار من موازنة الدولة، ولكن حين انخفاض الإيرادات النفطية كان هناك بديلان؛ الأول إصلاح القطاع العام بشكل مباشر لزيادة إيراداته- كون أي إصلاح في القطاع العام وإن كان بالحد الأدنى من الكفاءة سيكون له انعكاس إيجابي في التحويلات إلى إيرادات الخزينة؛ والثاني هو الضرائب المباشرة، فمن المعروف أن العبء الضريبي في سورية هو من أقل الضرائب في العالم، وهناك ضرائب مباشرة وغير مباشرة والأولى تتراجع بينما الثانية تزداد وهذا يسيء للعدالة..

د. عابد فضلية: هناك في سورية ضرائب على الأرباح وأخرى على الأجور، الضرائب التي على الأرباح تتراجع نسبياً، أما على الأجور فإنها منسجمة مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا سليم، فهي مستقرة بمعنى أنها تزداد مع ازدياد الناتج، بينما زيادة الضرائب على الأرباح تسير منخفضةً بعكس اتجاه الناتج الإجمالي المحلي.

ـ هذا إذا تكلمنا عن الضرائب المباشرة، ولكن بالنسبة لغير المباشرة كيف يتم الأمر؟!

ربيع نصر: إنها تزيد نسبةً إلى الناتج المحلي وهذا سيء، وبرأيي ما كانت خطة التمويل لتكون صعبة لو تم إصلاح الضريبة المباشرة، أي ضريبة الدخل، وبالتالي لما كان هناك مشكلة في التمويل لو تم العمل بالإصلاح الضريبي الذي كان مفترضاً أن تبدأ به وزارة المالية. والإشكالية الثانية بالنسبة للخطة الخمسية العاشرة هي أنه كان هناك حديث عن تطوير المؤسسات، وهذا لا يمكن إنجازه في خمس سنوات بطبيعة الحال، ولكن إطلاق إصلاح المؤسسات بشكل حازم سيحققه، وهنا يجب التأكيد أنه لا يمكن أن يتم الإصلاح بشكل تدريجي، فالالتزام بالشفافية مثلاً يتم بقرار حازم وواحد ولا يمكن التدرج به، فالتدرج يكون في تطوير الكوادر البشرية وهيكلية المؤسسات وتطوير القوانين الجديدة.. أما الإصلاح فلا يمكن أن يكون تدريجياً، ولا يمكن لأحد أن يقول انتظروا حتى انتهاء الإصلاح لتتأكدوا من النتائج، إذ يمكن الحكم على الإصلاح استناداً إلى المبادئ التي اعتمدت في تطبيقه منذ البداية.

ثم إن الخلل الأساسي في القرار هو آلية المحاسبة، وهذا ما يجعل إصلاح المؤسسة الحكومية مهمة صعبة جداً، فأول مثال يمكن طرحه هو أن آراء الفريق الحكومي تحمل تناقضات علنية!..

فهناك قرارات اتخذتها مجموعة من الوزارت كانت مخالفةً تماماً للخطة الخمسية العاشرة، وهذا يدل على غياب المراقب الحكومي، علماً أن هذا التناقض الموجود في الحكومة بحاجة إلى محاكمة، إذاً، إذا توفرت آلية محاسبة، وتوفرت النوايا اللازمة لتنفيذها، فسيكون الإصلاح ممكناً.

وهناك خلل في الأولويات، وأبسط مثال على ذلك الخلاف بين رؤى الصندوق والبنك الدوليين وبين رؤى البدائل الاقتصادية الأخرى على التوقيت: هل يتم تحرير التجارة أولاً لزيادة الكفاءة ضمن السوق المحلية، أم يتم تحرير السوق المحلية لتصبح أكثر كفاءة وتحقق مرونة بالعرض ثم يتم تحرير التجارة؟!.. يقول البنك الدولي: حرروا التجارة أولاً وكنتيجة ستزيد كفاءة السوق المحلية، فلو تبنت الخطة المنهج البديل أي إعطاء المستثمر السوري حقوقه الطبيعية قبل إعطائها للمستثمر الخارجي، كان يمكن زيادة كفاءة العرض في السوق المحلية، ثم بعد ذلك يمكن تحرير التجارة، ولكن للأسف تم استسهال القضية انطلاقاً من أن تحرير التجارة لا يكلف شيئاً سوى تخفيض الرسوم، مقابل صعوبة زيادة كفاءة السوق المحلية كونها تحتاج إلى زيادة البنى التحتية وضخ استثمارات إضافية في السوق، ومثلاً جاء قانون المنافسة وفق جميع الشروط العالمية، ولكنه رُبط بوزارة الاقتصاد بينما كان يجب ربطه بمجلس الشعب.

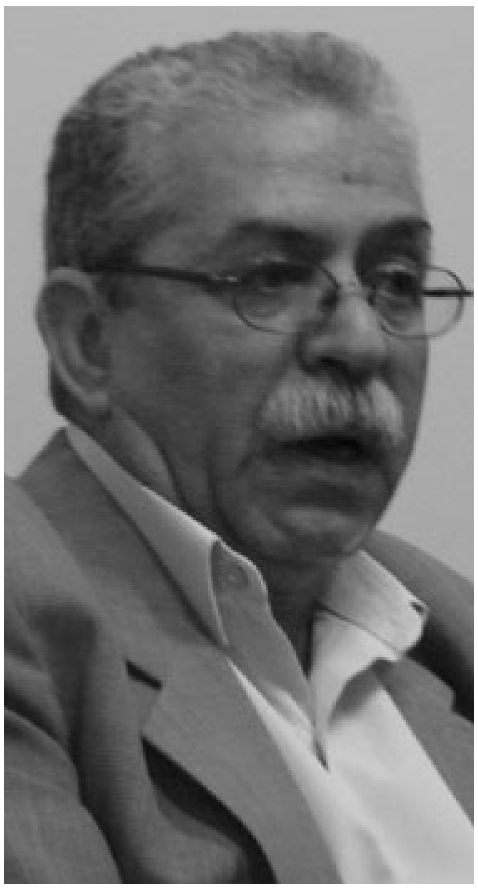
إن اتخاذ القرار ناقصاً وفي غير توقيته الصحيح يؤدي إلى خطأ، وهذان الشرطان: الكمال والتوقيت الصحيح، هما شرطان أساسيان لتحقيق الارتقاء بالهيكلية المجتمعية وتمثيل المصالح بشكل سليم.

ما هو الاقتصادي؟ وما هو السياسي؟

ـ من الناحية الشكلية، رقم النمو الذي عرضه الفنيون تمت الموافقة عليه سياسياً، ولكن هل هذه الآلية صحيحة؟ إن منطق الأمور يقتضي وضع مهمة أمام الاقتصاديين بناءً على أساس التأثيرات الاستراتيجية السياسية المتوقعة، أي مهمة تحقيق النمو الضروري سياسياً، بمعنى أن وجود سورية في ظرف إقليمي محدد أمر لا يمكن للاقتصادي وحده أن يحدده، وكذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي، إذاً القضية هنا تصبح معقدة، وهنا يقول صانع القرار السياسي: أريد نمواً بنسبة ١٠٪ أو مضاعفة الدخل الوطني خلال خمس سنوات حتى أواجه التحديات المنتصبة أمامي، وهكذا تكون الحكومة مطالبة بالبحث عن خيارات وبدائل لتحقيق هذا الهدف، ومثال ذلك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٢٩ فخلال ١٥ عاماً تمت مضاعفة الدخل الوطني للاتحاد السوفييتي مرتين لأن القيادة السياسية كانت تستشعر نذر الحرب، ولذلك قرارات من هذا النوع هي قرارات سياسية، وهيئة تخطيط الدولة لا يمكنها إقرار مضاعفة الدخل الوطني من تلقاء نفسها لأنها لا تستطيع تحديد الهدف العام الكبير، بل تتلقى الهدف من الإدارة السياسية وتقوم بتفصيل خطط تنفيذه، ولا يمكن إنكار أن الخطة الخمسية العاشرة حققت شيئاً إيجابياً للمرة الأولى مقارنةً بسابقاتها، فهي حددت رقم نمو كهدف معلن، ولكن الاختلاف هنا حول هذا الرقم بحد ذاته، ففي حين يعده البعض متفائلاً، يمكن القول إنه أمام المهام المنتصبة أمام سورية يمثل رقم النمو المعلن الحد الأدنى المطلوب، وهو رقم ممكن التحقيق ولكنه يحتاج إلى إصلاح مؤسساتي كبير لتأمين الموارد المطلوبة لتحقيقه ولذلك إن القضية الاقتصادية قضية خطيرة ولا يمكن للاقتصاديين وحدهم أن يقوموا عليها فالقضية الاقتصادية يجب أن يقوم عليها فعلياً كل المجتمع، لأن معيار نجاح الهدف هو تطابقه مع الضرورات.



ربيع نصر: غياب الإصلاح المؤسساتي سينجم عنه تشوهات في نتائج القرار الاقتصادي بغضّ النظر عن النوايا.



د. نبيل مرزوق: هناك حاجة لإنشاء مؤسسات ومنحها الأدوار الفعلية ووضع آلية جديدة لصنع القرار..



د. عابد فضلية: حتى إن كان القرار الاقتصادي سليماً، فإن مجيئه متأخراً يجعله قليل الفعالية..

د. نبيل مرزوق: هناك أمر أعتقد أنه من الضروري عدم إغفاله نهائياً، وهو الترابط بين الرؤية السياسية والرؤية الاقتصادية، ففي تاريخ سورية المعاصر كان هناك ترابط مستمر ودائم بين الرؤى السياسية العامة والرؤى الاقتصادية المتبعة، وهذا عاشته سورية منذ الاستقلال، ففي الستينيات كانت الرؤية العامة للنظام تريد أن تسير في طريق الاشتراكية- حسب ما سمت توجهها هي نفسها- وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية التي كانت تتخذ كانت تأتي ضمن هذا السياق مثل تدعيم القطاع العام وتوسيعه إنتاجياً وإعطاء العمال ونقاباتهم دوراً ليمارسوه وإصلاح زراعي..الخ، لكن في السبعينيات بدأ الحديث عن التعددية الاقتصادية والتوجه نحو الانفتاح نحو السوق، وهذا انعكس بسياسات اقتصادية محابية للقطاع الخاص ومشاركته في العملية الاقتصادية على مستوى البلد، وتم السماح له بالتدخل في التجارة الخارجية، وبالتالي تعزز دوره على صعيد الاستثمار الداخلي ومنه الصناعي، وهذا الكلام تدعّم أكثر عام ١٩٨٦ حيث أخذت سورية بشعار الإصلاح الاقتصادي الذي كان يصب ضمن رؤى ومفاهيم صندوق النقد الدولي في عملية التثبيت وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وطبقت سورية هاتين الحزمتين من البرامج عبر تثبيت الأجور وتخفيض الضرائب على القطاع الخاص..الخ، وتدعم هذا الاتجاه أكثر في عام ٢٠٠٠ حيث تم تسريع الخطوات نحو الإصلاح وترافق ذلك مع سياسات مناسبة لذلك سواء على صعيد التجارة الخارجية أو على صعيد النظام الضريبي والدعم والقطاع العام والتشغيل..الخ.

إذاً، إن التوجه الرئيسي نحا نحو انفتاح ونحو سوق ليبرالية، وعند القول إن التوجه نحو ليبرالية السوق- وهو ما تسير سورية باتجاهه منذ ٨٦ وحتى الآن- فإنه من الواضح أن ما يصدر من قرارات وتشريعات يؤيد هذا الاتجاه وينسجم معه. وفي هذا الإطار لا يمكن القول إن هناك انفصاماً بين الرؤيا السياسية والرؤيا الاقتصادية بل هناك انسجام وتطابق بينهما، والآن يمكن الحديث عن ثغرات وعيوب وضعف وبذلك يمكن فهم المقصود بالإصلاح المؤسساتي والاقتصادي والتعليم، فهذا كله يأتي ضمن الرؤية العامة بالاتجاه نحو ليبرالية السوق.

ليس هناك شيء اسمه اقتصاد سوق اجتماعي بالمعنى الذي يطرح في سورية على أن هناك تزاوجاً وتكاملاً بين ليبرالية السوق وبين الجانب الاجتماعي، فهذا الكلام غير صحيح، فمجرد أن يتم التحدث عن الجانب الاجتماعي يتم تعطيل آليات السوق، فإعطاء ضمانات للعمال وإعطاء أجور مناسبة وتحديد أسعار السلع الأساسية وأسعار العقارات وفرض الرقابة على القطع..الخ.. مخالفات للسوق وحريتها وتعطيل لها.

ربيع نصر: إن فشل السوق وتدخل الدولة فيه لا يعني بقاء السوق حرةً وهذا صحيح، ولكن عند فشله في أجزاء معينة يمكن للدولة أن تتدخل مؤقتاً.

د. نبيل مرزوق: عند فشل أجزاء من السوق كما يحدث في المرحلة الراهنة على صعيد السوق المالية العالمية، يمكن أن تتدخل الدولة ولكن دخولها يكون مشروطاً بانسحابها بعد تصحيح الخلل، والتدخل من أجل إصلاح أو تعويض خلل السوق يختلف عن فرض سياسات وضوابط تعطل آليات عمل السوق، وعند الحديث عن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي إنما الحديث هو عن مصالح، من هم أصحاب المصلحة في اقتصاد السوق الاجتماعي؟ إنهم الأكثرية أو الفئة الواسعة من المواطنين السوريين، ولكن هل فعلاً ميزان القوى هو لمصلحة هذه الفئة أم أنه لمصلحة فئة محدودة لكبار التجار والمسؤولين والبيروقراطيين؟.. لا يمكن أن نفهم هذا الشعار بشكله الحقيقي دون ميزان قوى مناسب، فعندما تكون هناك نقابات عمال وفئات اجتماعية كبيرة مهمشة، إلى جانب بطالة واسعة في المجتمع وغياب مؤسسات المجتمع المدني، فمن هو صاحب القرار في هذه المسألة وأين يتجه ميزان القوى؟ إن ميزان القوى متجه نحو أصحاب المصالح المادية المسيطرة وهم المجموعات القادرة على إيصال صوتها والقادرة على فرض سياسات اقتصادية تناسبهم، وبالتالي فإن هذه المجموعات ليست مع اقتصاد السوق الاجتماعي بل مع اقتصاد السوق الحر، وهذا ما يطبق عملياً وليست المسألة متعلقة بحسن النوايا أو سوئها!.

المطلوب.. تكيف جديد شكلاً ومضموناً

ـ إذا كنا تاريخياً سائرين نحو الانفتاح بضغط منحى ومناخ التطور العالمي، أي كان منطق التكيف يهدف إلى تجنب الصدام بين سورية ومحيطها العالمي، فاليوم مع الأزمة العالمية لماذا لا يستمر التكيف؟! أليس المطلوب إعادة التفكير بطريقة التكيف مع المناخ العالمي المتغير، أم أن سورية ستبقى متجهةً نحو الانفتاح الاقتصادي بقوة العطالة الباقية؟! إن أحد الإنجازات التي تسجل للاقتصاد السوري هو محافظته على التعددية بالمعنى الاقتصادي بين القطاع العام والخاص والمشترك، مع كل التحفظات على التفسيرات، ولكن ألا يتطلب الحفاظ على التعددية الحفاظ على التناسب بالتمثيل بين المصالح المتعلقة بكل نمط قطاعي، لأنه عندما يسود نمط على الأنماط الأخرى، فإن ذلك يعني موضوعياً وضع أساس نسف للتعددية نفسها؟ بمعنى آخر إن المصالح الموجودة في المجتمع، هل المطلوب من الدولة أن تصورها فوتوغرافياً أي أن تعكسها أوتوماتيكياً، أم أن المطلوب منها إعادة رسم خريطة المصالح بحيث تعكس كل مصلحة الحجم الحقيقي لمن يمثلها؟! ألا يمكن اليوم ملاحظة وجود خلل في تفسير المصالح الموجودة واقعياً؟! وهل تمثل حصة رجال الأعمال من الحلوى السورية حجمهم الاجتماعي؟!.

ثم هل يمكن ترك المصالح تتكون نفسها دون أن تتدخل القوى الفاعلة بالمجتمع لتحديد خريطة المصالح؟ وما هي المؤشرات والإحداثيات لصياغة خريطة المصالح بما ينسجم مع واقع المجتمع وفئاته وحجمها؟!

د. عابد فضلية: سأكون موضوعياً فيما يتعلق بالحصة، فمن المؤكد أن أصحاب رأس المال يحصلون خلال السنوات الأخيرة على حصة أكبر نسبياً مما يحصل عليه الآخرون، وهذا ما ذكره السيد الرئيس في خطاب القسم عام ٢٠٠٧.

ـ هل يحصلون على حصة أكبر من الآخرين فقط، أم أنهم يحصلون على حصة أكبر من حصتهم المستحقة لهم؟!

د. عابد فضلية: بالنهاية إنهم يأخذون أكبر من الحصة التي يجب أن يأخذوها، وقال الرئيس في خطاب القسم ما معناه أن هناك نمواً، وأنا شخصياً أؤكد كل ما نشر حول أرقام النمو في سورية، وربما يكون أكثر مما أعلن، إلا أن السؤال هو من حصل على ثمرة هذا النمو؟ إن المواطن لم يحس بانعكاس هذا النمو على معيشته. السيد الرئيس أكد ذلك، وأكد أيضاً أن سورية في مرحلة انتقالية، متسائلاً عن الإجراءات والآليات اللازمة لتوزيع النمو بشكل أكثر عدالةً لكي لا تذهب فقط إلى شرائح قليلة، وتحدث مطولاً عن الإصلاح الإداري، وطالب جميع الجهات ذات الصلة بالقيام بما يلزم لإجراء الإصلاح الإداري لأنه يعلم- وجميعنا مقتنعون بذلك- أن الإصلاح الإداري هو بوابة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في سورية.

وفي مسألة التكيف، إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو عربي واشتراكي، ولذلك أراد أن يُدخل خلال هذه المرحلة إلى اقتصاد السوق إضافة اجتماعية، وأراد ألاّ يكون اقتصاد السوق هذا وحشياً، وسعى إلى تدجينه وفق مبدأ تحقيق الاستراتيجية السليمة، ولكن تنفيذ هذا المبدأ طبعاً يتطلب عملاً كثيراً، والجهاز الحكومي يحاول منذ سنوات طويلة أن يولف بين الفكر السياسي الاشتراكي والاجتماعي والاقتصادي، وما بين متطلبات الانفتاح العالمي والعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين الليبرالية والاتحاد الأوروبي والدخول إلى منظمة الغات.. الجهاز الحكومي يسعى إلى إيجاد توليفة ما بين الضرورات العالمية والضغوطات الخارجية، وبين عدم الخروج عن السياق الاشتراكي، ولذلك تم وضع الخطط والاستراتيجيات حسب ما رآه هذا الجهاز مناسباً، وقد نجح ذلك أحياناً وتعثر ولم ينجح أحياناً أخرى، وهذا ما نعيشه اليوم.

ربيع نصر: إن الحل المطلوب هو حل استثنائي، فكل تجارب الدول الناجحة حول العالم لم تكن تجارب مكررة، بل كانت تجارب إبداعية جديدة، فإذا أرادت سورية أن تطبق نماذج منسجمةً مع فكر العدالة وتحقق بذلك تميزاً في التجربة الاقتصادية ضمن منطقة تضم معظم بلدانها تجارب اقتصادية فاشلة، فإنها بحاجة إلى إبداع فكرة جديدة، ولا يمكن ترك الموضوع للحكومة لأنه بحاجة إلى عمق فكري وتفاعل لإيجاد فكرة جديدة، ويجب ألاّ يكون التوليف حسابياً بل هندسياً، أي يجب أن يكون هناك تجمع للأفكار ليتم توظيفها بإطلاق فكرة إبداعية جديدة، وإذا ما بقيت الحال على ما هي عليه فستكون النتيجة أن نصبح كمصر!.

د. نبيل مرزوق: لماذا لا تكون لسورية استراتيجيتها ورؤيتها التنموية الخاصة بحيث تتعامل مع المعطيات الإقليمية المحيطة وفق مصالحها؟! فليس المطلوب لمستقبل سورية الاستمرار بالعمل وفق مبدأ رد الفعل.. ثم من قال إن إقامة توليفة بين منهجين فكريين متناقضين هو الحل؟

■■

لقاء القاهرة الرابع والمراوحة في المكان!

محمد العبد الله

جاء انعقاد جلسة الحوار الفتحاوي/ الحمساوي في القاهرة، على وقع تطورات ميدانية، مهدت لاستشعار النتائج التي يمكن التنبؤ بها، والتي لن تكون أفضل مما انتهت إليه الجلسات الثلاث السابقة، خاصة وأنها تنعقد في ظل أجواء «عدم الثقة» بين الطرفين إذ شهدت الأيام الأخيرة التي سبقت سفر وفدي الحركتين للقاهرة، تصعيداً خطيراً في حملة الاعتقالات التي طالت العشرات من الأعضاء والمناصرين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الفلسطينية المحتلة، كان أحد فصولها اعتقال الأكاديمي الوطني الدكتور عبد الستار قاسم لبضعة أيام، وأكثر حلقاتها بشاعة، إصابة أحد قادة حركة حماس في نابلس بشظايا عيار ناري أطلقه أحد عناصر أجهزة السلطة الأمنية باتجاه الشيخ «البيتاوي» لم تتأخر حماس بالرد، وأقدمت الأجهزة الأمنية في قطاع غزة على شن حملة اعتقالات استهدفت العديد من أعضاء فتح، في خطوة فسرها العديد من المراقبين على أنها «رد الصاع صاعين»!

أثناء التئام جلسات اللقاء بالقاهرة، كان رئيس السلطة في رام الله المحتلة، يتحدث خلال لقائه أعضاء اللجان التحضيرية لبرلمان الشباب الفلسطيني بـ(أن الحكومة المقبلة يجب أن تلتزم بما التزمت به منظمة التحرير وإن المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي الإشراف على إعادة إعمار قطاع غزة، داعيا أطراف الحوار الوطني إلى الاتفاق على تشكيل هذه الحكومة الجديدة). ولايحتاج القارئ للبحث عن دلالات هذا الكلام وفي هذا الوقت بالذات! المخاوف التي لازمت المتفائلين من نجاح الحوار، جاء ليؤكدها أحد قادة حماس «أسامة حمدان»: (أعتقد أن أبو مازن في خطابه نعى الحوار الفلسطيني قبل أن يبدأ) مؤكداً على أن (أفكاره غير جديرة بالاهتمام). كما أن بعض التصريحات لقادة آخرين من الحركة، ركزت على ضرورة (أن تتحرر فتح من الإشتراطات والضغوط الخارجية لنتمكن من تحقيق النجاح). على الجانب الآخر، أشار رئيس كتلة فتح البرلمانية، عضو وفد الحركة إلى الحوار، عزام الأحمد إلى (أن حماس لا تزال أسيرة الخلافات العربية. العربية). في ظل أجواء التراشق الإعلامي، تتلاشى الآمال على تحقيق تقدم ملموس على صعيد القضايا الشائكة بين الطرفين، والتي يأتي في مقدمتها، برنامج الحكومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

مع انقضاء ساعات اليوم الأول من اللقاء- الذي يتوقع أن يمتد لثلاثة أيام- حملت الأنباء المتسربة من داخل غرفة الاجتماع، أن هناك اتفاقاً قد تحقق حول «المرجعية الوطنية المؤقتة»، التي ستقوم بمهام القيادة، دون «الانتقاص» من دور اللجنة التنفيذية الحالية، حتى تحقيق الإنتخابات المقررة في الشهر الأول من العام القادم. ويبدو أن الوصول إلى مثل اتفاق هكذا، يعني الهروب للأمام عبر وضع آلية «ثنائية» تعمل على ترحيل قضايا الخلاف لهيئة جديدة تحمل من «أزمات وعلل» العقلية القيادية، كما تظهر في تنفيذية المنظمة وهيئاتها الأخرى عوامل موتها. وإذا صحت الأنباء التي تحمل قدراً كبيراً من التفاؤل على إنجاز هذه الخطوة، فإن هناك عدة تساؤلات تتطلب إجابات واضحة وصريحة، خاصة وأن هناك أنباء عن تليين في مواقف «حماس»، فرضتها استحقاقات الكارثة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة نتيجة العدوان الوحشي الأخير، والذي وجد تعبيراته في الكلمة التي وجهها خالد مشعل لأعضاء مجلس العموم البريطاني، بعد الإجتماعات المتكررة لأكثر من وفد أوربي مع قيادة الحركة في دمشق. كما أن حرارة وحدة الموقف الأمريكي الذي تحدثت به وزيرة الخارجية مؤخراً، حول الحكومة الفلسطينية القادمة، بدأت تميل تدريجياً نحو التبريد والتليين أيضاً. فقد نشرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز»، يوم الاثنين ٢٠٠٩/٤/٢٧ (أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما طلبت من الكونجرس أن يسمح بمواصلة تقديم المساعدة للفلسطينيين حتى إذا انضم مسؤولون مرتبطون بحركة «حماس» للحكومة). والدعم هو جزء من خطة الإدارة الأمريكية، التي طالبت به كجزء من مشروع قانون الإنفاق الإضافي البالغة قيمته ٤،٨٣ مليار دولار، المتضمن تقديم ٨٤٠ مليون دولار للسلطة وكذلك لإعادة اعمار قطاع غزة. وعلى الرغم من تأكيد بعض المسؤولين الأمريكيين على (أن الاقتراح لايعني الاعتراف بـ«حماس» أو مساعدتها)، إلاّ أن مضمون الموقف الجديد، يسمح بملاحظة «انفراج» بسيط في عقدة التعامل مع الحكومة القادمة، فيما لو كان بين أعضائها من هو محسوب على حماس وقوى المقاومة المسلحة. إن الحالة الشعبية العربية، وفي مقدمتها، الجماهير الفلسطينية، تتابع بـ«تشاؤل»_ حتى لانّهم بالتشاؤم_ أجواء لقاءات القاهرة، استناداً على المعرفة الدقيقة بمواقف الطرفين تجاه كل القضايا الأساسية. فالاعتقالات والملاحقات المستمرة للمقاومين على يد الأجهزة الأمنية، عكستها تطمينات رئيس السلطة، لقادة حكومة العدو (لقد قمنا بما علينا في الموضوع الأمني)، وفي تأكيده على (أن السلطة الفلسطينية تريد استئناف المفاوضات في ظل الحكومة «الإسرائيلية» الجديدة) مضيفاً (هذه المفاوضات يجب أن تقوم على أساس المبادرة العربية للسلام ورؤية الدولتين ومبادئ خريطة الطريق الأميركية).

في ظل هذه الرؤية السياسية للواقع الراهن، كما عبّر عنها رئيس السلطة، كيف يمكن لنا أن نراهن على نتائج الحوارات، التي وصفها أحد قادة المقاومة، في لقاء جمعنا به قبل أيام، حين أجاب على سؤال له عن رأيه في اللقاء الرابع للحوار (إنها طبخة حصى!). تبقى المراهنة فقط على الشعب الفلسطيني المتمسك بكامل حقوقه الوطنية، وبقواه المقاتلة، القابضة على جمر الصراع المتوهج.

■■

مقدمات زيارة مبارك لواشنطن

◄ إبراهيم البدراوي- القاهرة



بعد فترة قصيرة سوف يستأنف مبارك رحلات الحج الى البيت الأبيض. هذه المرة للزيارة طابع خاص، إذ ستكون في اطار سلسلة لقاءات أوباما مع كل من نتنياهو ومبارك وعباس.

تشي الزيارة وما سبقتها من مقدمات، سواء على مستوى السلطة، أو على مستوى النخبة والمثقفين بطبيعتها وأهدافها. إذ جسدتها الحملة المسعورة ضد حزب الله، في حين يستمر حصار غزة وخنق المقاومة الفلسطينية، وفي الوقت ذاته تتم دعوة رئيس وزراء العدو الصهيوني لزيارة مصر، وتتصاعد وتيرة التطبيع الذي اتخذ طابعاً نوعياً بالتطبيع الثقافي بدعوة واستضافة صهيوني ليقود أوركسترا القاهرة في دار الأوبرا المصرية بحضور مكثف لمثقفين مصريين.

إذا كانت السلطة المصرية تخوض الآن معركة بقاء، ولم يعد يشغلها سوى سياسات ومعارك ضد الشعب وقوى المقاومة العربية والاقليمية وحتى العالمية، ولا يشغل الوطن والشعب أي حيز في اهتماماتها، فإن أكذوبة السلام والرخاء التي أطلقها السادات منذ ثلاثين عاماً لم تعد تنطلي على أحد، وبالتالي فإن الصراخ وأقصى درجات الغوغائية التي مارستها أبواق السلطة ضد حزب الله لا يمكنها أن تسفر عن شيء بالنسبة للجمهور المصري الواسع الذي يعاني ويقاسي. فالسماء لم تمطر ذهبا ولا فضة، والأرض لم تفض لبناً ولا عسلاً نتيجة هذا الصراخ المبتذ ل.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن ما حدث قد كشف بلا موارية عن الاصطفاف السياسي لقوى التبعية بشكل لا لبس فيه، حيث انعقد مؤتمر مشترك لاتحادات الشباب في ٣ أحزاب هي: الحزب الحاكم، وحزب الوفد، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي!! وهو المؤتمر الأول من نوعه والذي تم تكريسه لإدانة حزب الله.

الأمر الأكثر أهمية هو موقف قوى من النخبة خارج الأحزاب الرسمية، ومحسوبة على القوى الوطنية والقومية والتقدمية، سواء في غمرة نعيق السلطة وأبواقها، أو في حفل الأوبرا.

حينما فجرت السلطة ما يسمى «قضية خلية حزب الله» لوحظ أن البعض من قوى النخبة الوطنية قد استداروا عن مواقفهم السابقة، والبعض الآخر عبروا عن مواقفهم المنحازة للمقاومة على استحياء وبقدر من التحفظات، في حين صمت آخرون. وتلك مواقف غريبة حقاً. إذ أن طبيعة الظرف تتطلب الموقف المبدئي. فالمقاومة ومساندتها ليست جريمة. وما ولولت به السلطة عن الأمن القومي والسيادة لم يكن سوى للتخويف والابتزاز. وما يهدد الأمن القومي فعلاً هو العدو الصهيوني والامبريالي، وليس مساندة المقاومة ومساعدتها.

لست أدري لماذا ننسى التاريخ والجغرافيا؟ إذ كانت مصر– حتى في العهد الملكي وتحت وطأة الاحتلال البريطاني– ملاذاً للمناضلين والمقاومين والمضطهدين من العرب. كانت ملاذاً للمناضل والمفكر العظيم عبد الرحمن الكواكبي، وكذلك لأعداد لا حصر لها من المثقفين والصحفيين والفنانين العظام (السوريون واللبنانيون بالذات) الذين وجدوا فيها ملاذاً من الاضطهاد العثماني ثم الفرنسي، وقدموا لها الكثير. ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت مصر صاحبة الدور الأعظم في مساندة الثورة الجزائرية، وإمدادها بالسلاح وكل أنواع المساعدات رغم بعد الشقة، كما كانت المساند الأساسي لثورة اليمن شماله وجنوبه. وموقفها من فلسطين والصراع العربي الصهيو– امبريالي لا يحتاج لإيضاح، إدراكا منها بأن ذلك هو دورها وقدرها.

لذلك– ورغم وطأة هزيمة ١٩٦٧– تضامنت معنا دائرة هائلة من الدول. فقامت كل بلدان المنظومة الاشتراكية آنذاك (باستثناء رومانيا) وكذا الغالبية الساحقة من بلدان افريقيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني لأن الجميع كان يقدر دور مصر ووقوفها مع كل حركات التحرر والمقاومة.

❖❖❖

فجعت حينما شاهدت على القنوات الفضائية لقطات من حفل دار الأوبرا المصرية، ووجوه كثيرة لمثقفين مصريين من المحسوبين على القوى الوطنية المناهضة للتطبيع، تجمعوا للاحتفاء بالموسيقي الصهيوني.

الحجج الفارغة التي أبديت منهم والتي تمثلت في أنهم يعملون على اجتذاب بعض «اليهود الصهاينة» لصف قضايانا هي أمر خطير للغاية. وهي حجج تدل بفرض حسن النوايا على أمرين: الجهل والغفلة من ناحية، والإحساس بالدونية- إلى حد الركوع الذليل– أمام الصهاينة والغرب الامبريالي وأتباعهم من الناحية الأخرى. وبالتالي فإن المثقفين المصريين (والعرب) بمختلف منطلقاتهم الفكرية (من الليبراليين وحتى الماركسيين) الذين يرون بأنه ينبغي علينا أن نثبت للعالم أننا متحضرون وغير عنصريين عبر مثل هذه المواقف، إنما يفتقدون في الواقع- إلى جانب الجهل والغفلة والاحساس بالدونية– النزاهة والحس الوطنيين. وبينما كنا مبدئيين ومتشددين في التمسك بحقوقنا (لاءات الخرطوم الثلاثة: لا صلح، لاتفاوض، لا تصرف بالقضية الفلسطينية) وقفت معنا كتلة هائلة من الدول. وحينما بدأ نهج الاستسلام فقدناهم جميعاً، واستشرى نفوذ الكيان الصهيوني في العالم كله، وليس في الغرب الامبريالي وحده. وفي إطار هذه الجريمة ناصب السادات من وقفوا معنا العداء أو على الأقل ابتعد عنهم، وارتمى في أحضان الأعداء.

القضية هى قضية صراع وجود. نخوضه ضد استعمار عنصري استيطاني توسعي (صهيو– امبريالي). لا مجال فيه لمجرد الاقناع والمناقشات الهزلية الفارغة وإنما بتنمية القوة الذاتية لقوى المقاومة وتلاحمها، والتمسك بالحق كاملاً.

لو كان الأمر غير ذلك ما كان الغرب الامبريالي قد زرع هذا الكيان في قلب منطقتنا، إذ كان بإمكانه حل المشكلة اليهودية التي صنعها الغرب ذاته، والتي انتهت فعلياً وتماماً بعد هزيمة النازية والفاشية عام ١٩٤٥ بأن يستضيف اليهود ويقيم كياناً لهم في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) حيث يعيش ٣٠٠ مليون شخص على ما يقارب ٢٠ مليون كيلو متر مربع أو في استراليا، القارة الشاسعة قليلة السكان خصوصا وأنهما قارتان تم اغتصابهما وتمت إبادة سكانهما الأصليين تقريباً.

بهذا الفهم ننظر إلى المعارك التي تفتعلها السلطة المصرية والمواقف المأساوية للنخبة المصرية، والمنزلق الخطير الذي انجرف إليه مثقفون وطنيون لو حسنت نواياهم ، وحتمية تصحيح مواقفهم.

كما في ضوء ذلك نفهم دوافع زيارة مبارك لواشنطن، والمرامي الحقيقية لمقدمات هذه الزيارة. إنها «طبخة» تستهدف إنهاء المقاومة ونهجها تماماً، وتقديم الولاء (بعد تقديم العربون في الأسابيع السابقة) للعدو الأمريكي الذي لم تتغير أهدافه وللحصول على مباركة ومساندة البيت الأبيض للسلطة المصرية المتداعية، وإتمام توريث الحكم. لكن هيهات!

■■

أمريكا ستوسع تدريب «قوات عباس»..



كشف الجنرال الأميركي «كيث دايتون»- المسؤول عن تدريب وتجهيز قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية- أن بلاده تعتزم توسيع برنامج التدريب لهذه القوات. وقال دايتون لدى زيارته مقراً أمنياً في مدينة طولكرم بالضفة الغربية إنه في حال موافقة الكونغرس على طلب التمويل الذي تقدم به الرئيس باراك أوباما فإنه سيتم تدريب ثلاث كتائب إضافية تابعة لمحمود عباس بداية من الصيف.

وطبقا لرويترز يشمل البرنامج تمويلاً لإنشاء قواعد لقوات الأمن التابعة لعباس حديثة التدريب.

وكشف مسؤولون أميركيون وغربيون الشهر الماضي أن إدارة أوباما تعتزم زيادة الدعم لبرنامج دايتون بما يصل إلى ٧٠٪ من ٧٥ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٨ إلى ١٣٠ مليون دولار.

وتؤكد حركة المقاومة (حماس) أن البرنامج غذى التوتر بين الفلسطينيين، بينما يحظى البرنامج الأمني بدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأميركي. ويتوقع أن يلقى البرنامج معارضة إذا تمخضت محادثات المصالحة التي تتوسط فيها مصر عن حكومة وحدة أخرى.

والجدير بالذكر أن الشرطة الأردنية تتولى تنفيذ مهام التدريب الممول من الولايات المتحدة. وقد تلقى نحو ١٦٠٠ من أعضاء قوة الأمن الوطني ومن الحرس الرئاسي التابعة لعباس تدريباً مولته الولايات المتحدة منذ كانون الثاني ٢٠٠٨ ونشر كثير منهم في مدن كبرى بالضفة الغربية بينها جنين ونابلس وبيت لحم وأجزاء من الخليل.

■■

اختفاء عشرات المعتقلين بعهدة المخابرات الأمريكية

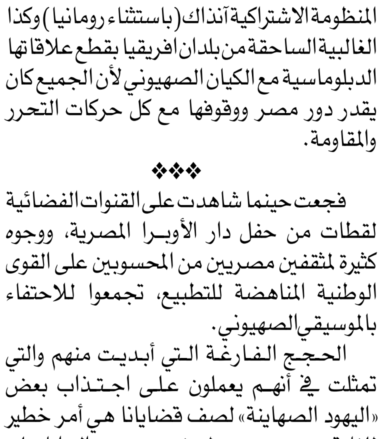
◄ وليام فيشر

أكدت منظمات حقوقية عالمية أن عشرات من المعتقلين في السجون السرية التي تديرها وكالة المخابرات الأمريكية، قد اختفوا وأن كافة الجهود المبذولة للتعرف على مصيرهم باءت بالفشل.

وكان الرئيس الأمريكي السابق قد أقر علناً في سبتمبر ٢٠٠٦ ببرنامج السجون السرية التابعة لوكالة المخابرات الأمريكية، وأعلن أنه جرى نقل ١٤ سجيناً لمعتقل غوانتانامو، «وإعادة سجناء كثيرين آخرين إلى بلادهم لتتولى حكوماتهم اعتقالهم والتحقيق معهم». لكنه لم يكشف عن هويتهم أو أي تفاصيل بشأنهم، ما كان يمكن أن يساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العثور عليهم. كما لم يكشف عن كيفية تسليم هؤلاء السجناء إلى سجانين أجانب. ويذكر أن بعض هؤلاء السجناء تم الإفراج عنهم في بلاد أخرى سلموا إليها.

ومع ذلك، يحيط الغموض بمصير العشرات من السجناء، علماً بأن الحكومات الأجنبية التي يفترض أنهم سلموا إليها، لم تقر بوجودهم لديها.

هذا وتولت مجموعة «برو بوليكا» الأمريكية المتخصصة في الإعلام الوثائقي، مهمة توثيق البيانات الخاصة بنحو أربعين من هؤلاء المعتقلين «المختفين» وأفادت بأن مسؤولين في الإدارة الأمريكية السابقة صرحوا أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قضت بضعة أسابيع في صيف ٢٠٠٦ في عملية



إحالة سجناء، ليكونوا تحت إشراف باكستان ومصر والأردن. وتم تسليم السجناء الليبيين لحكومة معمر القذافي.

علقت جوان مارينير، المديرة بمنظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية العالمية، قائلة «إذا كانوا (السجناء) يعفنون الآن في زنزانة ما في مصر، لا يمكن للحكومة الأمريكية أن تزعم الآن أنها أغلقت برنامج وكالة المخابرات» للسجون السرية. وطالبت إدارة الرئيس باراك أوباما بالكشف عن مصير وتفاصيل كافة السجناء الذين اعتقلتهم وكالة المخابرات الأمريكية، علماً بأن المنظمات الحقوقية كانت بالفعل قد نشرت أسماء ٣٦ سجيناً لا يزال مصيرهم مجهولاً.

بدورها صرحت أستاذة القانون بجامعة نيويورك مارغاريت ساتيرثوايت، أنه «طالما لم توضح الحكومة الأمريكية مصيرهم وتفاصيلهم، فسيعتبرون ضحية اختفاء، والاختفاء هو أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسانية الدولية». وطالبت أستاذة القانون الأمريكية بالكشف عن مصيرهم وأين يتواجدون وما الذي حدث لهم.

ومن ناحيته، طالب الإتحاد الأمريكي للحقوق المدنية إدارة أوباما بنشر سجلات اعتقال ومعاملة السجناء المعتقلين في قاعدة باغرام الجوية الأمريكية في أفغانستان، والكشف عن عددهم وأسمائهم وجنسياتهم ومكان اعتقالهم ومدة سجنهم.

وذكّرت ميلسا غودمان المسؤولة بهذا الإتحاد الحقوقي بأن «الحكومة الأمريكية أحاطت بالسرية الكاملة عمليات اعتقال مئات السجناء في باغرام». وأضافت في حديث لوكالة انتر بريس سيرفس أن «باغرام يؤوي عدداً من السجناء يتجاوز بكثير عدد المعتقلين في غوانتانامو، وفي أحوال أكثر سوءاً، ودون محاكمة. وعلى الرغم من كل ذلك، لم يعلن إلا القليل جداً عن معتقل باغرام وسجنائه».

يذكر أن دراسات وتقارير حديثة أشارت إلى أن الحكومة الأمريكية تعتقل أكثر من ٦٠٠ فرد في باغرام، بمن فيهم مواطنون أفغان اعتقلوا في أفغانستان، وعدد غير محدد من الأجانب جرى اعتقالهم على بعد آلاف الكيلومترات من أفغانستان، لزجهم في معتقل باغرام.

■ نشرة «آي بي إس»

«جرد مخبأ» هائل
رصاصة الرحمة للأزمة العقارية: الانهيار الكبير يأتي

◄ مايك ويتني – ترجمة قاسيون



بسبب إنهاء تأجيل عمليات الاستيلاء في نهاية شهر آذار، يتسارع هبوط أسعار العقارات. وقد سرى التأجيل في كانون الثاني لتقديم فرصة نجاح لبرنامج أوباما المناهض للطرد، وهو برنامجٌ يمزج بين تعديلات وإعادة تمويل عقاري. تمثّل هدف هذه الخطة في تقديم مساعدة عاجلة لنحو ٩ ملايين من أصحاب العقارات الذين يكافحون للاحتفاظ بمنازلهم. لكن أصبح جلياً أن البرنامج سوف يتبخر، وكذلك هدفه.

في شهر آذار، بشّر تسارع انخفاض أسعار العقارات بحدوث تعديلات أكبر. أسعار العقارات لا تنخفض، بل تنهار على نحو كبير. الآن وقد انتهى تأجيل الإخلاء، ارتفعت حالات التبليغ بالعجز عن الدفع إلى أعلى مستوياتها تاريخياً. في غضون أربعة إلى خمسة أشهر، سوف تصبح هذه التبليغات استيلاءات تخلق سلسلة أخرى من مثيلاتها. يتوقع محللو الأسواق أن عدد حالات الاستيلاء الجديدة بين اليوم والعام ٢٠١١ سيزيد بمقدار خمسة ملايين حالة جديدة. إنها كارثة أكبر من إعصار كاترينا. الزيادة الصاعقة في البطالة وارتفاع معدل عمليات الاستيلاء يجعلان إفلاس مئات المصارف والمؤسسات المالية أكيداً. لقد أخلى أربعون بالمائة من أصحاب العقارات العاجزين عن الدفع منازلهم. ليس هنالك ما يستطيع أوباما فعله ليجعلهم يبقون. بل هنالك ما هو أسوأ، فلم تتجاوز نسبة (المنازل) المستولى عليها والمعروضة للبيع ثلاثين بالمائة، ما يجعلنا نتوقع مزيداً من الألاعيب في المصارف. أين ذهبت منازلهم؟ هل اختفت بكل بساطة؟

٦٠٠ ألف «منزل مختف»؟

إليكم مقطعاً من صحيفة «سان فرانسيسكو غيت» يشرح السر:

«يجلس أصحاب الأموال على مئات ألوف المنازل المستولى عليها التي لم يُعِد بيعها ولا حتى عرضت للبيع، وفق مصادر إحصائية عديدة. و(المنازل) المستولى عليها، التي تتخلص منها المصارف بأسعار بخسة، هي عامل رئيس يجعل قيمة المنازل تهبط.

«نحن نعتقد بوجود ٦٠٠ ألف عقار في كل البلاد استولت عليها المصارف، لكنها لم تعرضها للبيع في السوق»، هذا ما صرح به ريك شارغا، نائب رئيس ريالتيتراك، الذي يجمع الإحصائيات حول حالات الاستيلاء على المستوى القومي. «تمتلك كاليفورنيا على الأرجح ٨٠ ألفاً من هذه المنازل. ربما يصبح كارثياً أن يتوجب على المصارف فجأة إغراق السوق بهذه الممتلكات المعسرة. سيكون لديكم حينذاك مزيد من بخس القيمة ومن المذبحة».

في دراسة حديثة، قارنت ريالتيتراك قاعدة بياناتها من المنازل التي استولت عليها المصارف مع إعلانات المنازل المعروضة للبيع في أربع ولايات، من بينها كاليفورنيا. وقد لاحظت تبايناً كبيراً. فقط ٣٠ بالمائة من المنازل المستولى عليها مسجلة للبيع في «خدمة الوسائط المتعددة». أما الباقي، فهو معروف في الصناعة باسم «الجرد المخبأ». (المصارف لا تعرض للبيع عدداً كبيراً من المنازل المستولى عليها).

لو انتشر مراقبون في المصارف التي تبقي المنازل المستولى عليها خارج السوق، لاكتشفوا على الأرجح أن المصارف تقوم في واقع الحال بإعادة تمويل خدمة الرهون على أساس شهري بهدف إخفاء مدى خساراتها. كما سيكتشفون أن المصارف تجهد للحفاظ على ارتفاع أسعار العقارات بصورة مصطنعة بهدف تجنب تكبد خسارات يمكن أن تدفعها للإفلاس. هنالك أمر أكيد، وهو أن «اختفاء» ٦٠٠ ألف منزل يعني أن سعر العقارات لم ينه سقوطه وأنه يتم التحضير لخطة أوسع للنظام المصرفي.

إليكم مزيداً من المعلومات حول تاريخ السيد «رهن عقاري» (صاحب موقع اسمه بالإنكليزية: Mr. Mortgage)، «عدد عمليات الاستيلاء في كاليفورنيا سوف ينفجر.. مرة أخرى».

«هل أنت مستعد لرؤية المستقبل؟ عشرات الألوف من عمليات الاستيلاء ستجري في غضون شهر إلى خمسة أشهر، ما سيرفع العدد الكلي لها إلى مقادير تاريخية. سوف يغرق ذلك السوق العقارية المختنقة أصلاً بمزيد من المنازل في الوقت المناسب لموسم بيع المنازل الربيعي- الصيفي... تبرهن تبليغات العجز عن الدفع والإشعارات بالإفلاس على أننا نتجه نحو مستويات غير مسبوقة منذ منتصف العام ٢٠٠٨. حين يظهر إشعار الإفلاس، يقوم قصر العدل بالاستيلاء على العقار ويوضع في المزاد العلني في غضون ٢١ إلى ٤٥ يوماً... في نهاية المطاف، هنالك موجة هائلة من عمليات الاستيلاء ستضرب اعتباراً من شهر نيسان ولن يكون إيقافها ممكناً دون تأجيل على المستوى القومي».

كثفت مصارف «جي بي مورغن تشيس» و«ويلز فارغو» و«فاني ماي» نشاطها في مجال الاستيلاء في الأسابيع المنصرمة. وتزايدت حالات العجز عن الدفع تزايداً هائلاً، ما يجعلنا نتوقع مزيداً من انخفاض الأسعار في مستقبل قريب.

وفق صحيفة «وول ستريت جورنال»، يتوقع رونالد تيمبل، المدير المشارك في الأبحاث في لازارد آسيت مانيجمنت، انخفاضاً في أسعار العقارات بنسبة تتراوح بين ٢٢ و٢٧ بالمائة بالنسبة لمستوياتها في شهر كانون الثاني. سوف يضيع أكثر من ٢.١ مليون منزل هذا العام لأن المقترضين لم يعودوا قادرين على تسديد أقساطهم الشهرية. وسوف يضاف هذا العدد إلى نحو ١.٧ مليون منزل في العام ٢٠٠٨. (روث سيمون، «الأزمة العقارية على وشك تصدّر الساحة مجدداً»، وول ستريت جورنال).

كما سيتم خصم ٢٠ بالمائة من قيمة المنازل في الولايات المتحدة، ما سيعني ٤ تريليون دولار أخرى من الخسارة لمجمل أصحاب المنازل. وهذا يعني دائماً مقداراً أقل من التوفير للتقاعد ومقداراً أقل من النفقات وتراجع مستوى المعيشة. ستكون المرحلة القادمة في قطاع العقارات رهيبة، وستتأثر كل القطاعات. إن خطة الإنقاذ العقاري البالغة ٧٥ مليار دولار والتي وضعها أوباما ليست سوى جراية ضئيلة، وهي لا تخفض مقدار القروض العقارية ولن توقف النزيف. لقد قرر القادة السياسيون أن صبرهم نفد وهم يرفضون تقديم المساعدة. هم لا يرون التسونامي الذي ينبثق بوضوح أمام أعينهم. سوق العقارات غارق في هاويات سحيقة وسوف يجر معه قسماً لا بأس به من الاقتصاد عموماً. كذلك سيفعل بالأسهم في البورصة.

■■

أول أيار والمكافِئات السورية..

◄ عبادة بوظو



يرتدي عيد العمال العالمي لهذا العام حلة الأزمة الرأسمالية المتفاقمة مع تداعياتها التي تهدد المراكز الرأسمالية الكبرى بالتفكك من جهة، ملقية من جهة ثانية المزيد من المتاعب والشقاء في وجه الطبقات العاملة في مختلف بلدان العالم، بشقيه النامي والمتقدم.

في المعالم الأساسية للأول من أيار ٢٠٠٩، تبرز المعطيات التالية:

● هناك «تضامن شكلي» تبديه المراكز الإمبريالية في مساعيها للخروج من الأزمة دون التمكن من ذلك ودائماً على خلفية قيام كل طرف فعلياً بتقاذف التبعات دفعاً عنه، حتى لو تضمن ذلك «تنجير خوازيق» لبعضهم بعضاً (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، مثالاً).

● على الرغم من ذلك وفي كل الأحوال يبقى هناك اتفاق في ما بين هذه المراكز لحل القضية على حساب دول العالم الثالث والطبقات العاملة في كل دول العالم.

● هذه الأخيرة التي تعاني من المزيد من انعكاسات سحب المكاسب، والعوز والفقر والبطالة، لم تتحرك بعد، وإن كانت هناك معالم جنينية لذلك هنا وهناك.

● الأمم المضطَهَدة تبحث بدورها عن مخرج، ولكن هذه المساعي تجري و«السكين على رقبتها» عبر الصراعات المختلفة، إقليمياً وعرقياً وطائفياً ومذهبياً، والتي تختلقها الامبريالية كباب آخر لإيجاد مخارج للأزمة (ويظهر ذلك في آسيا وأفريقيا بشكل رئيسي).

الأول من أيار، عيد العمال العالمي، بالمعاني والمعطيات التي كانت سائدة تاريخياً في العقود الماضية كان يعني وعي الطبقة العاملة لمصالحها وتضامنها مع بعضها بعضاً ومع شعوب العالم المضطهدة.

اليوم، وفي ظل كل المتغيرات الكونية، بما فيها أكثر الأطوار استعصاءً للأزمة الرأسمالية، بمعنى انسداد الأفق التاريخي أمامها كنظام ونمط معيشة، فإن هذا المفهوم يتضمن كل المعاني السابقة ولكن مع إضافة معنى جديد يتمثل في انفتاح أفق التحرك والتحرر من ربقة هذا النظام وحل المسألة دفعة واحدة أو بضربة واحدة تاريخياً، في ضوء الإدراك المتنامي (بدلائل أولية تتعلق بنهوض قوى ونظم اليسار والتحركات والإضرابات العمالية) والمثبت بالوقائع (انفجار الفقاعات المالية والعقارية والنتائج الكارثية المترتبة على ذلك)، أن لا أفق لاستمرار البشرية مع استمرار النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد وأدواته المالية والحربية العسكرية وحتى الفيروسية المستحدثة التي تسهم جميعاً في إبادة البشرية.

وإذا كان ما سبق هو بعض المعالم في اللوحة العالمية فإن كل ما سبق له معادلاته أو مكافِئاته السورية:

● ممثلو وأنصار الليبرالية الجديدة المتحسبون من وصول البلل لذقونهم مع مضيهم في تطبيق وصفات تثبت فشلها عالمياً يحاولون دفع الانعكاسات عنهم عبر الإمعان في مفارقة تاريخية في الارتباط مع المراكز الإمبريالية المأزومة، مما يعني سعيهم لحل التجليات المحلية للأزمة، أكثر فأكثر على حساب مجموع الكادحين في البلاد من العاملين بأجر وذوي الدخل «المحدوم»، أي الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب السوري.

● تسهم هذه النزعة، في ظل المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة وأدواته التخريبية- التفتيتية، في تعزيز «آلية السكين»، أي جملة صواعق التفجير الاجتماعي، على اعتبار أن الأمن الاقتصادي مرتبط بالأمن الاجتماعي، وبالأمن الوطني في نهاية المطاف.

● الفريق الاقتصادي «الذاهب للحج والناس راجعة» يتابع صم آذانه وغض طرفه عن جملة الانعكاسات السلبية على مستوى معيشة الشعب عبر متابعته حتى الرمق الأخير في تطبيق الوصفات الليبرالية ورفع الدعم وتحرير الأسعار وتجميد الأجور عملياً والضغط على الصناعة والزراعة الوطنية وسحب المكتسبات الاجتماعية والعمالية وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والاستثمار في المشاريع الخدمية والاستثمارية التي يفترض أن تكون تابعة ومخدمة وليست الأساس في «الاقتصاد الوطني».

في المقابل هناك أراض سورية لا تزال محتلة، والبلاد بنسيجها الوطني ودورها الوطني والإقليمي لا تزال تتربص بها الأخطار والتهديدات الخارجية من كل حدب وصوب، وهو ما يعني أن حماية المواقف الوطنية لسورية، أي الحفاظ على قضيتها الوطنية والقومية، يمر موضوعياً عبر تفكيك البنى الليبرالية الجديدة وبرامجها وضرب مراكز الفساد الكبرى في البلاد من أجل حماية مصالح الحوامل الاجتماعية لهذه القضية، وهي الأغلبية الساحقة من السوريين، عمالاً وفلاحين ومزارعين وصغار كسبة وذوي الدخل «الأكثر من محدود»، أي جملة الشرائح التي لها مصلحة حقيقية وجدية، مثبتة تاريخياً، في استمرار التلاحم الوطني وتحرير الأرض المحتلة والحفاظ على السيادة الوطنية بكل المعاني، بما فيها الاقتصادية.

■ o.bozo@kassioun.org

ما أبشع «الحريري» وهو يتحدث عن الشرف..

◄ قاسيون



في كلمته التي أعقبت صدور أول قرارات ما يسمى بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والذي قضى بالإفراج عن الضباط الأربعة المعتقلين منذ أربع سنوات في سجن رومية بلبنان، خرج سعد الحريري «ليعلن على الملأ» حسب تعبيره أنه «يرحب بالقرار» ولكنه في الوقت نفسه «يحمل المحكمة مسؤوليته»، بمعنى حماية المفرج عنهم، ليعود ليستقوي بسيفها أن هذا القرار «سيحدد مسار العدالة» في قضية اغتيال الحريري الأب، دون أن يتجرأ على طرح السؤال: وأين كانت هذه العدالة طيلة أربعة أعوام من الاعتقال التعسفي في وقت لا يجيز القانون اللبناني التوقيف بداعي التحقيق لأكثر من تسعين يوماً..!

غير أن «التقويم الحريري» الذي تتساوى فيه ثلاثة أشهر بأربع سنوات هو تقويم معتمد لدى كل المتحدثين باسمه ومن أنصاره وحلفائه السياسيين الذين عزفوا المقطوعة ذاتها: «الإفراج لا يعني البراءة» و«لسنا متخوفين من قرار الإفراج».. و«هذا الإفراج رد على كل من اتهموا المحكمة بالتسييس..» و«لسنا دعاة انتقام..» و«هو مقدمة لإحقاق العدالة كاملة..»..! فما أبشع (.....) وهي تتحدث عن الشرف..!

استرسل الحريري الابن في الحديث عن إدانته لشبكة الإجرام التي تفتك قتلاً واغتيالاً في لبنان ووصل إلى حد ذكر ٢٠٠ ألف قتيل سقطوا منذ ٣٥ عاماً، من بينها سنين الحرب الأهلية، فهل يجرؤ حقيقة على ذلك؟ ولماذا لم يتطرق ولو بكلمة واحدة إلى شبكات التجسس الإسرائيلية التي تتكشف وتضبط تباعاً في لبنان، وكان آخرها اثنتين في الأمس القريب؟

وبخلطه «الحابل للنابل» زعم الحريري أن القضاء اللبناني لم ولا يستطيع الوصول للقتلة، ولكن المحكمة الدولية قادرة على ذلك، تاركاً لكل اللبنانيين والمراقبين من الخارج السؤال: وهل القضاء اللبناني في ظل حكومة ١٤ آذار قادر فقط على الاعتقال لأجل غير مسمى..؟

وبعد أن «باخت موضتها» عاد الحريري لتوجيه الايحاءات وأصابع الاتهام نحو سورية وقوى المعارضة في لبنان دون التسمية. ومنن الجميع بأنه لا يريد الانتقام والثأر «حتى ممن حامت حولهم الشبهات في البداية وكل من ساهموا في إعداد المسرح السياسي والإعلامي للجريمة بقصد أو بدونه..»، وكأن الانتقام على أساس الشبهة هو حق مشروع، وهو تنازل عنه «كرم أخلاق»..!

الحريري قال في محاولته توظيف ما جرى كورقة في صندوق الانتخابات اللبنانية المرتقبة: «هناك مجرم خطط وقاتل نفذ.. والمجرم ليس مجرد فرد ولا جماعة عادية في ظل نظام أمني يمسك بخيوط اللعبة الأمنية في لبنان..»، متشدقاً بأن «المسار القانوني سيكشف كل الأقنعة..»، ولا يعرف الناخب اللبناني متى سيسقط، مرة وإلى الأبد، قناع الحريري مع أقنعة كل الذين إما شاطرهم في اتخاذ «القرار الدولي» بتصفية والده، أو ارتضى أن يكون إحدى أدواته التنفيذية والمستفيدة من نتائجه؟

اللواء جميل السيد، القائد السابق للأمن العام اللبناني، كان في كلمته بعد خروجه من معتقلات ١٤ آذار كريماً مع الحريري، ولكن الكثيرين من أنصار المقاومة في لبنان والمنطقة لا يستطيعون امتلاك المشاعر ذاتها في ظل ما يبديه سعد من ارتهان وعمالة..!

■ @kassioun.org مراقب عربي دولي

«الأزمة» تصل إلى تخوم
المجمع الصناعي العسكري الأمريكي..!



تجمع بعض كبرى شركات مقاولات الدفاع ونقاباتها العمالية في الولايات المتحدة على أن إدارة الرئيس باراك أوباما تُعرّض زهاء مائة ألف وظيفة أو أكثر لخطر الضياع بعزمها إجراء تخفيضات واسعة في برامج التسلح..!

وتعتقد صناعة الدفاع ومن يدعمها أن الخطط التي اقترحها وزير الحرب الأمريكي روبرت غيتس ستفاقم من معدلات البطالة في خضم أزمة اقتصادية تاريخية. وتتساءل تلك الدوائر عن الحكمة التي تجعل الرئيس أوباما يسعى لإنفاق مئات المليارات من الدولارات في إطار خطة التحفيز من أجل استحداث وظائف ثم يقترح تقليص نفقات التسلح التي من شأنها أن تفضي إلى التخلص من عشرات الألوف من الوظائف.

وتتكهن شركة «لوكهيد» وغيرها من شركات المقاولة بأن يتعرض ما يصل إلى ٩٥ ألف وظيفة مباشرة أو غير مباشرة للخطر بسبب خطة غيتس الرامية لوقف إنتاج طائرات إف٢٢- التي يتم بناؤها وتجميعها في ٤٨ ولاية أميركية والتي لم تستخدم في المعارك الحربية.

وتقول شركة بوينغ إن آلافا أخرى من الوظائف قد تضيع إذا أوقفت (البنتاغون) برامج أخرى على شاكلة طائرة الشحن سي١٧- التي يجري تجميعها بمصنع في بلدة لونغ بيتش بولاية كاليفورنيا يعمل فيه خمسة آلاف عامل.

وتؤكد هذه المعطيات حجم الدوامة والتناقض المستعصي بين مقتضيات السياسة ببعدها العسكري العدواني التوسعي ومتطلبات محاولات الخروج من أزمة الاقتصاد المتفاقمة في الولايات المتحدة.

■■

تييري ميسان:

من قمة العشرين إلى دوربان 2 .. الشعوب ما تزال تدفع خسارات المصرفيين

ترجمة قاسيون

أجرت الصحفية السويسرية سيلفيا كاتوري لقاءً مطولاً مع الباحث والمحلل الاستراتيجي المعروف تييري ميسان، وطرحت عليه مجموعة من الأسئلة عما أفضى إليه نقاش مراكز القوى الإمبريالية في القمم والمؤتمرات العالمية حول الأزمة الاقتصادية والمالية.. وتقديره لتطور علاقات القوة الناتج عن هذه الأزمة، وللسياسات التي تطبقها الولايات المتحدة والتمويل الانغلوساكسوني للحفاظ على سيطرتهما.. وفيما يلي أهم ما جاء في هذا الحوار..

قمة مغفلين!

• ما هي أهداف الولايات المتحدة في قمة مجموعة العشرين التي انعقدت مؤخراً في لندن؟ هل تمكنت من بلوغها؟

لقد كرّست قمتا مجموعة العشرين لزعماء الدول والحكومات في واشنطن، ثم في لندن التفوق المالي الأنغلوساكسوني، وطرحتا طلائع حكومة اقتصادية عالمية بزعامة أنغلوساسكونية.. لكن على الرغم من المعانقات العلنية، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق ذي معنى بين أعضاء مجموعة العشرين، إذ تعدّد التصريحات النهائية مبادئ عامة لا تلزم أحداً وأفعالاً محددة اتخذت كلها خارج القمة، ولا يخص أيٌّ منها العشرين معاً. يمكن إذن أن يتكشّف بأن قمة لندن هي قمة مغفلين.

تقوم مجموعة معقدة من الهيئات بتطوير السياسة المالية والاقتصادية لإدارة أوباما. وهذه السياسة استمراريةٌ كاملة لسياسة إدارة بوش. خطط بوش - باولسون عرضت على المرشح أوباما الذي أيدها قبل تقديمها إلى الكونغرس. حل وزير الخزانة تيم غيثنر محلّ هنري باولسون الذي كان يعمل معه منذ بضعة أشهر. بدأ غيثنر مساره المهني كـ«عبد» لهنري كيسنجر، وكان يكتب له النصوص الاقتصادية. باختصار، التغيير غير موجود إلا في شعارات باراك أوباما.

ترى لجنة المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض، التي تديرها المؤرخة كريستينا رومر، أنّ الحرب على العراق قد أدّت إلى الأزمة المالية. وهي لم تقدّم الكثير للأنغلوساكسونيين، لكنّها أوقعتهم تحت ثقل مديونية هائلة. وفق السيدة رومر، المتخصصة في أزمة العام ١٩٢٩، فالحرب ليست حلاً للأزمة بل أحد أسبابها. تعارض السيدة رومر التحليلات التقليدية لزملائها من مؤرخي الاقتصاد، فتؤكّد أنّ الحرب العالمية الثانية ليست هي التي سمحت للولايات المتحدة بالخروج من أزمة العام ١٩٢٩، ولا هي خطة روزفلت الجديدة، بل تدفّق رؤوس الأموال الأوروبية بدءاً من العام ١٩٣٦ و«تصاعد المخاطر».. من المناسب إذاً استثارة ظاهرة مماثلة اليوم.

من جانبها، تهتم لجنة البيت الأبيض للنهوض الاقتصادي، التي ترتبط بالسلطات البريطانية، بالاستفادة من الأزمة لإعادة هيكلة الشركات عابرة القومية والسماح لها بشراء أكبر قدر من الشركات بثمن زهيد. لقد اختبر الفرنسيون المذاق المرّ لتوصيات تلك اللجنة مع إغلاق مصنع كارتربيلر في غرونوبل.

لقد أصبحت أمور كهذه بيد مجلس الأمن القومي الأمريكي حيث يشرف هنري كيسنجر وشريكه السابق برينت سكوكروفت يومياً على اتخاذ القرارات. وفي حين يتمّ إلهاء الرأي العام بالنقاش حول اختلاف لون جلد بوش وأوباما، يواصل الأفراد أنفسهم ممارسة السلطة وبالأسلوب نفسه.

بصورة مجسّدة، أثناء الأشهر المنصرمة، وجّه الأنغلوساكسونيون سياسة «زبائنهم» كي يعيدوا ضخّ الأموال في النظام المصرفي العالمي. وقد اضطرت الدول والشعوب، إلى دفع خسارات المصرفيين الأنغلوساكسونيين. في بعض الحالات، قامت الدول بتأميم - جزئي أو كلي - للمصارف، وخلقت بذلك معادلاً للصناديق السيادية للدول النفطية. إذن، تمت المصادقة على نظام المضاربة، أصل الأزمة، وأصبحت الدول هي الفاعل المباشر.

لإنقاذ مستوى حياة الأنغلوساكسونيين، تم اتخاذ ثلاثة قرارات:

- زيادة إمكانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعتصار العالم الثالث. كانت البلدان الفقيرة أوّل من ساهم في تعويم الأغنياء..

- افتتح السباق لإرغام رؤوس الأموال المودعة في مصارف البلدان خارج مجموعة العشرين على الهجرة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لتحقيق ذلك، أعلن الأنغلوساكسونيون و«أحمقهم المفيد» نيكولا ساركوزي «نهاية السرية المصرفية»، أي نهاية حماية الحياة الخاصة. ومن البديهي أنّ كل أشكال التهرب الضريبي والتجاوز ستستطيع الاستمرار مثل السابق، شرط أن تتمّ في حماية المصارف الأنغلوساكسونية، في باهاما أو الجزر الإنكليزية المقابلة للنورماندي. لاشكّ أنّ السويسريين سيكونون أول ضحايا هذا الابتزاز الكبير.

- أخيراً، خطّط الأنغلوساكسونيون لزعزعة استقرار البلدان الغنية لإرغام رؤوس الأموال المتواجدة فيها على الهجرة. تمّ إجراء اختبار في اليونان بالقياس الطبيعي، فقد حملت المخابرات الأمريكية والبريطانية أوغاداً تمّ تجنيدهم في كوسوفو وألبانيا بالحافلات لتحطيم مراكز مدن في اليونان. وشهدنا على الفور هروباً لرؤوس الأموال.

> **السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تدار اليوم على أيدي سياسيين وعسكريين، لا على أيدي اقتصاديين..**

الإمبراطورية.. إلى الهلاك

• هل سيؤدي تطور الأزمة الاقتصادية إلى انحدار سريع ومستدام لموقع الولايات المتحدة في العالم؟

السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تدار اليوم على أيدي سياسيين وعسكريين، لا على أيدي اقتصاديين.. لقد اختارت واشنطن الهروب إلى الأمام. أكّد هنري كيسنجر بأنّ الأزمة فرصة ممتازة لإنجاز العولمة بالاستفادة من ضعف كلّ معارضيها. في رأيي، تعود هذه الطريقة في التفكير إلى هذيان السلطة. لقد دفع هذا المنطق أكثر من إمبراطورية إلى الهلاك. تريد واشنطن الخروج من أزمتها عبر إعادة قولبة العالم وفق مصلحتها، لكن دون أن تتغير هي نفسها. لابدّ أن يؤدي ذلك إلى قطيعة فظة.

يريد منطق الإمبراطوريات أن يبدأ كل شيء بتمرد التوابع وإيقاظ القوى النابذة. ربما يكون ذلك اشتباكاً في الناتو أو في الاتحاد الأوروبي، تليه اضطراباتٌ داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وانشقاقات. لسنا هنا أمام توقّع، بل أمام استنتاج نتج عن تطبيق النماذج التاريخية على الوضع الحالي. أكتفي بتوصيف الاتجاه الطبيعي للسقوط، إذ يستطيع البشر دائماً كتابة تاريخهم. لكنّ هذا الاستنتاج قابلٌ للتأكد طالما أنّ الأمريكيين يواصلون اندفاعهم ويرفضون بعناد إعادة النظر في نظامهم.

يعتقد البروفيسور إيغور بانارين، الذي يدرس الحركات الانفصالية في الولايات المتحدة منذ عقد من الزمن، أنّ تلك الحركات وصلت إلى مرحلة النضج. وهو يتوقّع حدوث أول انشقاق في العام ٢٠١٠ وتفكك الولايات المتحدة في غضون خمس سنوات. يأخذ منطقه بالاعتبار نموذج تفكك الاتحاد السوفييتي وعناصر إثنية خاصة في الولايات المتحدة والنزاعات التاريخية الداخلية في المجتمعات الأنغلوساكسونية.

لن تعيش الأنظمة الألعوبة التي أقامتها واشنطن في بلدان عديدة بعد انهيار الولايات المتحدة. سوف نشهد تحولاً عميقاً في المشهد السياسي الدولي، كما حدث حين اختفى الاتحاد السوفييتي.

ربما يبدو ما نتحدث عنه سرياليا، لكن لم يكن أحدٌ يتوقّع في مطلع العام ١٩٨٩ أن يختفي حلف وارسو والاتحاد السوفييتي أواخر العام ١٩٩١.

بين السلف.. والخلف

- إلى أي حدّ سيؤثر هذا التطور في المديين القصير والمتوسط على القوة العسكرية للولايات المتحدة، وما هي العواقب؟

في الوقت الراهن، لاتزال الولايات المتحدة موجودة. في الحياة البرّية، يكون الحيوان الجريح أكثر خطورةً من الحيوان السليم. نحن نجهل إن كان قادة الولايات المتحدة قادرين على إظهار رباطة



الجأش التي أبداها ميخائيل غورباتشيف وفريقه وهم يشهدون موت وطنهم.

باراك أوباما ابن باحثة اجتماعية عملت في برامج مناهضة التمرد في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية سي آي إيه في إندونيسيا، درس على يد زبيغنييف بريزينسكي في جامعة كولومبيا، لذلك فإنّ ميله الشخصي سيوصله تلقائياً إلى تفضيل الأعمال السرية. وكلّ شيء يدفع إلى الظنّ بأنّ واشنطن تحضّر حالياً مثل هذه الأعمال، لاسيما في أمريكا اللاتينية.

على كلّ حال، نحن نلاحظ أنّ الولايات المتحدة تقوم بعمليات عدوان جديدة. على سبيل المثال، نهبت مجموعات من الكوسوفيين، دربتهم السي آي إيه، مدناً يونانية. كذلك، قامت الأجهزة السرية الرومانية، التي دربتها السي آي إيه، بمحاولة الاستيلاء على السلطة في مولدافيا.

أياً كان الأمر، فمعظم المحللين يعتقدون أنّ جورج دبليو بوش لم يمارس واقع السلطة أبداً، بل كان آخرون خلفه يتكفلون بها. في الولايات المتحدة، السلطة ملك العسكريين أولاً، ويتوجب عليهم مواجهة الأزمة المالية. ينقصهم نحو ربع الموارد اللازمة لتنفيذ ميزانية الدفاع للعام ٢٠٠٩. وهذا يعني أنهم سيجرون اقتطاعات هائلة في الميزانيات الاعتيادية.

في البداية، اختار روبرت غيتس ومعاونوه برينت سكروكروفت وهنري كيسنجر عدم تجديد عقود مرتزقة في العراق وتوقيف برامج التسلّح الهائلة. ثمّ توجّب اتخاذ قرار بتعليق «الدرع المضاد للصواريخ» والإبقاء على «قوة الردع النووية». تمّ تقديم ذلك كله بوصفه بادرة حسن نية في مواجهة روسيا ومبادرةً أحادية من أجل عالم خال من القنابل النووية. لكنّ ذلك لن يكفي أبداً إذا تواصلت الأزمة.

على الصعيد الاستراتيجي، نحن أمام تراجع. يبحث البنتاغون عن سبيل للخروج من العراق مرفوع الرأس ويحاول تمرير الجهد الأفغاني - الباكستاني لحلفائه. وهو عالقٌ في فخّ تفكّك باكستان.

> **يعتقد البروفيسور «إيغور بانارين» أن الحركات الانفصالية في الولايات المتحدة وصلت إلى مرحلة النضج. وهو يتوقّع حدوث أول انشقاق في العام ٢٠١٠ وتفكك الولايات المتحدة خلال خمس سنوات.**

التآمر على إيران

• كيف ستتطور علاقات البلدان الغربية مع إيران والصراع الذي تقيمه القوى العسكرية، لاسيما إسرائيل، ودعم فرنسا المتحمّس بصدد «التهديد النووي» الإيراني؟

لم يكن مشروع الهجوم على إيران يستجيب إلاّ لأجندة مناصري إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير، أي اللوبي النفطي والحركة الصهيونية. لقد اخترع المحافظون الجدد أسطورة البرنامج النووي العسكري الإيراني وكرّرتها صحافةٌ ساذجة، مثلما كرّرت أسطورة أسلحة الدمار الشامل لدى صدّام حسين.

وفي حين أننا لامسنا قصف مواقع إيران النووية، استبعد أولئك الذين أطلقت عليهم تسمية «الجنرالات المتمردين» هذا الخيار في كانون الأول ٢٠٠٧. لقد وضع أوباما نفسه في خدمتهم في العام ٢٠٠٨، كما أعلن الجنرال كولن باول، وساعدوه على المجيء إلى البيت الأبيض. لم يعد هنالك إذن أي سبب للاعتقاد بأنّه ستتم برمجة الهجوم على إيران.

تتم المناقشات بين واشنطن وطهران في عدةٍ قنوات متزامنة وقد بلغت مرحلة متقدمة جداً. إنّ البنتاغون يحتاج إلى مساعدة الإيرانيين في العراق وأفغانستان. إضافةً إلى ذلك، يتوجب على واشنطن إغواء طهران لإبعادها عن موسكو ومنع توسع النفوذ الروسي في الشرق الأوسط.

من المثير للكرب أن نسمع نيكولا ساركوزي وبرنار كوشنير يهاجمان إيران، في حين أنّ سادتهما الأمريكيين لم يعودوا يحتاجون لنباحهم في هذا الاتجاه.

كما أنّه لمن الفظاظة بمكان أن نسمع القادة الإسرائيليين يواصلون تهديد إيران في حين أنّه ليست لديهم الإمكانيات للتنفيذ. بدعم من إدارة بوش، خططت تل أبيب لقصف إيران أثناء الألعاب الأولمبية. كانت إسرائيل قد استأجرت قاعدتين جويتين في جورجيا ووضعت فيهما قاذفاتها. من الناحية التقنية، كان بمقدورها أن تجعلها تقلع من تبليسي لقصف أهداف في إيران وإعادتها إلى فلسطين المحتلة، في حين أنّ تنفيذ مثل هذه العملية انطلاقاً من فلسطين المحتلة مستحيل نظراً للمسافة ولقدرة الطائرات على الطيران. والحال أنّ روسيا، التي وقّعت اتفاقية دفاعية مع إيران تدخّلت ما إن تمكّنت من ذلك لتدمير المنشآت الإسرائيلية في جورجيا ولم يصدر عن الولايات المتحدة أي ردّ فعل. بل هنالك ما هو أكثر وضوحاً. فقد ردّت السلطات الروسية على التصريحات الإسرائيلية الأخيرة مذكّرةً بأنّ التقنيين في محطة بوشهر النووية هم كلّهم من الروس. بعبارات أخرى، فإنّ قصف المنشآت النووية الإيرانية يعني قتل مواطنين روس وحرباً على روسيا.

مخاوف الحلفاء الصغار

• ما هي عواقب الأزمة الاقتصادية العالمية على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟ هل ستواصل الأنظمة العربية الحليفة لواشنطن سياسة انحيازها على الرغم من كراهية شعوبها للولايات المتحدة؟ وما انعكاس كل ذلك على المسألة الفلسطينية؟

في الشرق الأدنى وغيره، لم تعد واشنطن تمتلك أدوات تنفيذ سياستها ويتوجب على موظفيها التفكير في تغيير خطط مستقبلهم.

إنّ إدارة أوباما تعتقد أنها قادرةٌ على القضاء على الأزمة الاقتصادية، لذلك قرّرت تجميد الشرق الأدنى لوقت يكفي لمعافاة اقتصادها. إذن، فأتباعها متأكدون من البقاء في مناصبهم على المدى القصير. لكنّ العديد منهم يعتقدون بأنّ الولايات المتحدة لن تنهض مجدداً وبأنها ستتخلى عنهم مثلما تخلى الاتحاد السوفييتي المريض عن الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. من هنا تنبع رغبة بعض الفاعلين في التفاوض على تسويات مع محور طهران - دمشق - حزب الله - حماس طالما أمكنهم ذلك. لكنّ الأمر يتعلّق حالياً بالموقف الفردي لبعض الانتهازيين، لا بتحول للأنظمة.

كي يصل باراك أوباما إلى البيت الأبيض، شكّل تحالفاً خليطاً، يتضمن جنرالات قوميين يرفضون شن حروب لخدمة المصالح الإسرائيلية مثلما يتضمن الزمرة «الواقعية» في الحركة الصهيونية. هذا التحالف يعي أنّه يمكن أن يتشظى حول المسألة الإسرائيلية وأنّ كلاً من مكوناته مرغمٌ إذن على تقديم تنازلات والتوصل إلى اتفاق.

سوف يبقى الحفاظ على الاستيطان اليهودي في فلسطين هدفاً أساسياً للولايات المتحدة، لكنّ الإسرائيليين لا يستطيعون توقع أية مساعدة تتجاوز ذلك الهدف. هم لا يستطيعون القيام بأية عملية عسكرية في هذه المرحلة. وقد أطاعوا إدارة أوباما حين فرضت توقيف العمليات ضد أهل غزة قبل بداية حفل تنصيبه كحدّ أقصى.

ينبغي الآن النظر إلى الأمور من زاوية أخرى: كيف ستتمكن واشنطن من مواصلة حماية الاستيطان اليهودي لفلسطين إذا قلبت ثوراتٌ شعبية الحكومة المصرية والسلطة الفلسطينية؟

اختبارات «ديمقراطية»

• كيف تقيّم الصدام بين إيران وبلدان الاتحاد الأوروبي التي حضرت مؤخراً اجتماع دوربان /٢/ الذي عقدته الأمم المتحدة؟

تمثّل أحد الرهانات الكبرى لمؤتمر دوربان في توصيف الصهيونية. في العام ١٩٧٥، تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قراراً يؤكّد بأنّ «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». أثناء مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، ألغت الجمعية العمومية هذا القرار إكراماً لموقف إسرائيل الجديد. بعد أربع سنوات، وضع اغتيال إسحاق رابين على يد متطرّف يهودي حداً لكل أمل في السلام. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح ضرورياً إعادة العمل بقرار العام ١٩٧٥ لمحاربة هذه الكارثة، وهو ما تمت محاولته في دوربان /١/ وينبغي أن يتم في دوربان /٢/.

> **بينما يتمّ إلهاء الرأي العام بالنقاش حول اختلاف لون جلد بوش وأوباما، يواصل الأفراد أنفسهم ممارسة السلطة وبالأسلوب نفسه.**

لقد تبنى الأمين العام للأمم المتحدة موقفاً مسبقاً يتمثّل في القول إنّ كل الدول الأعضاء تكافح العنصرية، وبالتالي فإنّ أياً منها ليست عنصرية. وقد قرّرت الولايات المتحدة، التي تتذكّر كيف أهين وزير الخارجية كولن باول في دوربان /١/، مقاطعة المؤتمر. وعيّنت فرنسا سفيراً خاصاً هو الصهيوني فرانسوا زيمراي لتخريب المؤتمر علاوةً على أمينة حقوق الإنسان راما ياد التي كرّست لذلك كلّ طاقتها. وقد تشاورت عدّة حكومات مسبقاً لمغادرة الصالة أثناء خطاب الرئيس الإيراني، ونفّذ سفراؤها ذلك.

شهدنا حينئذ مشهداً خارقاً. فقبل أن يتمكّن الرئيس الإيراني من إكمال جملته الأولى، أثار ثلاثةٌ من أعضاء اتحاد الطلاب اليهود في فرنسا متنكرون على شكل مهرجين بلبلة في الجلسة. ثمّ تواصل العرض، حيث غادر سفراء الاتحاد الأوروبي الصالة. كما بذلت كل الجهود كيلا يطّلع الجمهور الغربي على أقوال الوفد الإيراني.

لكن ما الذي قاله الرئيس أحمدي نجاد؟ لم يدع إلى شطب إسرائيل من الخريطة ولم ينكر إبادة اليهود. كما أنّه لم يفعل ذلك أبداً على عكس ما تنسبه إليه كذباً الصحافة الأطلسية.

لا. لقد قدّم عناصر للتفكير. في رأيه، فتأسيس دولة إسرائيل ليس تعويضاً عن الجرائم المرتكبة ضد يهود أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، بل استمرارٌ للإيديولوجيا العنصرية التي لا تميّز النازية فحسب، بل كذلك الاستعمار. كان يهود أوروبا ضحايا للعنصرية، مثلما أنّ الفلسطينيين والأفغان والعراقيين هم اليوم ضحايا لها.

بعد طرح ذلك، شجب محمود أحمدي نجاد دور مجلس الأمن في مجال عدم معاقبة الجرائم العنصرية المرتكبة في فلسطين وأفغانستان والعراق. وخلص إلى المطالبة بإلغاء حقّ الفيتو الممنوح للقوى العظمى في مجلس الأمن. لقد دعا لإقامة مؤسسات دولية ديمقراطية، تتمتع فيه كل دولة بصوت مساو. من جانب آخر، فإنّ موقف الأنغلوساكسوفونيين والأوروبيين، الذين قاطعوا المؤتمر وأزعجوه أثناء إلقاء خطابه وغادروا الصالة، يشهد على رفضهم لمؤسسات ديمقراطية ويثبت صحة موقف الرئيس الإيراني.

■■

جديد نتاجنا الثقافي:

رحلات روسية تثير حفيظة «مثقفين» سوريين!!

◄ محمد سامي الكيال

بات من الواضح أن ما يسمى بـ«الوسط الثقافي السوري» قد فقد منذ زمن طويل حيويته، وقدرته على الإنتاج الثقافي الحقيقي، خاصةً بعد الأحداث الأخيرة التي مرَّت بالمشهد الثقافي للبلاد، وانتهكت بشدة ما تبقى لنا من أعراف وتقاليد ثقافية عريقة، مورثة عن العصر الذهبي للثقافة السورية؛ كإيقاف عرض مسرحية «طقوس الإشارات والتحولات»، والاعتداء على المنحوتات التي يحويها قسم النحت في كلية الفنون الجميلة بدمشق. حيث أن الصمت المريب الذي قابل به «المثقفون» هذه الأحداث وغيرها جعلنا نفقد الأمل حتى في قدرتهم على القيام بأدنى بادرة احتجاج، أو الإتيان بأية ردة فعل، وإن كانت خجولة، للدفاع عن مقومات وجودهم بالذات!!

وإذا كان «مثقفونا» قد أثبتوا تقاعسهم وجمودهم بجدارة، فإنهم قد أثبتوا أيضاً قدرتهم وكفاءتهم في إعادة إنتاج خطاب الركود الثقافي، وهوسهم الشديد بالإبقاء على الحالة الراهنة للثقافة السورية، والعربية عموماً، بوصفها ثقافة بلاستيكية ومعلبة، تتهرب من طرح أسئلتها الأكثر أهمية، وتتجنب معالجة قضاياها الشائكة والإشكالية، لتبقيها في الحيز الهائل للمسكوت عنه واللامفكر فيه.

ولعل الضجة الفارغة التي بدأ البعض يثيرها حول كتاب «سورية في رحلات روسية خلال القرن التاسع عشر» هي خير مثال على ما ذهبنا إليه أعلاه، فهذا الكتاب الذي ترجمه وحرره كل من د .نوفل نيوف ود .عادل إسماعيل، قد أساء حقاً إلى منطق الثقافة «المعقمة» الذي يستميت كهنة ثقافتنا المعاصرة في الدفاع عنه، بعد أن تجرأ مترجماه على إدخال مفردة جديدة وغريبة على عقليتنا الثقافية، وهي «الشفافية» في تصوير «الآخر» كما هو، من خلال تقديم نظرته إلينا في فترة تاريخية معينة دون تزويق أو تعديل، مما قد يساعدنا على فهمه وفهم أنفسنا أكثر.



ففضلاً عن الأهمية التاريخية الكبيرة للكتاب، بما يقدمه من شهادات أشخاص عاصروا مرحلة مهمة من تاريخ منطقتنا، فإن الإنشاء الإستشراقي النزعة الذي يحويه يوضح آليات اشتغال العقل الغربي، وطرق تعقله واستيعابه لمفردات واقعنا وثقافتنا (والتي للأسف الشديد لم تتغير تغيراً جذرياً عمَّا كانت عليه في القرن التاسع عشر)، وبالتالي فإن الإطلاع على هذا النوع من الإنشاء، مهما حوى من عبارات وأفكار قد تثير استياءنا، يمكِّننا من التعامل مع ذلك «الآخر»، سواءً أن اخترنا التعامل معه بمنطق المقاومة أو بمنطق الحوار، وليس من مهمة المترجمين أن يعدلوا أو يحذفوا شيئاً من النصوص التي تصديا لترجمتها، أو أن يجندوا أقلامهم لرد كل تهمة، أو تفنيد أية فكرة سلبية قد ترد فيها، فهذا النوع من الوصاية الفكرية على القارئ يرجع إلى عصر قديم حقاً يبدو أن مثقفينا لن ينجحوا أبداً في تجاوزه (نستحضر هنا الترجمة الشهيرة التي قدمها فيلكس فارس في عام ١٩٣٨ لكتاب نيتشه «هكذا تكلم زاردشت»، والتي حفلت بتدخلات وهوامش أرهقت النص الأصلي وشوهته، أصرَّ المترجم على وضعها خوفاً على القارئ من الضلال!!!)

وإذا تجاوزنا نقد العقلية التي تحكم مثقفينا، فإن الاحتجاجات التي أثارها البعض على الكتاب تبين حقاً الضعف المعرفي الكبير الذي يعاني منه الكثيرون ممن يعتبرون أنفسهم كتاباً وصحفيين، والذي يتبدَّى أساساً في عدم قدرتهم على إدراك أن معظم النصوص التي حواها الكتاب تنتمي إلى ما يسمى بـ«أدب الرحلات»، وهي لا تدَّعي في أغلبها الموضوعية والتجرد العلميين، فأولئك الرحالة الروس الذين قدموا إلى «الشرق» لا يخفون تأثرهم بالأساطير المتوارثة عن «سحر وجلال الشرق» التي يحفل بها الموروث الشفهي والكتابي الغربي، ولا يتوانون عن إبداء خيبة أملهم من الفارق الكبير الذي لاحظوه بين الواقع الحقيقي لـ«الشرق» وبين ما كانت مخيلتهم تحفل به من تصورات، وهم بالتالي يدركون تماماً أنهم يقدمون لقارئهم الغربي إنشاءً أدبياً تتجاور فيه عناصر الخيال والواقع، ويسعى إلى مخاطبة المخيال الجمعي الأوروبي.

إن جهل أساليب استخلاص المعرفة العلمية والتاريخية من مثل هذا النوع من النصوص الأدبية، يعكس بشكل فاضح عدم إلمام الكثير من مثقفينا بألف باء القراءة النقدية التي تشكل الأداة المنهجية الأساسية لأي مثقف.

وأخيراً وليس آخراً لابد أن نبدي دهشتنا من الأسلوب الذي استخدمه البعض في «نقد» الكتاب، وهو تحريض جهة رسمية كوزارة الثقافة عليه وعلى مترجميه، فهذا الأسلوب يوضِّح حقاً أخلاقيات وسطنا الثقافي، خاصةً وأن هذه الوزارة العتيدة قد أظهرت في الآونة الأخيرة كفاءتها الشديدة في خنق كل إنتاج ثقافي يشذُّ عن الإطار السائد للتعليب الفكري والثقافي!!

■■

ربما!

صديقنا يوسا

◄ رائد وحش

يتفرد الروائي البيروفي ماريو بارغاس يوسا، من بين جميع رواة العالم، بأنه الكاتب الأكثر لعباً وتجريباً، والأكثر اجتراحاً للتقنيات، ففي كل نص جديد، ثمة جملة اختراعات في السرد، وتقطيع الزمن، والنقلات... إلخ، يبرهن من خلالها أن الرواية معجزة، لا يصلها إلا الألعبان المكّار، وعلى القارئ أن يعد الصفحات بالأنفاس والرجفان واللهاث.

في أعماله المجونية «امتداح الخالة» و«دفاتر دون ريغو بيرتو» و«شيطنات الطفلة الخبيثة» يظهر يوسا كواحد من فئة المتوحشين، أولئك الذين تتوثب في شرايينهم نمور وذئاب، مثله مثل بول غوغان الذي أعاد تأليفه على كيفه في «الفردوس على الناصية الأخرى».. في رواياته هذي ينتمي صاحب «السمكة في الماء» إلى أدب الشهوة، لكنه يفترق عن تراث الأيروتيكية العظيم الذي يقوم على مزاوجة بين اللغة والأطعمة والتوابل، عبر جعله الفن التشكيلي المثير الحسي الأول بلا منازع، مزيلاً المسافة الفاصلة بين الكتابة والرسم، لتصير اللوحات الفنية فصولاً روائية، وتصير اللغة ألواناً وأشكالاً وكتلاً، والرواية ككل مرسماً، لأنه يدرك في العمق أن ما نحتاجه نحن البشر هو أن نكون عراة.

خبرته الطويلة في مجال كتابة الرواية قادته إلى وضع شهادة حرفية، بشكل مختلف عن عمل النقاد، وذلك في «رسائل إلى روائي شاب» الذي ينطلق من صميم التجربة وحدوسها، ليخلص إلى صرخة فحواها «لا يمكن لأحد أن يعلم أحداً الإبداع».

raedwahash@kassioun.org

بشيء من نزقي

في ذلك الحي عرفت المتة وطلّقت الشاي المحلى، وتعلمت أن كأس المتة يمكن أن يُحمّل بالعديد من العادات الناظمة لسلوك المحتسي، ربما، نكاية بالقهوة المرة!! كما تعلمت كيف يمكن للكأس نفسه أن يُدار على الجميع واحدا تلو الآخر، كان ذلك في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، فقد ترك خلافي مع كثير من أهلي وحتى أبي وقعا شديدا في نفسي فقادني نزقي إلى أبعد حد ممكن، هربتُ إلى دمشق وتحديدا إلى أطراف حي التضامن، المصادفة وحدها عرفّتني بثلة من الشباب: تركمان، أكراد، عرب.. والقائمة تطول. جغرافيا المخيم كانت أشد ما عانيت أما ما تبقى من المعاناة فقد تكفل بتخفيفه الأصدقاء، ذلكم الخليط العجيب الذي يفتح أمامك بابين لا ثالث لهما إما الاندماج أو الانزواء فكان الخيار الأول هو دربي الذي سلكته حتى هذا اليوم. شحّاذه كان أهم الذين قابلتهم في المخيم، فقد لفتني فيه شيئان أولهما تحليه بالنخوة في مساعدة جيرانه وخاصة أيام العطل والأعياد عندما يستغل المحتاجون لبناء غرفة مخالفة غياب أعين البلدية لتجده قد انبرى للمساعدة على غرار الكثيرين في تلك العشوائيات، أما الشيء الثاني فهو المعجم الزراعي المشترك لكلينا كوننا من الجنوب ومن مدينتين متجاورتين بالجغرافيا والطباع.. مع هذا الصديق وفي بيته سمعت تلك العبارة الواخزة والتي غيرت منحى حياتي إلى الأبد: «الإنسان صانع تاريخه»، كنت وأنا القادم بعد امتحانات البكالوريا معبأ بجبرية يصعب (فكفكتها) بدأتُ الاستماع إلى الأحاديث والحوارات بعد أسبوع واحد من وصولي، فقد كانت مشارب الأصدقاء هؤلاء ومنطلقاتهم متلونة كقوس قزح فكان الاحتكاك وكانت المطبات الأولى التي فضحت ضحالة معرفتي وقلة حيلتي في المضي بالحوارات، فقط المصطلحات الزراعية كانت تجمعني بشحاذه (شاعوب، مذراة، خيشة، منساس) أما مصطلحات مثل: الحداثة الشعرية، المادية الجدلية، العروبة الحضارية، البنيوية، التفكيكية . وهذه الأخيرة أضحت موضة في تلك الحقبة وخاصة بعد ظهور أطياف ماركس لديريدا . فقد كانت غريبة عني وكان صمود تلك المصطلحات في ذهني يشابه عمارة ذلك الحي إذ كانت البيوت تسند بعضها بعضا منتظرة حدثا ما يجعلها بالية وغير صالحة للاستعمال، كنظرية الزلزال القادم لا محالة والذي يمكن له تقويض كل شيء، وهذا الخوف من رداءة البناء أدى بطبيعة الحال لظهور أهم معلم ثقافي اجتماعي في تلك العشوائيات، الخوف الأبدي من إصغاء الجيران إلى الأحاديث الدائرة بسبب تلاصق الجدران وطبيعتها، سماكتها تتجاوز العشرة سنتمترات قليلاً. هناك كان ضعفي المعرفي مذهلا وأحسسته ثقبا أسود في أعماق الكون لا يمكن الوصول إليه أو مباغتته من قبلي إلا بعد لأي عظيم، فأنا إلى هذه اللحَظة أشعر أني نصف خائف وأعيش في حوران في بيت مقاوم للزلازل، وحتى هذه اللحظة أيضا أشعر أني نصف مثقف وأحمد اللّه كثيراً على هذه النعمة!! مخالفا غرامشي الذي صرح بأن: أنصاف المثقفين أشد خطراً على المجتمع من الجاهلين.. لأن تلك الهوامش والعشوائيات فيها ما فيها من الضياع والجهل أيضا فلو أن المصادفة عرّفتني (بأزعر) من هؤلاء الزعران الذين يكثرون في تلك الأحياء لما كنت نصف المثقف الذي يصنع تاريخه، بل لربما صرت أشهر من بطل زقاق المدق زيطة صانع العاهات!!!

■ فواز العاسمي

falasmi@yahoo.com

نهنهات الشيح.. ديالكتيك الألم والرفض

◄ فواز بن فواز العيسمي

.١.

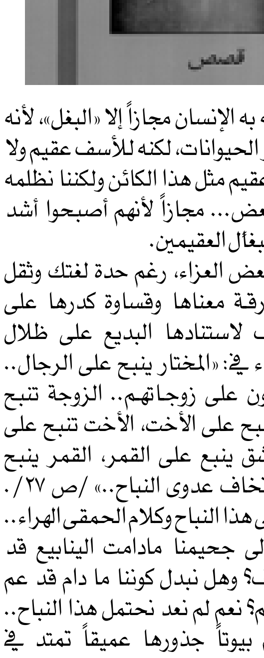
«كل مديح لأي مبدع يقدمه قارئ ما أو ناقد ما ولا يستحق عمله الإبداعي ذلك، يتحول إلى هجاء للقارئ الذي لم يقرأ بشكل جيد أو للناقد الذي لا يحكم بشكل منصف أو موضوعي»!!! لا هروب أبتغيه من قول الرأي ولا اقتحام عدواني أرتضيه.. إنما أقدم أمنية بحضور متواضع وبشكل خاص بعد قراءتي لمجموعة الصديق «وفيق أسعد» القصصية بعنوان (نهنهات الشيح)..

استوقفني هذا العنوان الملفت والمختار لمنتج بالبعد القصي في البيداء... إذاً هو بري تماماً كأنه تهيؤات لتأوهات عراء حزن القيصوم... وأقول تصريحاً وليس تلميحاً بأن كل قارئ أو مشاهد أو مستمع لأي نوع من أنواع الفنون يجب أن يعلم أن هدف هذه الفنون القصدي تهذيب تعاملنا مع اللغة البارعة بألق وإشراق بلاغة صورها ومعانيها التي تهذب وتهندس أذواقنا، وترميم ما يتلفه الابتذال من شوق الإنسان فينا للوصول إلى الكمال، وتنوير عقولنا وتوسيع آفاق أفكارنا لنقوم بالتغيير..

حسناً هو الذهاب حلماً وخيالاً واحتمالاً إلى القارئ أو المتلقي لأسئلة مطروحة عليه، كي يتمكن على ضوء خلفيته الثقافية من محاكمة انطباعاته وإبراز المفارقات العفوية أو القصدية في التعامل مع النوع والكم وبيان التوجه.!

.٢.

بقدر معرفتي العادية، لا يستثنى أي عمل مهما علا شأنه من اقتراح رأي... وإنني حقاً أحاول أن أرى نصف الكأس المملوء.. وهنا أقول إني أصدق «نهنهات الشيح» «بأن الكلاب الرابضة خلف الدار ما تزال وفية لنباحها»، كذلك حين تقول «يستيقظ عرب الكهف وكلبهم فلا يجدون أحداً في الأرض، يحتفلون بانتصارهم.. يغطون من جديد في نوم عميق. وكان.. ياما .. كان».. أما قصة «البغل»، فهي حقاً قصة السيد الملتزم الذي مثل دور المناضل بمسلسل «حمام القيشاني» وعاد إلى التزامه بعد أن تم إخصاؤه.. لكن كل شيء



يمكن أن يشبه به الإنسان مجازاً إلا «البغل»، لأنه يعمل مثل أكثر الحيوانات، لكنه للأسف عقيم ولا شيء بالكون عقيم مثل هذا الكائن ولكننا نظلمه إذا شبهناه ببعض... مجازاً لأنهم أصبحوا أشد بغلنة من كل البغال العقيمين.

ربما وجدت بعض العزاء، رغم حدة لغتك وثقل مبناها على رقة معناها وقساوة كدرها على الظل الخفيف لاستنادها البديع على ظلال أثرها، بما جاء في: «المختار ينبح على الرجال.. الرجال ينبحون على زوجاتهم.. الزوجة تنبح الابن، الابن ينبح على الأخت، الأخت تنبح على العاشق، العاشق ينبع على القمر، القمر ينبح عليك، وأنت تخاف عدوى النباح..» /ص ٢٧/.

نعم بتنا نخشى هذا النباح وكلام الحمقى الهراء.. فهل نذهب إلى جحيمنا مادامت الينابيع قد بدأت بالجفاف؟ وهل نبدل كوننا ما دام قد عم الفساد الرجيم؟ نعم لم نعد نحتمل هذا النباح.. تقول: «ترسم بيوتاً جذورها عميقاً تمتد في الأرض، بيوتاً مداخنها مطفأة تعلوها أعشاش مخربة.. بيوتاً بأبواب بلا مقابض وبلا مفاتيح. وجه أمك وجه أبيك وجه عدوك» /ص ٣١/.

فهل نحن مواطنون أم سكان أجساد ترتحل إلى آلامها قلوب تذوب بأوهامها؟ أم نحن أطياف تعبر هذا الوجود كأحذية الحمقى تروح وتجيء أمام أبوابنا.. تنتظر لحظة الفراغ حتى تقتلعنا من جذورنا أعقاب أحذية الجنود.. ثم تقول.. «لا يا ابني الوطن ليس قطعة قماش ملونة ولا قطعة أرض يحدها بحر أو جبل.. الوطن ليس حدوداً، الوطن يا ابني.. بيت .. خبز.. كرامة.. فرح..» /ص ٢٣/. من لا وطن حقيقياً له، لا حياة ولا عشق له.. القرى جذور منخورة، المدن مسافرة إلى مجهولها. ثم تعود لتؤكد بصدق «لماذا يربط العلم؟ منعاً من أن يطير، خوفاً من أن يهرب بلا جواز سفر أو يحط على الأرض».. إنه استشهاد مفعم بدقة الحساسبية لمن يريد أن يعرف معنى هذا الرمز العظيم عند كل الأمم والشعوب».. ثم تقول «المدينة أحصنة أكلت قوائمها تضرب الأرض بحافرك تحمحم تطلق عنان صهيلك».. نحتاج إلى علم يرفعه الأبناء ولا ينكسه الجبناء.. «الجبال ما هي إلا أحجار صغيرة أحبتنا ذات يوم وكبرت بفعل خيانتنا لها».. هكذا بشفافية تؤنسن الأحجار «يصنع لك مدينة من ورد ويصلبك على أبوابها رمزاً للطهر والعفة»..

٣--

وفيق أسعد بوح وانفجار بلغة الأدب ومعاني الشعر، لكن مأساة مفرداتك جور قسوتها على المسامع المرهفة، وصدمتها لمن لا حياة لهم.. مفردات كأنها البقع الصغيرة السوداء فوق طهر بياض هذا المضمون الذي يهزنا.. يزلزلنا.. صرخة قهر تتحدى الإرادات الجائرة التي لا تحجب الفرح عن أرواحنا فقط، بل تذرينا بعد أن ننطفئ ونصبح رماداً.. أما نحن فما زلنا نرى «الجبل الأخضر تلألأ.. والجنود أطفالاً والعتاد دمى والبحر ساقية تقطر دماً».. إن بعض اكتشافاتك ليست دقيقة مع أنك تقوض بإصرار، باسلاً وشجاعاً، كل خيبات الآمال، وترسي ركائز مضمون لغتك فوق صخر الصمود.. لغة هي حقاً نسيجها الحي مادية هيجل.. وديالكتيك ماركس... وتاريخ والدك.

شكراً وفيق أسعد..

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/4/29) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

كيف اجتاح «الاجتياح» الفضائيات التي غضت الطرف عنه

◀ جهاد أبو غياضة

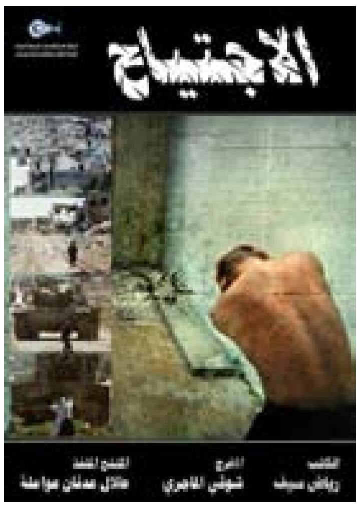
من أكثر الأشياء إيلاما إهمال الإبداع في عالمنا العربي، والتغاضي عن المواهب حتى يكتشفها الآخرون (الغرب) ويكرموها. وما يكاد ذلك يحصل حتى تنهال الالتفاتات والثناء، لا بل والاعتزاز بكون المبدع صاحب الموهبة شخصا عربيا.

هذا ما حدث مؤخرا مع مسلسل «الاجتياح» العمل الدرامي العربي المتفرد بامتياز شكلاً ومضمونا، فالنص للكاتب رياض سيف وكاميرا المخرج التونسي شوقي الماجري بتمازجهما الخلاق، مع نخبة من نجوم التمثيل في سورية والأردن وفلسطين، استطاعت أن تقدم للمشاهد مسلسلاً رفيع المستوى، يحاكي دراميا فصلاً شديد التعقيد والغموض من تاريخ القضية الفلسطينية.

العمل الذي سلط الضوء على خفايا وأسرار الحكايات الإنسانية التي عاشها الفلسطينيون خلال مرحلة ما سمي بعملية «السور الواقي» وما رافقها من اجتياح لمدينة رام الله وحصار لمقر الرئيس الفلسطيني، مرورا بمأثرة القرن العشرين الخالدة: ملحمة مخيم جنين، المخيم الذي سطع بصموده الأسطوري، بأسلحة مقاتليه البسيطة التي وقفت تسعة أيام بلياليها في وجه البربرية الإسرائيلية. مع تسليط الضوء على أعظم صور التلاحم الديني التي تجسدت خلال حصار كنيسة المهد.

«الاجتياح» منذ انتهاء العمليات الفنية فيه وهو يعاني شدة الإهمال والرفض المطلق له كما أشار منتج العمل طلال عواملة، فقد رفضت عرضه أكثر من قناة تلفزيونية، لتتفرد بتسليط الضوء عليه وعرضه قناة LBC اللبنانية، وهذا يسجل لها رغم التحفظ على خط القناة وسياستها. ثم جاء قرار الجهة المنتجة المشاركة به في مسابقة مهرجان الإعلام العربي في القاهرة ٢٠٠٧ عله ينال حقه قليلاً، ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئا.. فلم يحظ «الاجتياح» بأية جائزة من جوائز المهرجان ولم يلفت انتباه أحد من النقاد، بل إنه لم يتلق تنويها واحدا حتى، إلى أن تحين اللحظة التي يفوز فيها بأكبر جائزة عالمية هي جائزة «ايمي» والتي تشكل المعادل التلفزيوني لجائزة الأوسكار، متخطيا بذلك أكثر من ٥٠٠ عمل تلفزيوني من جميع أنحاء العالم. من هذه اللحظة ستبدأ أشهر المحطات التلفزيونية الفضائية والمحلية بعرضه، وإعادته لمرات متتالية، وبالتزامن نفسه أحيانا. ولتنهال عليه كل أوجه الثناء الفني والسياسي، ويشير إليه النقاد بعين الرضا الفنية، وبالكثير من الاعتزاز المطلق بكونه عملا عربيا وصل درجة العالمية حتى بلغ الأمر حد التنافس القطري على تبعية العمل هل هو أردني أو سوري أو فلسطيني.





مسلسل «الاجتياح» بالأصل هو عمل درامي ممتاز بكل المقاييس الفنية من حيث السيناريو والإخراج والتمثيل، وبدرجات عالية تصل حد التماهي بين الممثلين والأبطال الحقيقيين. وهو ما ظهر من خلال تجسيد الفنان القدير عباس النوري (اختير مؤخرا كأفضل ممثل عربي لعام ٢٠٠٩) لشخصية أبو جندل (الشهيد يوسف ريحان).

هو عمل جبار نجح برصد الكثير من دقائق الأمور الحياتية، وأبدع في إظهار الجانب الإنساني الخفي عند الفلسطينيين وخصوصا الفدائيين منهم. ولكن يبقى السؤال الأهم إلى متى سنبقى ننتظر الآخرين ليكرموا مبدعينا ويسلطوا الأضواء عليهم حتى نعترف بوجودهم وقدراتهم؟

لقد لاقى المسلسل التكريم الذي يستحقه عالميا، ومن أعلى المستويات الفنية ولم يعد بحاجة لتكريم أو ثناء من أحد، ولكن هل وصلت الهشاشة الفكرية بنا حد عدم وجود عناصر أو أطر صالحة لتميز المواهب والحكم عليها... هو سؤال مفتوح نتركه برسم النخب الثقافية؟

Jihad-ag@hotmail.com

بين قوسين

«اكتب واهرب»

◀ خليل صويلح



كان الصراع بين الجنوب والشمال، بين المركز والأطراف، بين السلفية والعلمانية. اليوم ببساطة اندحرنا جميعا، واخترنا مربعا ضيّقا كي نصفي حسابات صغيرة بين طاولة وطاولة في المقهى الواحد، بين مثقف يعمل، وآخر يتسكع في قمامة الوقت والترّهات، وإذا بسيل من السفاهة العربية الأصيلة تندلق من مواقع الكترونية تحت بند الحرية والديمقراطية والرأي الآخر، وكأن الأمر مجرد تسلية عابرة في شبكة كلمات متقاطعة، تجمع شاكيرا عموديا مع إدوارد سعيد أفقيا، و«مثقف» مسطح مع محمود درويش، وعريف الملاهي والمعاق ذهنيا مع أبي حيان التوحيدي.

نعم لقد فقدت الصحافة السورية عبر نماذجها هذه، روحها الحقيقية، وبات «فاوست» يتجوّل على صفحاتها بكامل شيطانيته في عرض متواصل من الركاكة. الأمر في الواقع يشبه صورةً سوق العتيق عند الغروب: بقايا بندورة، وخس، وبقدونس ذابل، على أمل صعب بزبون عابر يشتري ثلاث ربطات بسعر ربطة واحدة.

أراقب بصمت «الخلد» وهو يحفر «قصره» في التراب الطري، والجرذ المذعور يبحث عن ملجأ ينقذه من ضوء مباغت، فيغوص في أقرب مستنقع، وأذهب إلى شؤوني مشفقا على «ثقافة» تنشأ فجأة مثل غرفة عشوائيات، تُبنى في يوم عطلة البلدية، خوفا من «كبسة» مفاجأة من دورية شرطة.

«اكتب واهرب» شعار تسلّقه بعضهم، في غياب معايير وقوانين صارمة، تحدّد أبجديات النشر، فطالما المسألة تتعلق بحروب مثقفين، لا توجد مشكلة على الإطلاق، أما أن تقترب من ملف فساد بكامل رائحته العفنة، أو حتى أن تغامر في نقد مذيعة بلهاء تخطئ في النحو والإلقاء فستستنفر جهات عدة دفاعا عن وجودها الإبداعي.

منذ أشهر بات يتردد اسم مغنّية ملاهي على خط الربوة، وحين كتب أحدهم عنها، وجد نفسه فجأة أمام مدير أعمالها الذي جاء مهددا ومتوعدا، وهو في الواقع «بودي غارد» من النوع الفاخر، فانتهى الأمر بفنجان قهوة واعتذار رسمي مكتوب، ووداع حار إلى باب الصحيفة، أما أن يتعرّض كاتب ما لحملة تشويه تقودها ورشة من الطبالين، فالأمر يتحوّل إلى وجهة نظر، و«سجال ثقافي» فحسب.

مرة أخرى أشفق على هؤلاء العاطلين عن العمل والمخيّلة، فمعاركهم تشبه خلع الأسنان اللبنيّة، لا تستأهل الاهتمام، أما أن نحوّل الصفحات الثقافية لهواة أتوا للتو من بريد القراء، فتلك مشكلة حقيقية، لا تخلو من سوء نية، كما أنها تنطوي على صرف فواتير مجانية من رصيد الثقافة السورية الرصينة، والتي - كما أزعم- لم تصل يوما إلى هذا الدرك من الانحطاط.

عين نذير نبعة على العالم



المعرض الاستعادي لمسيرة الفنان نذير نبعة الذي افتُتحت بافتتاحه صالة «تجليات» يقدّم بانوراما واسعة لمختلف مراحل تجربة هذا الفنان العلامة، فهو الذي أعطى وتميز، واجتهد وجدّد، وذلك بفضل نظرته العميقة ورؤيته الثاقبة، فنذير كما يكتب عنه الفنان يوسف عبد لكي في الكتاب المرافق للمعرض: «قضى... خمسين عاما من عمره في معركة مفتوحة مع اللوحة: كيف تكون ابنة ثقافة عصره وبلده وتكون أغنيته الخاصة في نفس الآن، كيف تزاوج بين النغم العام وجمال التفاصيل، كيف تنطق بالموهبة وتتجوهر بالعمل، كيف تقيس المسافة بين وضوح الخط وعمق اللون، كيف تنطق عن هواه وتحاور آلاف النفوس، كيف تستلهم من الواقع وتسفحه تحت أقدام المخيلة؟؟».

تجربة نذير نبعة (المولود عام ١٩٣٨ المزة - غوطة دمشق) تجربة فنية كبيرة نهلت من معينات مختلفة، من المكان الأول، من الخرافات الشعبية، من جمال نساء الشرق، من واقع البلاد وناسها، ومن روح الإنسان الشفيفة. في بدايته تأثر برواد التشكيل السوري، ثم بأعمال الفنانين المصريين أثناء دراسته في القاهرة، ليصل من كلٍ مكوناته إلى لوحة لا تحتاج توقيعا ليُعرف صاحبها، لوحة أصبحت «درسا» كما يكتب عبد لكي، فمغامرته الفنية الشاقة التي جمعت البذخ والتقشف، الصرامة والرقة، الخفة والثقل، القوة والهشاشة، في مزيج واحد، مع الاشتغال المستمر على تطوير الرؤيا والانتقال إلى منطقةٍ جديدةٍ، كل هذا جعل من نبعة فنانا سوريا بامتياز.

■■

«فنون» تعود لتصبح «هنا دمشق»: تغيرت الأسماء والشكل واحد





«فنون» المجلة التي تصدرها هيئة الإذاعة والتلفزيون في سورية، تحوّلت دون سابق إنذار إلى «هنا دمشق»، عائدة بذلك إلى اسم لا ندري إن كانت ولدت من رحمه أو جاءت لتحل محله، دون أن يتغيّر فيها أي شيء يذكر، وكل ما حدث هو تغيير الاسم فقط. الأمر كما يوضح رئيس تحريرها حسام دولي في افتتاحية عدد التحوّل أنه شغف شخصي!

بين «فنون» أو «هنا دمشق» لا نعثر على فرق كبير حتى في الشكل، فكل ما هناك تبديل أسماء وحسب، علماً أن الاسم تغير أكثر من مرة، منها بسبب، ومنها بلا سبب، ما أسهم كثيرا في إفقاد المجلة بريقها في بيئة قحط كان يمكن أن تسد الفراغ الكبير فيها: لكنها كمجلة كانت غائبة..

كان يمكن لـ «فنون» أن تكون لسان حال النهوضٍ الكبير للفنون السورية وتبوئها للصدارة عربيا، ولكنها ظلت تمعن في الغياب، لتبقى على هامش الحدث الفني دون أن تقدم أية إضافات على الساحة الإعلامية السورية..

فادي يازجي في غاليري «أيام»



يستضيف غاليري «أيام» معرض الفنان فادي يازجي، وقد خصص يازجي هذا المعرض لجديده على المستوى الأسلوبي، حيث نراه يوظف بعض عناصر الحياة اليومية البسيطة في أعماله، فيرسم على لحاف تارة، وعلى كرسي تارةً أخرى.

يذكر أن الفنان فادي اليازجي من مواليد عام ١٩٦٦، تخرج من كلية الفنون الجميلة في عام ١٩٨٨، وأقام الكثير من المعارض الناجحة في سورية وعدد من الدول العربية.

وانسترت هيفا

تزوّجت هيفاء وهبي من رجل أعمال مصري، وليس غريبا على الإطلاق أن يصل زواج الدمية الجميلة إلى مستوى الحدث، فمن جهة خسر المسطحون من الرجال حلمهم بصاحبة أجمل جسد أبدعه «السيلكون» والميديا النفطية و«الاعتدالية»، حتى أن مذيعا راح يردح بالنيابة عنا نحن الذكور المخذولين، وبالعامية المصرية: «هيفا اتجوزت يا رجالة»!!، ومن جهة أخرى وصلت تكلفة العرس «المصري» إلى «٩ مليون دولار»، وهو رقم في غاية الوقاحة والإهانة للشعب المصري الذي يعاني أكثر من ثلاثة أرباعه جوعا مزمنا.. رقم كفيل بإنزال أعتى أشكال الحقد في قلوب الشباب الفقراء الذين يترشحون بالعشرات للعنوسة.

رغم كل ذلك تجد حمقى كثيرين منزعجين من زواج هيفا ومن حبل نانسي، والمشكلة عندهم، وهم المفرغون من الوعي تحت وطأة التهميش، ليست في شيء سوى أن ما حدث للاثنتين كان من فعل سواهم.. وحسب.





ويجلبون الدب إلى كرمنا

لم نصدق أنّ مهندٍ شاد أوغلو ذهب حتى سمعنا خبرٍ عودته من جديد.. إذا ها هو الفتى التركي «الوسيم رغما عنا» عائد كقدر لا مناص منه، وعلينا أن نحتمل عائلاتنا لمدة لا نعرف مداها، لأن مسلسله الجديد سيعرض بالتأكيد على أكثر من محطة، وفي أكثر من موعد، هذا غير الإعادات المحتملة، مما يعني أنه سيرافقنا لأشهر طوال ساعات أيامها.

من الناحية الإعلامية يقول الخبر إن المسلسل الذي يحمل اسم «ميرنا وخليل» سيحكي قصة عائلة تركية مغتربة في ألمانيا، وهناك يعمل خليل وميرنا نادلين في كافيتريا، وتنشأ بينهما علاقة حب، لكن أهل ميرنا الأوغاد سيزوجونها رغما عنها من شابٍ آخر، لكن خليل العاشق المجنون لا يرضى إلا بالهرب بعيدا مع حبيبته الغالية.. ويا لها من دراما!!